

كشف النقاب

عن مخدرات ملحة الإعراب

تأليف

عبد الله بن محمد أحمد الفاكهي

مؤسسة التاريخ العربي

للطباعة والنشر والتوزيع

كشف النقاب

عن مخدرات ملحة الإعراب

تأليف

عبد الله بن محمد أحمد الفاكهي

من علماء القرن العاشر الهجري

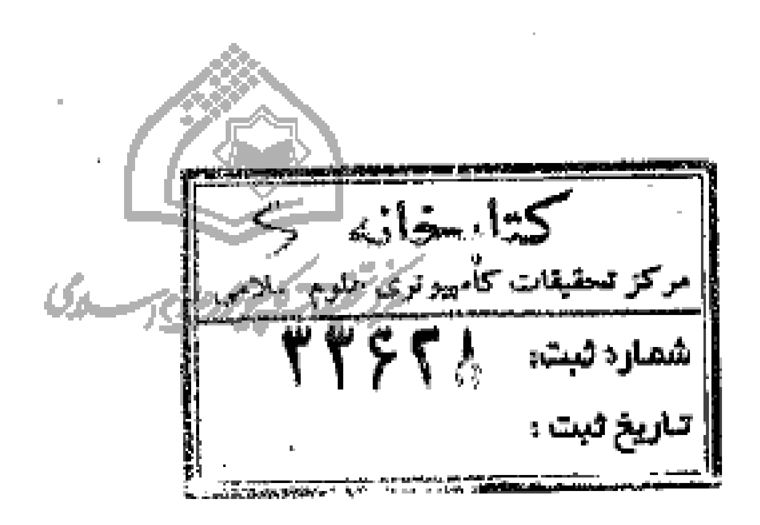
وبالهامش

تقريرات مفيدة لبعض أفاضل العلماء

مؤسسة التاريخ العربي

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



مؤسسة التاريخ العربي
للطباعة والنشر والتوزيع

THE ARABIC HISTORY
Publishing & Distributing

بيروت – لبنان – شارع دكاش – هاتف ٥٤٠٠٠٠ – ٥٤٤٤٤٠ – فاكس ٨٥٠٧١٧ – ص.ب. ١١/٧٩٥٧

Beyrouth - Liban - Rue Dakkache - Tel: 540000 - 544440 - Fax: 850717 - p.o.box 7957/11

E-mail-darcta@cyberia.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

«تعلموا العربية وعلموها الناس»

(حديث شريف)

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، وسبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك.

وبعد، فهذا تعليق (وجيز) على (المقدمة) الموضوعة في علم العربية المسماة بملحة الإعراب، كافل بحل مبانيها، وتوضيح معانيها، وتفكيك نظامها، وتعليل أحكامها. وسميته:

«كشف (النقاب) عن مخدرات ملحة الإعراب»

سألنيه بعض الفقهاء الأصفياء المعتقدين الأولياء، فأجبت سؤاله وحققت آماله، وقلت مستمداً من الله التوفيق والهداية إلى واضح الطريق: قال ناظمها رحمه الله تعالى:

(قوله: وجيز) الإيجاز هو تجريد المعنى من غير رعاية لفظ الأصل بلفظ يسير بخلاف الاختصار، فهو تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى. اهـ.

(قوله: المقدمة) بكسر الدال، اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم، أو بفتحها اسم مفعول من قدمت الشيء أي جعلته مقدماً. وسماها مقدمة تشبيهاً لها بمقدمة الكتاب، أو العلم لأنها يستعان بها على غيرها من كتب هذا الفن المطولة. اهـ.

(قوله: النقاب) بكسر النون وجمعه نقب ككتاب وكتب وانتقبت وتنقبت: غطت وجهها بالنقاب، وهو شيء تستر به المرأة وجهها.

(أقول من بعد افتتاح القول   بحمد ذي الطول الشديد الحول)

افتتح قوله بحمد الله الصادق بالصيغة الشائعة للحمد وبغيرها مما يفهم الحمد تأسياً بقوله عليه الصلاة والسلام: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع»، ولا ينافيه رواية: «لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمٰن الرحيم»، لأن المقصود الافتتاح بما يدل على الثناء على الله سبحانه وتعالى، لا أن لفظ الحمدلة والبسملة متعين كما يدل لذلك رواية: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله» ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[1].

والطول: الفضل والسعة، والحول والقوة، وإضافة الشديد إليه، من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، أي ذي الحول الشديد. وعقب الثناء على الله بالثناء على النبي عليه الصلاة والسلام في قوله، كما يوجد في بعض النسخ:

(وبعده فأفضل السلام   على النبي (سيد) (الأنام)

وآله الأطهار خير آل   فاحفظ كلامي واستمع مقالي)

والضمير في بعده عائد إلى الحمد. والمعنى أنه يقول كذا مما سيأتي بعد افتتاح القول بالحمد، وبهذا اللفظ وهو بعده فأفضل السلام إلخ، وبعد منصوب على الظرفية والعامل فيه أما المحذوفة تخفيفاً لكثرة استعمالها وجوابها قوله: فأفضل السلام. والنبي إنسان أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه فإن أمر به

(قوله: سيد) أصله سيود بكسر الواو فقلبت ياء لتحركها واجتماعها مع الياء الساكنة السابقة عليها، والجمع هو سادة، وهو من ساد، أي حصلت له السيادة والعلو في قومه بسبب كرم أو علم أو جاه مثلاً. اهـ.

(قوله: الأنام) كسحاب. قيل من أنم، وقيل أصله ونام من ونم إذا صوت من نفسه كإناء ووناء. وقيل: فيه آنام مثل ساباط. وقال الليث: يجوز في الشعر الأنيم مثل أمير وهو الخلق، أو كل من يعتريه النوم أو الجن والإنس أو جميع ما على وجه الأرض من الخلق. اهـ.

---

(١) سورة العلق، الآية ١.

فرسول أيضاً، فالنبي أعم (فكل رسول نبي ولا عكس). والأنام الخلق على المشهور، ودل على أن نبينا محمداً ﷺ سيدهم، أي أفضلهم قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[1]، لأن خيرية الأمة بحسب كمالها في دينها وذلك تابع لكمال نبيها. واستغنى الناظم بهذا الوصف للنبي ﷺ عن التصريح بذكر اسمه العلم تعظيماً لشأنه وتفخيماً لقدره لما فيه من الإعارة إلى انفراده وعدم مشارك له فيه فلا ينصرف الذهن عند سماعه إلى غيره. واستعمال السيد في غير الله شائع كثير يشهد له (الكتاب) (والسنة). وحكي عن الإمام مالك: الكراهة. وفي «أذكار» النووي عن ابن النحاس جواز إطلاقه على غير الله إلا أن يعرف بأل. ثم قال: والأظهر جوازه معها، وإفراد الصلاة عن السلام مكروه وكذا بالعكس.

وقد يجاب عن الناظم باحتمال أنه جمع بينهما لفظاً وذلك كاف أو أن محل الكراهة فيمن اتخذه عادة كما قيل، وآل النبي ﷺ أقاربه المؤمنون (من بني هاشم) والمطلب، وإضافته إلى الضمير كما هنا (جائز) على الصحيح وإن كان الأولى إضافته إلى الظاهر، والأطهار جمع طاهر، ووصفهم بذلك لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾[2]. وخير:

(قوله: فكل رسول نبي ولا عكس) فبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان في نبي ورسول كمحمد عليه الصلاة والسلام. وينفرد النبي في الخضر مثلاً اهـ.

(قوله: الكتاب) كقوله تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾[3]، ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٣٩﴾﴾[4].

(قوله: والسنة) كقوله عليه الصلاة والسلام: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» اهـ.

(قوله: من بني هاشم) أي وبناته. ففيه تغليب، ويقال مثله في بني المطلب ولا يشكل بأولاد بناتهم حيث لم يكونوا من الآل لأنهم ينسبون لآبائهم. اهـ.

(قوله: جائز) وحجة المانع أن الظاهر أشرف من الضمير ولا شك أن الآل

---

(١) سورة آل عمران، الآية ١١٠.
(٢) سورة الأحزاب، الآية ٣٣.
(٣) سورة يوسف، الآية ٢٥.
(٤) سورة آل عمران، الآية ٣٩.

اسم تفضيل حذفت ألفه لكثرة الاستعمال.

وقوله: فاحفظ كلامي إلخ، أمر للطالب بحفظ كلامه والإصغاء إلى مقاله وهما متقاربا المعنى. وأشار إلى مقول القول بقوله:

(يا سائلي عن الكلام المنتظم حداً ونوعاً وإلى كم (ينقسم)
اسمع هديت الرشد ما أقول وافهمه فهم من له معقول)

أي: أقول يا سائلي عن حد الكلام في اصطلاح النحاة، وعن أنواعه كم هي عندهم، وعن أقسام كل نوع، فحدّاً ونوعاً منصوبان على التمييز، ويا سائلي إلى آخر المنظومة مقول القول، وقوله: هديت الرشد، جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله، وعائد ما: محذوف، وقوله: من له مقول: أي من له عقل كقوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾[1] أي الفتنة وهي صفة يميز بها بين الحسن والقبيح.

ثم بيَّن حد الكلام المسؤول عنه بقوله: حد الكلام ما أفاد المستمع، أي قول أفاد المستمع بأن أفهم معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر تحصل به الفائدة فلا حاجة لذكر المركب إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه. ومن ثم استظهر رأي من جنح إلى أن قول ابن مالك في «ألفيته» كاستقم مثال لا تتميم للحد، والقول هو اللفظ الدال على معنى مفرداً كان أو مركباً، مفيداً أم لا، فهو إذاً (بمعنى المقول) مصدر بمعنى

أشرف. اهـ.

(قوله: ينقسم) الضمير يعود إلى النوع، فإن كل نوع من أنواع الكلام وهو: الاسم والفعل والحرف، له أقسام فينقسم الاسم إلى معرفة ونكرة ومفرد ومثنى ومجموع، والمفرد إلى معرب ومبني وصحيح ومعتل وكذا الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وإلى معرب ومبني وغير ذلك. والحرف إلى حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وإلى حرف يجر الاسم، وإلى حرف ينصب المضارع، وإلى حرف يجزمه اهـ.

(قوله: بمعنى المقول) الظاهر أنه مجاز إذ لم يشتهر إطلاق المصدر هنا. وإرادة

---

(١) سورة القلم، الآية ٦.

اسم المفعول كقولهم: هذا ضرب الأمير، بمعنى مضروبه. واللفظ ما يتلفظ به الإنسان (مهملاً) كان أو مستعملاً، فالقول أخص منه فكل قول لفظ (ولا عكس). واحترز بالقول المعبر عنه بما عن الخط والإشارة ونحوهما مما ليس بقول وهو مفيد فإنه لا يسمى كلاماً في الاصطلاح. وبقوله أفاد المستمع ما لا فائدة فيه بالمعنى المذكور كالمركب الإضافي نحو: عبد الله، والمزجي نحو: بعلبك، والإسنادي المسمى به نحو: شاب قرناها، ودخل في حد الكلام بالمعنى المذكور للمفيد ما علم ثبوته أو نفيه للسامع نحو: الكل أعظم من الجزء، والضدان لا يجتمعان. نعم إن أريد بالمفيد ما أفاد ما لم يكن عند السامع فلا. واعتبر بعضهم في حد الكلام كونه مقصوداً لذاته لإخراج غير المقصود وما قصد لغيره فالأول كالصادر من النائم مما هو لفظ مفيد، والثاني كجملة الصلة في نحو: جاء الذي قام أبوه، فإنها مقصودة لإيضاح معناه. وأما اتحاد الناطق (فلا يعتبر) في الكلام. وصححه ابن مالك وأبو حيان قالا: كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطاً.

اسم المفعول بخلاف اللفظ على الملفوظ به فإنه حقيقة عرفية اهـ.

(قوله: مهملاً) وهو ما لم يوضع لمعنى من أهمله أي تركه اهـ.

(قوله: ولا عكس) أي لغوي وهو عكس الكلية الموجبة بنفسها كعكس المترادفين نحو: كل إنسان بشر، وكل بشر إنسان. والمتساويين ككل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان. وأما العكس المنطقي وهو عكس الكلية الموجبة موجبة جزئية نحو: كل قول لفظ، وبعض اللفظ قول فصحيح اهـ حريري.

(فائدة): مدلول اللفظ من حيث يقصد باللفظ يسمى معنى، ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوماً، ومن حيث وضع له اسم يسمى مسمى اهـ سمرقندي.

(قوله: فلا يعتبر) وتوضيح ذلك: أن بعضهم زاد في حد الكلام من ناطق واحد احترازاً من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ مثلاً والآخر فاعلاً أو خبراً. وأجاب ابن مالك بأن هذه الزيادة غير محتاج إليها لوجهين، أحدهما: أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاماً كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطاً. والثاني: أن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وإنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالاً على نطق الآخر بالأخرى اهـ.

والحد لغة: المنع. واصطلاحاً: بمعنى المعرّف وهو ما يميز الشيء عما عداه ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً لأفراد المحدود مانعاً من دخول غيرها فيه.

وأشار بقوله: نحو سعى زيد وعمرو متبع، إلى أن الكلام يتألف من اسمين نحو: عمرو متبع، وتسمى جملة إسمية. ومن فعل واسم نحو: سعى زيد. وتسمى جملة فعلية. وهذا هو أقل ائتلافه وقد يتألف من أكثر ولا يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من فعل وحرف، ولا من اسم وحرف، لأن الكلام لا يحصل (بدون إسناد)، والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يتحققان إلا في اسمين، أو اسم وفعل. وأما نحو: يا زيد، فأصله أدعو زيداً، فهو مؤلف من فعل واسم خلافاً لأبي علي فلا يشترط في جزأي الكلام أن يلفظ بهما معاً كما مثل فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر كاستقم، والكلام أخص من الجملة لاشتراط الفائدة فيه بخلافها لأنها عبارة عن اللفظ المركب الإسنادي أفاد أم لا، فكل كلام جملة ولا عكس، وليسا بمترادفين خلافاً للزمخشري وصاحب «اللباب» واختاره ناظر الجيش. ثم إن صدرت الجملة باسم فاسمية، أو بفعل ففعلية. والمراد بالمصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليه من الحروف وإن غير الإعراب والمعنى فنحو: إن زيداً قائم، جملة اسمية. والمعتبر بما هو مصدر في الأصل فنحو: زيداً ضربت، جملة فعلية.

(ونوعه الذي عليه يبنى اسم وفعل ثم حرف معنى)

لما فرغ من حد الكلام أشار إلى بيان أجزائه التي يتألف منها، أي من مجموعها لا جميعها، فذكر أنها (ثلاثة): اسم وفعل وحرف لا رابع لها. كما دل على ذلك الإجماع والاستقراء، فإن علماء هذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم

(قوله: بدون إسناد) والإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه اهـ.

(قوله: ثلاثة) أي ولا التفات إلى من زاد رابعاً وسماه خالفة، وعنى بذلك اسم الفاعل نحو صه، فإنه خلف عن اسكت أي خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيده.

يجدوا غيرها فلو كان ثم غيرها لعثروا عليه، وقيد الحرف بكونه لمعنى لإخراج (حرف التهجي) إذ لا يكون جزءاً للكلام على أن في جعله حرف المعنى جزءاً للكلام تجوّزاً أو جرياً على مقالة ضعيفة، واحترز بنوعه الذي عليه يبنى من نوعه الذي ينقسم إليه كالجملة الاسمية والفعلية (والصغرى والكبرى).

وقد يقال: إن الناظم رحمه الله تعالى قسم الكلام إلى غير أقسامه لأن هذه الثلاثة أقسام لا للكلام لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من الأقسام. ويجاب بأن هذا من تقسيم الكل إلى أجزائه وإنما يلزم صدق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه (في تقسيم الكلي إلى جزئياته). والناظم لم يقصد ذلك والكلمة قول مفرد وقد مر معنى القول،

(قوله: حرف التهجي) والفرق بين حرف المعنى وحرف التهجي أن حرف المعنى كلمة بذاتها وحرف التهجي جزء من الكلمة اهـ.

(قوله: والصغرى والكبرى) لأن الجملة الصغرى هي ما وقعت خبراً عن غيرها، والكبرى ما وقع الخبر فيها جملة. وذلك: كزيد قام أبوه. وأما إذا كان الخبر مفرداً نحو: زيد قائم، فلا يقال للجملة فيه صغرى ولا كبرى اهـ.

(قوله: في تقسيم الكلي إلى جزئياته) أراد أن الكلمة كلية وأن الاسم والفعل والحرف جزئيات لها، وكون الكلمة كلية لأنها مأخوذة في مفهوم كل من الاسم والفعل والحرف أخذ الحيوان في مفهوم كل من الإنسان والفرس والبقر فإن مفهوم الاسم مثلاً كلمة دلت على معنى في نفسها إلخ، فصارت الكلمة جزءاً من هذه المفاهيم وصار المفهوم كلاً فنسبت إليه والمنسوب إلى الكلي كلي فصارت كلية. وكون الاسم وقسيميه جزئيات لاندراجهن تحت الكلية اندراج الإنسان والفرس والبقر تحت الحيوان فنسبت إليها. وقد ذكرنا أنها جزء من مفاهيمهن والمنسوب إلى الجزء جزئي فصارت جزئيات. ومن هنا قيل: الكلي جزء والجزئي كل اهـ.

ثم الفرق بين الكلي والكل والجزئي والجزء أن الكلي ما يفيد المراد ولو لم تجتمع الجزئيات، مثل الحيوان، فإنه يفيد المراد ولو لم يكن إلا حيوان بخلاف الكل فإنه لا يفيد إلا عند اجتماع الأجزاء كالمداد فإنه لا يفيد إلا عند اجتماع الأجزاء التي هي العفص والصمغ والزاج. والفرق بين الجزئي والجزء أن الجزئي ما يصلح أن يكون مبتدأ ويجعل الكلي خبراً عنه كالفرس حيوان بخلافه للجزء كالعفص مداد اهـ.

والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كزيد، والكلمة واحدة الكلم وهو إذا أخذ بقيد التركيب ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أم لا، كإن: قام زيد. وثم في كلام الناظم بمعنى الواو وليست على بابها لأنا إذا قسمنا شيئاً إلى أشياء فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسوم نسبة واحدة.

واعلم أن لكل واحد من هذه الأقسام علامات وكذا حدود يعرف ويتميز بها (عن قسيميه)، والناظم آثر التمييز بالعلامة (على الحد) وإن كان هو أضبط (لاطراده) وانعكاسه بخلافها (إذ لا تنعكس) تسهيلاً على المبتدىء، فقال:

(فالاسم ما يدخله من وإلى ... أو كان مجروراً بحتى وعلى
مثاله: زيد وخيل وغنم ... وذا وتلك والذي ومن وكم)

الاسم (لغة): مشتق من السمو وهو العلوّ في رأي بصري، أو من السمة

(قوله: عن قسيميه) قسيم الشيء ما هو داخل تحت شيء آخر كالاسم مع الفعل والحرف فإنه قسيم لهما لكونه داخلاً معهما تحت شيء آخر وهو الكلمة. وأما قسم الشيء فهو أخص تحت أعم كالاسم مع الكلمة فإنه أخص، أي أقل اشتراكاً منه وداخل تحتها اهـ.

(قوله: على الحد) الحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس. والاطراد أن يوجد المحدود كلما وجد الحد وهو المانع. والانعكاس أن يوجد الحد كلما وجد المحدود وهو الجامع اهـ.

(قوله: لاطراده) أي كلما وجد المعرّف وجد التعريف فلا يدخل فيه شيء من غير أفراد المحدود فيكون مانعاً اهـ.

(قوله: إذ لا تنعكس) أي العلامة، لأنه قد يوجد المعلم بدون علامة وذلك كقولك: الإنسان كاتب بالفعل فإنه كلما وجد الكاتب بالفعل وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان. وما قالوه من أن العلامة لا تنعكس، إنما هو في العلامة الغير اللازمة. وأما اللازمة كالكاتب بالقوة مع الإنسان فهي منعكسة أبداً كالحد اهـ.

(قوله: لغة) منصوب على التمييز، أي من جهة اللغة لا على نزع الخافض لأنه سماعي إلا أن يقال: إن المؤلفين أجروه مجرى القياسي لكثرته في كلامهم، ولا يصح أن يكون حالاً لأن مجيء الحال من المبتدأ لا يجوز عند الجمهور، وأيضاً مجيء المصدر حالاً سماعي اهـ.

وهي العلامة في رأي كوفي. واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (وضعاً). ولم يذكر الناظم مما يعرف به الاسم ويتميز به إلا حرف الجر وحروفه كثيرة اقتصر منها هنا على أربعة، فكل كلمة صلحت لأن يدخل عليها حرف من حروف الجر، أو كانت مجرورة به فهي اسم نحو: أخذت من ذا، ونظرت إلى تلك، وركبت على الخيل، و﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝﴾[1]. فهذه أسماء لدخول حرف الجر عليها إذ لا يدخل إلا على اسم صريح أو ما في تأويله. وأما قولهم: ما هي بنعم الولد وعلى بئس العير، (فعلى حذف الموصوف وصفته).

وكما يتميز الاسم بدخول حرف الجر يتميز بالجر الذي هو أثره وهو عبارة عن الكسرة التي يحدثها العامل سواء كان العامل حرفاً أم مضافاً ولا جرّ لغيرهما على الصحيح، ومما يتميز به الاسم أيضاً التنوين وهو نون (ساكنة) تثبت لفظاً لا خطاً استغناء عنها بتكرار الحركة عند الضبط بالقلم كـ: رجل، وصه، ومسلمات، وحينئذ، وكذا الإسناد إليه وهو أنفع علاماته إذ به تعرف اسمية التاء من: ضربت، وما في: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ﴾[2]، و﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[3].

(قوله: وضعاً) إنما قيد الاقتران بقوله: وضعاً، لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان التزاماً كاسم الفاعل نحو: زيد ضارب غداً. وإخراج بعض الأفعال غير المقترنة بالزمان نحو: نعم وبئس وليس، فإنها لما خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي تجردت عنه.

(قوله: فعلى حذف الموصوف وصفته) والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على عير مقول فيه: بئس العير بفتح العين المهملة. ويطلق على الحمار الوحشي والأهلي. والجمع أعيار مثل ثوب وأثواب وعيورة أيضاً، والأنثى عيرة اهـ مصباح.

(قوله: ساكنة) أي أصالة. وقوله: لا خطاً خرجت نون رعشن وضيفن اهـ.

---

(١) سورة القدر، الآية ٥.
(٢) سورة الجمعة، الآية ١١.
(٣) سورة النحل، الآية ٩٦.

(ولا فرق فيه بين المعنوي واللفظي) كما حققه بعضهم، (وأما تسمع) بالمعدي خير من أن تراه، فعلى حذف أن أو إقامة الفعل مقام المصدر.

ولما فرغ مما يعرف به الاسم أخذ في بيان ما يعرف به مطلق الفعل ويتميز عن قسيميه، فقال:



(قوله: ولا فرق فيه بين المعنوي واللفظي) فزيد قائم معنوي زيد ثلاثي ضرب ثلاثي من حرف جر ضرب فعل ماض لفظي اهـ.

(قوله: وأما تسمع إلخ) فتسمع مبتدأ وهو في تأويل سماعك وقبله أن مقدرة والذي حسن حذفه أن من تسمع ثبوتها في أن تراه. اهـ موضح.

(باب الفعل)

(والفعل ما يدخل (قد) (والسين) عليه مثل بان أو يبين
أو لحقته تاء من يحدّث كقولهم في ليس لست أنفث
أو كان أمراً ذا اشتقاق نحو قل ومثله ادخل وانبسط واشرب وكل)

الفعل لغة: الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما. واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، وله علامات كثيرة ذكر منها أربع علامات، الأولى: قد، أي الحرفية وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي لإفادة تحقيقه أو توقعه أو تقريب زمنه من الحال وعلى المضارع لإفادة التقليل أو التوقع نحو: قد بان زيد، وقد يبين. ولا تدخل على الأمر أصلاً.

وأما الاسمية فتكون بمعنى حسب نحو: قد زيد درهم، ويتصل بها ياء المتكلم مجرورة بالإضافة ويلحقها نون الوقاية جوازاً، وقد تكون اسم فعل بمعنى اكفف، وإذا اتصل بها الياء كانت في محل نصب على المفعولية ولزمتها نون الوقاية.

العلامة الثانية: السين، أي سين الاستقبال، وهي حرف تنفيس مختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال بعد أن كان للحال أو محتملاً، وللاستقبال ومثلها سوف لكنها أكثر منها تنفساً إذ كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى.

العلامة الثالثة: تاء الفاعل، وهو المراد بقوله: من يحدّث، سواء كانت

(قوله: قد) أي الحرفية لأنها المفهومة عند الإطلاق وهي في كلامه اسم لكونها فاعل يدخل اهـ.

(قوله: والسين) أل للعهد الذهني، أي السين المعهودة عند النحاة التي معناها التنفيس فخرجت الهجائية وغيرها كسين الصيرورة في غزو استحجر الطين، أي صار حجراً اهـ.

لمتكلم أو مخاطب. ويختص بها الماضي وبها يتبين لك أن ليس وعسى فعلان لقبولهما إياها في نحو: لست عليهم بوكيل، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾[1] خلافاً لمن زعم أن ليس حرف نفي كما النافية. وعسى حرف ترج كلعل، ومثل تاء الفاعل تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل وهي خاصة بالماضي أيضاً وتلحقه متصرفاً كان أو جامداً ما لم يلتزم تذكير فاعله. وبها يتبين لك أيضاً أن نعم وبئس فعلان لقبولهما إياها، ففي الحديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها (ونعمت)»، وفيه أيضاً: وأعوذ بك من الخيانة، فإنها بئست البطانة خلافاً لمن زعم أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما تقدم.

والعلامة الرابعة: دلالة الكلمة على الأمر بما اشتق منه وهو المصدر كما مثل به من نحو قل، فإنه يدل على الأمر بما اشتق منه وهو القول ومثله: ادخل وانبسط واشرب. وكل بخلاف صه، وإن دل على الأمر بالسكوت ليس فعل أمر لعدم اشتقاقه بما يدل عليه، ومثله (مه)، (وإيه). وقضية كلامه أن نزال ودراك فعلا أمر لدلالتهما على الأمر بما اشتقا منه. فإن نزال مشتق من النزول، ودراك

(قوله: ونعمت) أي بالرخصة أخذ ونعمت الرخصة الوضوء، قاله ابن عصفور، ففيه حذف التميز والمخصوص أيضاً، وهو على رأي من يجيز حذف التمييز كالناظم اهـ.

(قوله: مه) أي انكفف عنا.

(قوله: وإيه) بكسر الهاء وتنوينها أي زدنا حديثاً أو امض في حديثك أو زد منه.

قوله هلم: هو عند الحجازيين اسم فعل بمعنى أحضر وأقبل. وعند بني تميم فعل أمر. ومذهب البصريين أن هلم مركبة من هاء التنبيه ومن لمّ التي هي فعل أمر من قولهم: لمّ الله شعثه، أي جمعه. كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا، فحذفت ألفها تخفيفاً. وقال الخليل: ركب قبل الإدغام فحذفت همزة الدرج إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت. وقال الفراء: مركبة من هل التي للزجر، وأم بمعنى اقصد، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم. وقيل: إنها ليست مركبة اهـ.

---

(١) سورة محمد، الآية ٢٢.

مشتق من الإدراك وليس كذلك بل هما اسما فعل أمر. وأن علم (وهات وتعال) ليست أفعال أمر والذي صححه ابن هشام: أن هات وتعال فعلا أمر، والمشهور بين النحاة أن علامة الأمر دلالته على الطلب وقبوله ياء المخاطبة، فإن دلت كلمة عليه ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كصه، أو قبلتها ولم تدل عليه ففعل مضارع. وقد استبان لك أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض وعلامته المختصة به تاء الفاعل ومثلها تاء التأنيث الساكنة، ومضارع وعلامته المختصة به السين ومثلها سوف، وأمر وعلامته المختصة به عنده إفهامه الأمر بما اشتق منه، وأن قد علامة مشتركة بين الماضي والمضارع.

(والحرف ما ليست له علامة ... فقس على قولي تكن علامة

مثاله حتى ولا وإنما ... وهل وبل ولو ولم ولما)

الحرف لغة: طرف الشيء كحرف الجبل، وفي التنزيل: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[1] أي على طرف وجانب من الدين. واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في غيرها (فقط) وليس له علامة وجودية، وهذا هو المراد بقوله: ما

(قوله: وهات وتعال) اعلم أن آخر هات مكسور أبداً إلا إذا كان لجماعة المذكر فإنه يضم تقول: هات يا زيد، وهات يا هند، وهاتيا يا زيدان ويا هندان، وهاتين يا هندات، كل ذلك بكسر التاء. كما تقول: هاتوا يا قوم بضمها، قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾[2]. وأن آخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تقول: تعال يا زيد، وتعال يا هند، وتعاليا يا زيدان ويا هندان، وتعالين يا هندات، وتعالوا يا زيدون، وكل ذلك بالفتح. قال تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾[3]، ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾[4] اهـ.

(قوله: فقط) فصل ثان زاده تبعاً لبعض منهم الجزولي لإخراج بعض الأسماء كأسماء الشرط والاستفهام فإن كل واحد منهما يدل بسبب تضمنه معنى الحرف على

---

(١) سورة الحج، الآية ١١.
(٢) سورة البقرة، الآية ١١١.
(٣) سورة الأنعام، الآية ١٥١.
(٤) سورة الأحزاب، الآية ٢٨.

ليست له علامة بل علامته التي امتاز بها عن قسيميه عدمية وهي أن لا يقبل شيئاً من خواص الاسم ولا من خواص الفعل فحينئذ يمتنع كونه واحداً منهما فيتعين كونه حرفاً إذ لا مخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقراء. فإذا عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلت عنها أهي اسم أو فعل أو حرف، فاعرض عليها علامات الاسم أولاً فإن قبلت شيئاً منها فاسم، وإلا فاعرض عليها علامات الفعل فإن قبلت شيئاً منها ففعل، وإلا فاحكم بحرفيتها.

والحرف ثلاثة أقسام كما أفهمه تعدد المثال في النظم: مختص بالاسم كفى وحتى الجارة، ومختص بالفعل كلم ولما ولو الشرطية، ومشترك بينهما كهل وبل وثم ولا غير الناهية. والأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به ما لم ينزل منزلة الجزء كأل والسين، وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل.

معنى في غيره مع دلالة المعنى الذي وضع له فإذا قلت: من يقم أقم معه، فقد دلت على شخص عاقل بالوضع ودلت مع ذلك على معنى هو ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط، فلذلك زاد فقط في الحد اهـ.

(باب المعرفة والنكرة)

الباب: ما يتوصل به إلى الشيء، وهو حقيقة في الأجسام كباب المسجد مجاز في المعاني كهذا الباب الذي نحن بصدده، ونشير فيه إلى بيان حقيقة النكرة والمعرفة.

(والاسم ضربان فضرب نكرة والآخر المعرفة المشتهرة)

قسّم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلى نكرة ومعرفة، فالنكرة ما شاع في جنس موجود كرجل أو مقدر (كشمس). والمعرفة ما وضع ليستعمل في معين. والنكرة هي الأصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس. ولهذا بدأ بها الناظم فقال:

(وكل ما ربّ عليه تدخل فإنه منكر يا رجل
نحو غلام وكتاب وطبق كقولهم: رب غلام لي أبق)

يعني أن علامة النكرة جواز دخول رب عليها لأن رب لا تدخل إلا على النكرة. فكلما وجدت هذه العلامة وجدت النكرة نحو: رب غلام لي أبق، ورب طبق أهدي إليّ. وبها استدل على أن من وما قد يقعان نكرتين كقوله:

رب من أنضجت غيظاً صدره قد تمنى لي موتاً لم يطع

وقول الآخر:

(ربما تكره) النفوس من الأمر له فرجة كحل العقال

(قوله: كشمس) فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ وجوده ظهور الليل اهـ.

(قوله: ربما تكره) جملة تكره صفة لا صلة، لأن رب مختصة بالنكرة ومن الأمر بيان لما، وله فرجة خبرها وأما جعل ما كافة له وفرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكره. ومن الأمر بيان له، أي قد تكره النفوس حالاً من الأمر له فرجة إلخ فيرده أن الموصوف بالجملة بحذف إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو: منا ظعن،

وقد تدخل رب على ضمير غيبه كقوله:

ربه فتية دعوت إلى ما يورث المجد (دائباً) فأجابوا

فإن قلت: هل هو حينئذ معرفة أو نكرة كما هو قضية النظم. قلت: قد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى نكرة على ثلاثة مذاهب، ثالثها: إن كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة كـ: جاءني رجل فأكرمته، أو واجبة فنكرة نحو: رب رجل وأخيه، وكالبيت المذكور. ثم إن النكرات تتفاوت في نفسها كالمعارف فبعضها أنكر من بعض فأنكرها شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم إنسان ثم رجل، (ولذلك ضابط) ذكرته في شرحي على القطر.

ومنا أقام، وفينا سلم، وفينا هلك، وفرجة بفتح الفاء.

(قوله: دائباً) بالباء الموحدة أي دائماً، صفة لمصدر محذوف أي إيراثاً دائماً اهـ.

(قوله: ولذلك ضابط) والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم تدخل تحت غيرها فهي أنكر النكرات، فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة أي بالنسبة إلى ما يدخل تحتها أعم وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص. وأقسامها في الأعمية عشرة كل واحد منها أعم مما بعده وأخص مما فوقه، وهي: مذكور، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم عاقل، ثم رجل، ثم عالم.

فمذكور: يشمل الموجود والمعدوم فهو أعم من موجود.

وموجود: يشمل القديم والحادث فهو أعم من محدث.

ومحدث: يشمل الجسم والعرض، فهو أعم من جسم.

وجسم: يشمل النامي وغير النامي فهو أعم من نام.

ونام: يشمل الحيوان وغيره فهو أعم من حيوان.

وحيوان: يشمل الإنسان وغيره فهو أعم من إنسان.

وإنسان: يشمل العاقل وغيره فهو أعم من عاقل.

وعاقل: يشمل الرجل وغيره فهو أعم من الرجل.

ورجل: يشمل العالم وغيره فهو أعم من عالم اهـ.

(وما عدا ذلك فهو معرفة   لا يمتري فيه الصحيح المعرفة)

أي ما لا يجوز دخول رب عليه فهو معرفة لا يشك فيه ذو المعرفة الصحيحة أي التامة، كالأمثلة الآتية في النظم، فلا يجوز دخول رب عليها. لكن من الكلمات ما لا تدخل رب عليه ومع ذلك فهو نكرة كأين ومتى وكيف وعريب وديار، فالأولى ذكر المعارف بالعدّ لانحصارها. ثم يقال: وما عدا ذلك فهو نكرة.

والمعارف على ما هنا ستة: الضمير، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، وذو الأداة، والمضاف إلى واحد منها إضافة (محضة) وهي متفاوتة في التعريف أشار إليها بتعداد المثال حسب ما اتفق له في قوله:

(مثاله الدار وزيد وأنا   وذا وتلك والذي وذو الغنا)

فأعرفها الضمير وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب كأنا وأنت وهو، ثم العلم وهو ما عين مسماه (بغير قيد) كزيد ومكة. ثم اسم الإشارة وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه كذا وتلك. ثم الموصول وهو ما افتقر إلى صلة (وعائد) كالذي والتي. ثم ذو الأداة كالرجل والدار، وسيأتي الكلام عليها. أو المضاف فهو في التعريف بحسب ما يضاف إليه كغلام زيد وخاتم هذا، وذو

(قوله: محضة) أي خالصة من شائبة الانفصال اهـ.

(قوله: بغير قيد) أي من غير قرينة خارجية كبقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بقرينة خارجة عن ذات الاسم إما لفظية كأل والصلة أو معنوية كالحضور أي في ضميري المتكلم والمخاطب كأنا وأنت والغيبة كهو اهـ هاشم.

(قوله: عائد) خرج الموصول الحرفي فإنه لا يحتاج إلى عائد بل إلى صلة، وهو: أنّ وإن وما وكي ولو. وزاد بعضهم الذي نحو: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ﴾[1] أي كخوضهم. قالوا: وأل فيه زائدة دخلت على الحرف ندوراً كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته وحذف عائده وموصوفه أي كالخوض الذي خاضوه أو أصله: الذين، حذفت نونه على لغة، أو المراد كالفريق الذي خاضوا فجمع العائد نظراً للمعنى. اهـ خضري.

---

(١) سورة التوبة، الآية ٦٩.

الغنا، إلا المضاف إلى الضمير فهو (في رتبة العلم) كغلامي وغلامك. ولم يذكر المنادى المقصود نحو: يا رجل لمعين، مع أنه من المعارف، ولعله إنما تركه لأنه يرى أنه داخل كما قيل في المعرف بأل أو في اسم الإشارة.

(وآلة التعريف فمن يردد يعرف كبد مبهم قال الكبد
وقال قوم: إنها اللام فقط إذ ألف الوصل متى يدرج سقط)

اختلف في آلة التعريف، فمذهب الخليل وسيبويه أن أل بجملتها للتعريف لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال. وسيبويه يرى أن الهمزة همزة وصل فهي زائدة لكنها معتد بها في الوضع. ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي اللام فقط وضعت ساكنة واجتلبت همزة الوصل للتمكن من الابتداء بالساكن وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام. ونسب هذا لسيبويه أيضاً، فقد ظهر لك أن حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف على أنه يحكى عن المبرد أن الهمزة للتعريف واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

فإذا عرفت ذلك وأردت تعريف اسم نكرة كرجل وكبد، أدخل عليه أل فقل: الرجل والكبد.

واعلم أن أل المذكورة قسمان: عهدية وجنسية. وكل منهما ثلاثة أقسام لأن العهد إما ذكري (نحو: في زجاجة، الزجاجة). أو ذهني نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾[1]. أو حضوري نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[2].

وأل التي للجنس إما أن تكون لاستغراق أفراده، وهي التي يخلفها كل

(قوله: في رتبة العلم) وإلا لما صح نحو: مررت بزيد صاحبك، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف. وقيل: إنما أضيف إلى معرفة فهو في مرتبة ما تحتها اهـ.

(قوله: نحو في زجاجة الزجاجة) وفائدتها التنبيه على أن مصحوبها هو الأول إذ لو جيء به منكراً لتوهم أنه غيره اهـ.

---

(١) سورة التوبة، الآية ٤٠.
(٢) سورة المائدة، الآية ٣.

حقيقة ويصح الاستثناء من مدخولها نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[١] أي كل فرد من أفراد الإنسان، أو لاستغراق صفاته وهي التي يخلفها كل مجازاً نحو: أنت الرجل علماً، أي أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحمودة، أو لبيان نفس الحقيقة (من حيث هي هي)، وهي التي (لا يخلفها كل) حقيقة ولا مجازاً نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[٢] أي من حقيقة الماء لا من كل شيء اسمه ماء. قال في «المغني»: ومن ذلك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب، ولهذا يقع الحنث بواحد.



(قوله: من حيث هي هي) الضميران للماهية الأول باعتبار ذاتها والثاني باعتبار صفتها، أي من حيث كونها موصوفة بماهية الجنس اهـ.

(قوله: لا يخلفها كل) أي وإلا للزم جعل كل شيء حي من كل فرد من أفراد الماء وذلك باطل اهـ.

---

(١) سورة النساء، الآية ٢٨.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٣٠.

(باب قسمة الأفعال)

(وإن أردت قسمة الأفعال لينجلي عنك صدا الإشكال
فهي ثلاث ما لهن رابع ماض وفعل الأمر والمضارع)

أي إذا أردت معرفة أقسام مطلق الفعل وتمييز كل قسم عن أخويه لتزول عنك غباوة الاشتباه والالتباس فهي ثلاثة: ماض ومضارع وأمر، لا رابع لها، وسيأتي ما يتميز به كل قسم.

وإنما كانت الأفعال ثلاثة (لأن الأزمنة كذلك) إذ الفعل إما متقدم عن زمن الإخبار أو مقارن له أو متأخر عنه. فالأول: الماضي، والثاني: الحال، والثالث: الاستقبال. وما ذهب إليه الناظم من أن الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنه قسمان بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع إذ أصل أفعل لتفعل كأمر الغائب، لكن لما كان أمر المخاطب أكبر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال فهو عندهم معرب وانتصر لهم ابن هشام في «المغني». والراجح ما في النظم.

ولما فرغ من تقسيم الفعل شرع في بيان ما يتميز به كل قسم عن أخويه وبدأ بالماضي لأنه جاء على الأصل إذ هو متفق على بنائه، فقال:

(فكل ما يصلح فيه أمس فإنه (ماض) بغير لبس)

(قوله: لأن الأزمنة كذلك) ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[1]. وقول الشاعر:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي اهـ

(قوله: ماض) أي لفظ يوصف بذلك فخرج لفظ ماض لأنه اسم وسمي بذلك

---

(١) سورة مريم، الآية ٦٤.

يعني أن علامة الماضي التي يتميز بها عن غيره أن يصلح معه أمس كـ: قام، واستخرج، ما لم يمنع مانع. وقد سبق أن علامته المختصة به تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة والتمييز بذلك أولى من هذا (لعدم اطرادها) مع الماضي كعسى وليس، ولصلاحيتها مع المضارع المنفي بلم، نحو: لم يقم أمس. ورسموه بأنه ما دل على زمان قبل زمانك الذي أنت فيه. وأشار إلى بيان حكمه بقوله:

(وحكمه (فتح الأخير منه) كقولهم سار وبان عنه)

يعني أن حكم الماضي أن يبنى آخره على الفتح لفظاً أو تقديرا، ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، نحو: ضرب وضربت وضربك ضرباً. ونحو: رمى وعفا أصلهما رمي وعفو تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة على الألف ومحل ما ذكر من بنائه على الفتح ما لم يتصل به الضمير المرفوع المتحرك فإن اتصل به بني آخره على السكون كضربت وضربن (كراهية) توالي أربع متحركات فيما هو (كالكلمة) الواحدة. وإذا اتصل به واو الجماعة كضربوا، ضم آخره للمجانسة والفتحة مقدرة وإنما لم يبن على الضم حينئذ لأن الضم لا يدخل الفعل. وأما نحو: ﴿ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[1]، و﴿دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورٗا﴾[2]، فأصلهما: اشتريوا بياء

لمضي معناه حالة التكلم بحسب الوضع اهـ.

(قوله: لعدم اطرادها) أي لعدم كونها مانعاً من دخول غيرها وجامعاً لأفراد المحدود اهـ.

(قوله: فتح الأخير منه) أي مبني على فتح آخره، أما بناؤه فعلى الأصل، وأما كونه على حركة فلمشابهته للاسم في وقوعه صفة وصلة وشرطاً وحالاً وخبراً، ولئلا يلتقي ساكنان في نحو: ضرباً، وكانت فتحة لخفتها مع ثقل الفعل اهـ.

(قوله: كراهية إلخ) ولئلا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو: اضربنا. اهـ.

(قوله: كالكلمة) عبر (بكا) لكلمة لعدم كونه كلمة بل هو كلام كضربت لأنه فعل وفاعل اهـ.

---

(١) سورة التوبة، الآية ٩. (٢) سورة الفرقان، الآية ١٣.

مضمومة، ودعووا بواوين أولهما مضمومة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(والأمر (مبني على السكون) مثاله احذر صفقة المغبون)

ولما فرغ من الماضي أخذ في بيان حكم فعل الأمر، وقد مر أنه يتميز (بدلالته على الطلب) مع قبول ياء المخاطبة وقدمه على المضارع لأنه قد يكون مجرداً بخلاف المضارع. والمزيد فيه فرع عن المجرد. وأشار إلى أن حكمه أن يبنى آخره على السكون وهذا محله إذا كان صحيح الآخر كاضرب، فإن مضارعه علامة جزمه سكون آخره فإن كان المضارع علامة جزمه حذف آخره وهو حرف العلة بني الأمر منه على حذف آخره نحو: اغز واخش وارم. وإن كان المضارع علامة جزمه حذف النون بني الأمر منه على حذف النون كاضربا واضربوا واضربي. والأحسن أن يقال: والأمر مبني على ما يجزم به مضارعه.

(وإن تلاه ألف ولام فاكسر وقل ليقم الغلام)

(قوله: مبني على السكون) ويقال: مبني على ما يجزم به مضارعه وهو مبني على الراجح وهو مذهب البصريين إلا أنه أجرى في بنائه مجرى المضارع المجزوم. ومذهب الكوفيين أنه معرب بالجزم. واستدلوا بإعطائه حكم المضارع المجزوم من حذف الحركة في الصحيح وحذف الآخر في المعتل وحذف النون التي هي علامة الرفع في الأمثلة الخمسة كافعلا وافعلوا وافعلي. وعندهم أن الجازم له لام الأمر مقدرة ورده البصريون بأن إضمار الجازم ضعيف وبأن الأمر لم يشبه الاسم كما أشبهه المضارع فيعرب وإنما حذفت منه الحركة ونون الرفع لأن كل واحدة منهما علامة إعراب وهو غير معرب. اهـ بحرق.

(قوله: بدلالته على الطلب) خرج بها ما لم يدل على الطلب كفعل التعجب لأن معناه الخبر وصيغته كذلك وإن كانت على صورة الأمر. وخرج ضرباً زيداً بمعنى اضرب، وكلاً بمعنى الزجر والردع ومه منوّناً بمعنى انكفف لأنها لم توضع للطلب، وخرج نحو لتضرب، لأن دلالته على الطلب بغير الصيغة وخرج بقوله: وقبل ياء المخاطبة سواء قلنا إنها من تعريفه كما هو ظاهر كلامه، أو قلنا إنها علامة وهو الأصح اسم الفعل ونحوه وكلا إن قلنا إنها موضوعة للطلب بمعنى انته اهـ.

(قوله: ليقم الغلام) هو تنظير لا تمثيل اهـ.

يعني أن فعل الأمر المبني على السكون إذا اتصل آخره بأل نحو: صم النهار واعتكف الليل، حرك آخره بالكسرة فراراً من التقاء الساكنين وذلك لأن همزة الوصل تسقط في الدرج فيتلقى ساكنان فلا يمكن النطق إلا بتحريك آخره. وإنما يحرك بالكسرة (لأنها الأصل) في التخلص من الساكنين وهكذا كلما التقى ساكنان فإنه يحرك بالكسر وربما حرك بالفتح نحو: ومن الناس، كراهية أن تتوالى كسرتان في كلمة على حرفين وهي من، لكن تمثيل الناظم بقوله: ليقم الغلام، غير مطابق، إذ الكلام في أمر الحاضر الذي هو قسيم المضارع لا في المضارع المقرون بلام الأمر وإن كان الحكم صحيحاً فيه أيضاً.

(وإن أمرت من سعى ومن غدا فأسقط الحرف الأخير أبدا
تقول: يا زيد اغد في يوم الأحد واسع إلى الخيرات لقيت الرشد
وهكذا قولك في ارم من رمى فاحذر (على ذلك) فيما استبهما)

يعني إذا أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخر كمضارع سعى وغدا ورمى، فاحذف الحرف الأخير منه وهو حرف العلة ليكون مبنياً على حذفه

(قوله: لأنها الأصل إلخ) وإنما كانت الكسرة أصلاً في التخلص من التقاء الساكنين لما بين الكسرة والسكون من المناسبة، وذلك أن الجر مخصوص بالاسم والجزم مخصوص بالفعل، والكسرة من الجر والسكون من الجزم. فهنا متناقضان وبين النقيضين مناسبة لتلازم حضورهما في الذهن ولذا قد نرى النقيض يحمل على النقيض كما يحمل النظير على النظير اهـ.

(قوله: على ذلك) جرى على غير الأصل في التعبير به، فإن أصل ذلك أن يكون لمفرد لكن جرى هنا للجمع الذي للأفعال الثلاثة مجازاً كما جرى لفظ المفرد على المثنى في قوله تعالى: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[1] أي بين الفارض والبكر. وجرى الجمع في قوله ﷺ: «اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا أبداً ما أبقيتنا واجعل ذلك» إلخ، أشار بذلك إلى الأسماع والأبصار والقوة مجازاً. اهـ رسلان.

---

(١) سورة البقرة، الآية ٦٨.

نيابة عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر لتدل على المحذوف فتقول: يا زيد اسع واغد وارم، وقس على ذلك. وهذا تقييد لقوله أولاً: والأمر مبني على السكون، وقد علم مما مر.

فقوله: من سعى ومن غدا ومن رمى، من مجاز الحذف أي من مضارع ما ذكر لأن الأمر مأخوذ منه:

(والأمر من خاف خف العقابا ومن أجاد أجد الجوابا
وإن يكن أمرك للمؤنث فقل لها خافي رجال العبث)

أي إذا أردت صيغة الأمر من المضارع الأجوف وهو ما عينه حرف علة كمضارع خاف وأجاد، فاحذف الوسط أي حرف العلة لملاقاته ساكناً وهو آخر الفعل فتقول: خف وأجد وقل وبع، كما يحذف إذا أسند الأمر من ذلك إلى نون النسوة كخفن وقلن وبعن، بخلاف ما إذا أسند إلى ضمير المؤنثة المخاطبة كخافي رجال العبث، فإنه لا يحذف لانتفاء العلة كما لا يحذف إذا أسند إلى ضمير تثنية أو جمع كخافا وخافوا وقولا وبيعا.

(باب الفعل المضارع)

(وإن وجدت همزة أو تاء أو نون جمع مخبراً أو ياء
قد ألحقت أول كل فعل فإنه المضارع المستعلي)

ولما فرغ من الماضي والأمر أخذ يتكلم على المضارع فذكر أنه ما ألحق بأوله إحدى الزوائد الأربع المذكورة لكن يشترط أن تكون الهمزة (للمتكلم) وحده والنون له ومن معه، (أو المعظم نفسه)، (ولو ادعاء). والياء للغائب المذكر مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، ولجمع الإناث الغائبات والتاء للمخاطبة مفرداً أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً، وللغائبة المفردة ولمثناها. قال بعضهم: وتمييز المضارع بهذه الأحرف أولى من التمييز بلم (لعدم انفكاكها) عنه ولاتصالها به وللتنصيص على جميع أمثلته بخلاف لم، وعليها اقتصر ابن مالك في «التسهيل».

(قوله: للمتكلم) أي لتكلم المتكلم لأن هذه الحروف موضوعة للتكلم والخطاب والغيبة بخلاف الضمائر اهـ.

(قوله: أو المعظم نفسه) أي الذي يأتي بها على وجه التعظيم بإقامة نفسه مقام جماعة وإن لم يكن في الواقع كذلك. واستعمالها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق ما للجمع على الواحد اهـ.

(قوله: ولو ادعاء) كقول فرعون: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾[1] اهـ.

(قوله: لعدم انفكاكها) أي لفظاً. وأما نحو: ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّىٰ ۝٦﴾[2]، و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ ۝١٤﴾[3]، وتنزل الملائكة، فالصحيح أن المحذوف هو التاء الثانية لا تاء المضارعة.

---

(١) سورة الشعراء، الآية ١٨.

(٢) سورة عبس، الآية ٦.

(٣) سورة الليل، الآية ١٤.

ويعلم مما قررنا أن نحو: أكرم و(نرجس ويرنأ) وتعلم، ليست أفعالاً مضارعة لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعاني المتقدمة بل هي أفعال ماضية.

(وليس في الأفعال فعل يعرب سواه والتمثيل فيه يضرب)

أشار إلى أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم، فيرفع بحركة أو حرف وينصب بحركة أو حذف، ويجزم بحذف حركة أو حرف. هذا ما لم يتصل به ما يقتضي بناءه من نون تأكيد أو إناث. وسمي مضارعاً لأنه لما شابه الاسم في مشاركته له في الإعراب (باعتوار المعاني) المختلفة عليه سما على قسيميه بذلك كما أشار إليه بقوله أولاً، فإنه المضارع المستعلي، والمضارعة لغة المشابهة، مأخوذة من الضرع كأن كلاً من المشتبهين ارتضعا من ثدي واحد فهما إخوان رضاعا.

(والأحرف الأربعة المتابعة مسميات أحرف المضارعة

(قوله: نرجس ويرنأ) نرجس بفتح النون وسكون الراء وفتح الجيم تقول: نرجس زيد الدواء إذا جعل فيه النرجس بكسر النون وفتحها وكسر الجيم لا غير. وهو نبت ذو رائحة طيبة. ويرنأ بفتح الياء وسكون الراء تقول: يرنأ زيد الشيب ويرنأته إذا خضبته باليرنأ وهو الحناء. اهـ.

(قوله: باعتوار المعاني) واختلف في معناه فقيل: جريانه على لفظ الاسم في حركاته وسكناته كتصاريفه. وقيل: وجود الإبهام والتخصيص فيه. وقيل: قوله للام الابتداء. وقيل: تعاور معان عليه لا تميز إلا بالإعراب في نحو: لا تأكل السميك وتشرب اللبن. واعتمد هذا ابن مالك وردّ ما قبله بوجود مثله في الماضي مع أنه مبني اتفاقاً. فالأول نحو: فرح فهو فرح، وشره فهو شره. والثاني نحو: قام زيد فإنهم مبهم في الزمان الماضي. فإذا قيل: قد قام تخصص بالزمان القريب. والثالث نحو: لو جاء زيد لأكرمته. واعترض على ابن مالك بمجيء ما ذكره في الماضي نحو: ما صام زيد واعتكف، فإنه يحتمل نفيهما معاً ونفي الأول منهما ونفي اجتماعهما. قال بعضهم: ولا حاجة لهذا كله لأنه ليس واحد منه سبباً في إعراب الاسم حقيقة وإلا لما بني الاسم إذا أشبه الحرف وإنما هي مناسبات لا يلزم اطرادها. ولعل تخصيص المضارع بوجود المشابهات كلها فيه في تركيب واحد غالباً فتأمل. اهـ.

(وسمطها الحاوي لها نأيت فاسمع وع القول كما وعيت)

يعني أن الزوائد الأربعة المتقدمة تسمى أحرف المضارعة، ويجمعها قولك: «نأيت» أي بعدت، لكن يؤخذ مما قدمناه أن التعبير بأنيت أنسب بالنسبة التضعيفية من نأيت، والسمط الخيط الذي ينتظم فيه الخرز، فشبه الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة باجتماع الخرز المنتظم في خيط. وقوله: فاسمع إلخ، أي اسمع ما أقول لك وع للقول أي احفظه حفظاً كحفظي.

(وضمها من أصلها الرباعي مثل مجيب أجاب الداعي
وما سواه فهي منه تفتتح ولا تبل أخف وزناً أم رجح
مثاله يذهب زيد ويجيء ويستجيش تارة ويلتجي)

ولما فرغ من تمييزه أخذ في بيان حكمه باعتبار أوله، فذكر أن حرف المضارعة منه يضم إن كان أصله الذي هو الماضي رباعياً سواء كان كل حروفه أصولاً كيدحرج، أم بعضها زائداً كيجيب. ويفتح فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعياً سواء أخف وزنه، أي قلت حروفه، بأن كان ثلاثياً كيذهب، أم رجح أي كثرت أحرفه بأن كان خماسياً كيلتجي، أو سداسياً كيستجيش.

وقوله: وضمها، يحتمل أن يكون فعل أمر وأن يكون مبتدأ خبره ما بعده والضمير المتصل به لأحرف المضارعة وفي أصلها للأفعال.

وقوله: ولا تبل، أصله قبل دخول الجازم: تبالي، حذف آخره لدخول الجازم ثم عومل معاملة الصحيح طلباً للتخفيف لكثرة استعماله بأن سكنت اللام فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(باب الإعراب)

(الإعراب) مصدر أعرب، يجيء لغة لمعان منها: الإبانة والتحسين والتغيير المناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة. وأما اصطلاحاً: فهو عند البصريين أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة كزيد أو حكماً (كيد)، فهو عندهم لفظي وهو ظاهر قوله: فإنه بالرفع ثم الجر إلخ، إذ يكون الرفع وما عطف عليه أنواعاً للإعراب حقيقة إنما يتمشى عليه. وعند الكوفيين تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً (أو تقديراً) فهو عندهم معنوي وعليه يتضح أن يقال للرفع مثلاً علامات وللنصب كذلك بخلاف الأول إذ هي هو. وثم في كلامه بمعنى الواو وهذه الأنواع السابقة، أعني الرفع والنصب والجر والجزم، تنقسم باعتبار محالها إلى ثلاثة أقسام: قسم منها يدخل على الاسم والفعل وهو المشار إليه

(قوله: الإعراب) هو في اللغة له معان المناسب منها هنا الإبانة والتغيير لظهور ثقله في الاصطلاح عنهما لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف.

وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما: أنه لفظي، أي نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما وعليه فحده ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أي شيء جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والإضافة ويقابله البناء فحده ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية ولا نقلاً ولا اتباعاً ولا تخلصاً من سكونين.

والثاني: أنه معنوي والحركات دلائل عليه، وعليه فحده تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، ويقابله البناء فحدّه لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ولا اعتلال اهـ.

(قوله: كيد) أصله يدي بسكون الدال فحذفت الياء اعتباطاً أي لا لعلة وجعل الإعراب على الدال فالمحذوف منه لام الكلمة اهـ.

(قوله: أو تقديراً) نحو: بكم درهم اشتريت، إذ التقدير بكم من درهم اهـ.

بقوله:

((فالرفع) و(النصب) بلا ممانع قد دخلا في الاسم والمضارع)

أي قد دخل كل منهما في الاسم المتمكن وهو الذي لا يشبه الحرف شبهاً قوياً بحيث يدنيه منه، وفي الفعل المضارع إذا عرى من نون الإناث ومن نون التأكيد المباشرة لفظاً وتقديراً نحو زيد يقوم، وإن زيد لن يقوم.

وقسم منها لا يدخل إلا على الاسم وهو المشار إليه بقوله:

(والجر يستأثر بالأسماء)

أي يختص بها كمررت بزيد (لخفته)، ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى والمخبر عنه لا يكون إلا اسماً.

وقسم منها لا يدخل إلا على الفعل وهو المشار إليه بقوله:

(والجزم في الفعل بلا امتراء)

أي يختص به لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر لما فاته من المشاركة فيه. فتحصل لكل من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب ولا يعرب من الكلمات سواهما.

واعلم أن لهذه الأنواع الأربعة علامات أصولاً وعلامات فروعاً ومجموعها أربع عشرة علامة منها أربعة أصول والبقية نائبة عنها. وقد أشار إلى

(قوله: فالرفع) هو لغة العلو والارتفاع. واصطلاحاً: على أن الإعراب لفظي نفس الضمة وما ناب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها.

(قوله: والنصب) هو لغة الاستقامة والاستواء. واصطلاحاً: على أن الإعراب لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها.

(قوله: لخفته) ولأن الجر عامل غير مستقل فلا يحمل غيره، أي غير الجر عليه، أي على الجر بخلاف الرفع والنصب لقوة عملهما بالاستقلال فجعل المضارع مشاركاً للاسم فيهما بطريق الحمل والفرعية واختص الاسم بالجر لضعفه عن أن يحمل عليه غيره اهـ.

الأصول بقوله:

(فالرفع ضم آخر الحروف والنصب بالفتح بلا وقوف

(والجر) بالكسرة للتبيين (والجزم) في السالم بالتسكين)

يعني أن أصل الإعراب أن يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون. إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما. وقيل: كان القياس أن يقال برفعه ونصبه وجره لأن الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم أطلقوا ذلك توسعاً. وقوله: آخر الحروف، إشارة إلى أن الرفع محله آخر الكلمة ومثله النصب والجر والجزم إذ لا فرق، ففي عبارته حذف من الثاني إشارة الأولى. وقوله: بلا وقوف، إشارة إلى أن الحركات إنما تظهر في حالة الوصل دون الوقف. وقوله: للتبيين، إشارة إلى أن الإعراب جيء به لتبيين المعنى وإيضاحه إذ من الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة، فلولا الإعراب لالتبس بعضها ببعض.

فإذا قلت: ما أحسن زيد، لم يدر أن المراد منه التعجب من حسن زيد أو نفي الحسن عنه أو أي شيء من أجزائه حسن. فإذا قلت: ما أحسن زيداً، بالنصب، فهم الأول، أو ما أحسن زيد بالرفع، فهم الثاني، أو ما أحسن زيد بالخفض مع ضم النون فهم الثالث.

وقوله: والجزم في السالم، أي في الفعل السالم من اعتلال آخره لإخراج المعتل الآخر فإن جزمه بحذف آخره كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(قوله: والجر) هو اصطلاحاً: على أن الإعراب لفظي نفس الكسرة وما ناب عنها، وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها.

(قوله: والجزم) هو لغة: القطع. واصطلاحاً: على أن الإعراب لفظي نفس السكون وما ناب عنه وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه.

(باب في الاسم المنصرف)

الاسم ينقسم بعد التركيب إلى معرب ومبني.

فالمعرب هو الاسم المتمكن (كما تقدم).

والمبني: ما أشبه الحرف (في الوضع)، (أو في المعنى)، (أو في الاستعمال). وقيل: ما أشبه مبني الأصل.

ثم المعرب منصرف وغير منصرف، فغير المنصرف ما أشبه الفعل بوجود علتين فيه من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما، وسيأتي الكلام على ذلك.

وأما المنصرف فهو بخلافه وإليه أشار بقوله:

(ونون الاسم الفريد المنصرف إذا اندرجت قائلاً ولم تقف)

قد تقدم أن التنوين من خواص الاسم، وهو مصدر نوّنته، أي أدخلته نوناً فسمي ما به ينوّن الشيء، أعني النون تنويناً إشعاراً بحدوثه وعروضه لما في

(قوله: كما تقدم) أي بقوله وهو الذي لا يشبه الحرف.

(قوله: في الوضع) وضابطه أن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو على حرفين ثانيهما لين كالتاء ونا في: جئتنا. فالأول أشبه باء الجر والثاني أشبه ما النافية.

(قوله: أو في المعنى) وضابطه أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف كمتى، فإنها تستعمل شرطاً نحو: متى تقم أنت. اهـ.

(قوله: أو في الاستعمال) وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وضابطه أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظاً أو متأصلاً. فالأول كهيهات وصه وأوّه، فإنها نائبة عن بعد بضم العين، واسكت وأتوجع. ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به فأشبهت من الحروف ليت ولعل مثلاً، ألا ترى أنهما نائبتان عن أتمنى وأترجى. والثاني: وهو الذي يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة كإذا وإذ، ألا ترى أنك تقول: جئتك إذ، فلا يتم معنى إذ حتى تقول: جاء زيد، ونحوه من الجمل. وكذلك الباقي من الظروف والموصول. اهـ تصريح.

المصدر من معنى الحدوث. ومراد الناظم رحمه الله: أن الاسم إذا أعرب بالحركة ألحق بآخره التنوين للدلالة على أمكنيته في باب الاسمية أي كونه لم يشبه الفعل فيمنع من الصرف ولا الحرف فيبنى، لكن يشترط كونه مفرداً منصرفاً مجرداً من أل والإضافة نحو: جاء زيد، ورأيت زيداً، ومررت بزيد. واحترز بالفريد، أي المفرد عن المثنى والمجموع (على حدة) فلا ينونان إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد وبالمنصرف عن غيره فلا ينون إلحاقاً له بالفعل. وأشار بقوله: إذا اندرجت قائلاً ولم تقف، إلى أن محل إلحاق التنوين إنما هو في حال عدم الوقف، فأما إذا وقف عليه فقد أشار إلى حكمه بقوله:

(وقف على المنصوب منه بالألف كمثل ما تكتبه لا يختلف)

يعني أن الاسم المفرد المنصرف النون يوقف عليه في حالة النصب بالألف، أي بإبدال تنوينه ألفاً كما يثبت ذلك خطاً.

(تقول عمرو قد أضاف زيداً وخالد صاد الغداة صيدا)

لأن الوقف تابع للخط غالباً ولهذا وقف على نحو رحمة بالهاء لأن كتابته كذلك، وأما في حالة الرفع والجر فإنه إذا وقف عليه حذف منه التنوين وسكن آخره نحو: هذا زيد، ومررت بزيد، كما يحذف منه للإضافة أو دخول أل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(وتسقط التنوين إن أضفته أو إن تكن باللام قد عرّفته)

يعني إن التنوين قد يعرض له ما يسقطه فإذا أضفت الاسم المنون حذفت تنوينه، مثاله: جاء غلام الوالي، وذلك لأن التنوين يدل على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً. وكذلك إذا أدخلت عليه اللام وإن لم تفد تعريفاً نحو: جاء الحارث، وأقبل الغلام كالغزال، استثقالاً للجمع بينهما إذ كل من لام التعريف والتنوين زائد. وكلامه هنا صريح في أن آلة التعريف هي اللام.

(قوله: على حده) أي على حد المثنى وطريقته في إعرابه بالحرف وسلامة واحدة واختتامه بنون زائدة تحذف بالإضافة. اهـ تصريح.

(باب الأسماء الستة المعتلة)

(وستة (ترفعها بالواو) في قول كل عالم وراوي
والنصب فيها يا أخي بالألف وجرها بالياء فاعرف واعترف
وهي أخوك وأبو عمراناً وذو وفوك وحمو عثمان
ثم هؤلاء سادس الأسماء فاحفظ مقالي حفظ ذي الذكاء)

قد تقدم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون، وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب أعربت بغير ما ذكره، وتسمى أبواب النيابة لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل. فمنها هذه الأسماء الستة ناب فيها حرف عن حركة. وحكمها أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة نحو: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[1]، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة نحو: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[2]، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾[3].

(قوله: ترفعها بالواو إلخ) قال بعضهم: وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف وإن كانت فروعاً عن الحركات إلا أنها أقوى منها لأن كل حرف علة كحركتين فكره استبداد المثنى والجمع الفرعيين عن المفرد بالإعراب واختاروا هذه الأسماء فأعربوها بالحروف ليكون في المفرد الإعراب بالحروف الأقوى، وبالأصل وهو الحركة. وخصوا هذه الأسماء لشبهها بالمثنى والجمع في أن في آخرها حرف علة يصلح للإعراب ولأن آخرها يستلزم ذاتاً أخرى كالأخ للأخ والابن للأب، وكانت ستة لأن إعراب الجمع ثلاثة والمثنى كذلك فكان المفرد ستة كذلك. وخصوا ما ذكر بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة وفضلت عن المثنى والجمع في استيفاء الحروف الثلاثة لأصالتها بالإفراد. انتهى من «شرح الخراشي على الأجرومية».

---

(١) سورة القصص، الآية ٢٣.
(٢) سورة يوسف، الآية ٨.
(٣) سورة يوسف، الآية ٨١.

وشرط إعرابها بما ذكر أن تكون مفردة، فلو ثنيت أو جمعت (أعربت إعراب المثنى)، (وذلك المجموع) وأن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت (بحركات ظاهرة)، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديراً بأن تضاف لظاهر أو ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم غير الياء، فلو أضيفت إليها أعربت بحركات مقدرة. وسيأتي في الإضافة أن ذو لا تضاف إلا إلى اسم جنس.

واستغنى الناظم عن التصريح بذكر هذه الشروط فيها لنطقه بها كذلك كما استغنى عن تقييد ذو بمعنى صاحب، وتقييد فو بالخلوّ عن الميم، فإن لم يخل منها أعرب بحركات ظاهرة منقوصاً وبحركات مقدرة مقصوراً. والحم: أقارب الزوج، وقد يطلق على أقارب الزوجة كما مثل الناظم. والهن: كناية عما يستقبح التصريح باسمه. وقيل: عن الفرج خاصة. وأنكر بعضهم إعرابه بالحروف فعد الأسماء الخمسة وهو محجوج بالسماع وإعرابه منقوصاً كإعراب غد أفصح، فهذا هنك أفصح من هذا هنوك. وما ذكره الناظم من أن هذه الأسماء معربة بالحروف هو المشهور من أقوال كثيرة، والذي صححه جمع ونسب إلى سيبويه أنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة (واتبع فيها) ما

(قوله: أعربت إعراب المثنى) فترفع بالألف نحو: جاء أبواك. وتنصب وتجر بالياء نحو: رأيت أبويك، ومررت بأبويك.

(قوله: وذلك المجموع) فإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاء آباؤك وإخوتك، أو جمع الصحيح أعربت بالحروف نحو: جاء أبون وأخوون. ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم، وإن نازع في هذا الأخير البهوتي. ويشترط أيضاً أن لا تكون منسوبة، فلو نسبتها نحو: هذا أبوي وأخويّ أعربت بالحركات على ياء النسبة اهـ.

(قوله: بحركات ظاهرة) نحو: جاءني أبيك، ورأيت أبيك؟ ومررت بأبيك اهـ إملاء.

(قوله: واتبع فيها إلخ) فأصل قام أبوك، أبوك: بفتح الباء وضم الواو، فضمت الباء لاتباع ضمة الواو ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت. وأصل مررت بأبيك بأبوك: بفتح الباء وكسر الواو فكسر الباء اتباعاً لكسرة الواو وحذفت كسرة الواو استثقالاً فقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها. وأما رأيت أباك فإن الشارح رأى أن

قبل الآخر للآخر رفعاً وجراً.

وقول الناظم: في قول كل عالم وراوي، فيه نظر، إذ مقتضى كلامه أن هذه الأحرف هي الإعراب في كل قول.

(والواو والياء جميعاً والألف هي حروف الاعتلال المكتنف)

أشار إلى هذه الأحرف التي جعلت علامة للإعراب تسمى أحرف العلة، وسميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض، وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله. وتسمى أيضاً أحرف مد ولين لما فيها من اللين مع الامتداد، فإن كان حركة ما قبلها (ليس من جنسها) سميت أحرف لين لا مد، هذا في الواو والياء. وأما الألف فحرف مد أبداً، وسماها مكتنفة لكونها إلى جانب حرف سابق لها. وكنف الشيء جانبه، أو لكونها مكتنفة للحركات المقدرة فيكون فيه إيماء إلى القول بأن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة لأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الأحرف ليست زوائد وإنما هي أصلية.

فتحة الباء أصلية وليست للاتباع لأن الأصل: أبوك، بفتحتين ولهذا اقتصر على الرفع والجر. ولا يبعد أن يقال: إن فتحة الأصل حذفت والموجودة عارضة للاتباع ليطرد الباب وهو الذي في «شرح التسهيل» للدماميني. وهو ظاهر عبارة الرضى وعوملت معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف العلة المتحرك بعدها وهو الواو ألفاً. اهـ كردي.

(قوله: ليس من جنسها) نحو: خوف وعين واخشين وفرعون وغرنيق، والأصل أن يكون ما قبل الواو مضموماً وما قبل الياء مكسوراً اهـ.

(باب في الاسم المنقوص)

(والياء في القاضي وفي المستشري   ساكنة في رفعها والجر
ويفتح الياء إذا ما نصبا   نحو لقيت القاضي المهذبا)

علامة الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم، ومقدرة، وذلك في الاسم والفعل المعتل. والاسم قسمان: صحيح ومعتل. والمعتل قسمان: مقصور، وسيأتي. ومنقوص: وهو (كل اسم) معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة كالقاضي. وسمي منقوصاً لأنه يحذف آخره للتنوين كداع ومرتق، أو لأنه نقص منه بعض الحركات. وحكمه: أن ياءه ساكنة رفعاً وجراً إن كان معرفة، والضمة والكسرة مقدرتان عليها سواء كان معرفاً بأل كجاء القاضي والمستشري، ومررت بالقاضي والمستشري. أو بالإضافة كجاء قاضي مكة، ومررت بقاضي طيبة. وإنما قدرتا لاستثقالهما على الياء المنكسر ما قبلها. وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة عليها للخفة كما مثل به ومنه نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ۝١٧﴾[1]، ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾[2]. فإن كان نكرة فقد أشار إليه بقوله:

(ونوّن المنكر المنقوصا   في رفعه وجره خصوصا)

يعني أن المنقوص إذا كان نكرة بأن خلا من أل والإضافة دخله التنوين، أي تنوين التمكين في حالة رفعه وجره ووجب حينئذ حذف يائه لالتقاء الساكنين وإبقاء ما قبلها مكسوراً ليدل عليها، مثاله:

(تقول: هذا مشتر مخادع   وافزع إلى حام حماه مانع)

فمشتر أصله مشتري بالتنوين حذفت الضمة للاستثقال والياء لالتقاء

(قوله: كل اسم) خرج به الفعل نحو: يرمي، والحرف نحو: في. اهـ.

---

(١) سورة العلق، الآية ١٧.
(٢) سورة الأحقاف، الآية ٣١.

الساكنين فصار مشترٍ، فرفعه بضمة مقدرة على الياء المحذوفة. وكذا حام أصله حامي بالتنوين حذفت الكسرة ثم الياء كذلك فصار حام فجره بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة، وأما نصبه فترد فيه الياء وينصب منوناً نحو: لم أكن قاضياً. ومنه قوله: إنه كان عالياً. وقوله:

(وهكذا تفعل في ياء الشجي وكل ياء بعد مكسور تجي
هذا إذا ما وردت مخففة فافهمه عني فهم صافي المعرفة)

يعني به أنك تفعل مثل ما تقدم في القاضي والمستشري في ياء الشجي، وشبهه من كل اسم معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة كالداعي والجاني، فما كان معرفة أبقيت ياءه ساكنة رفعاً وجراً وفتحتها نصباً، وما كان نكرة نوَّنته وحذفت ياءه رفعاً وجراً وأثبتها مفتوحة نصباً بخلاف ما آخره ياء مشددة أو ساكن ما قبلها نحو: كرسي وظبي، فإنه يجري مجرى الصحيح في الإعراب تقول: هذا كرسيّ وظبي، ورأيت كرسياً وظبياً، ومررت بكرسي وظبي.

(باب في الاسم المقصور)

(وليس للإعراب فيما قد قصر ... من الأسامي أثر إذا ذكر
مثاله يحيى وموسى والعصا ... أو كرحى أو كحيا أو كحصى
فهذه آخرها لا يختلف ... على تصاريف الكلام المؤتلف)

المقصور: كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة كالأمثلة المذكورة.

وسمي مقصوراً لأنه منع المد أو لأنه قصر عن ظهور الحركات.

والقصر لغة: المنع.

وحكمه أن الإعراب جميعه يقدر فيه، أعني الضمة والفتحة والكسرة، لتعذر النطق بها على الألف كجاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. فيكون آخره على حالة واحدة لا يختلف لفظاً على تصاريف الكلام رفعاً وجراً ونصباً لكن محل تقدير جميع الحركات فيه إذا كان منصرفاً.

أما غير المنصرف منه كموسى ويحيى فتقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه. وقيل بتقديرها فيه أيضاً لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل ولا ثقل مع التقدير.

وأفاد بتعداد المثال أنه لا فرق في المقصور بين أن يكون معرفة أو نكرة، مفرداً أو جمعاً، وإذا كان نكرة لحقه التنوين ووجب حينئذ حذف ألفه لالتقاء الساكنين وقدر الإعراب على الألف المحذوفة.

فإذا قلت: رأيت فتى مثلاً، ففتى منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة.

(باب في الاسم المثنى)

(ورفع (ما ثنيته) بالألف كقولك الزيدان كانا مألفي
ونصبه وجره بالياء بغير إشكال ولا مراء)

قد تقدم أن الأسماء الستة من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل، وهذا هو الباب الثاني منها، وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً.

والمثنى ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه كالزيدان والهندان.

وأما التثنية فهي جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره. وحكم المثنى أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة نحو الزيدان كانا مألفي، أي محل إلفي. ومنه نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾[1] ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، مثاله:

(تقول زيد لابس (بردين) وخالد منطلق اليدين)

(قوله: ما ثنيته إلخ) واختص المثنى في الرفع بالألف والمجموع فيه بالواو ولأن المثنى أكثر دوراناً في الكلمة من الجمع والألف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة إليها فجعل الخفيف في الكثير والثقيل في القليل ليكثر في كلامهم ما يستخفونه ويقل ما يستثقلونه. قاله في «شرح الفصول» وحرك ما بعد علامة التثنية المزيدة لدفع توهم إضافة أو إفراد فراراً من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية. اهـ.

(قوله: بردين) وإنما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين، أحدهما: أن المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لأنها أخف من الكسرة بخلاف الجمع. الثاني: أن نون المثنى كسرت على الأصل لالتقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فراراً من ثقل كسرتين وبينهما ياء كسروا ذلك في الجمع

---

(١) سورة المائدة، الآية ٢٣.

ومنه: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ﴾[(١)]، ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٍ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾[(٢)] وجعلت الياء علامة للنصب والجر فيه وفي الجمع الذي على حده حملاً للنصب على الجر لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه.

وما ذهب إليه من أن الألف والياء علامة الإعراب في المثنى هو المشهور، ومن العرب من يستعمل المثنى بالألف دائماً ويعربه بحركات مقدرة على الألف كقوله:

(تزود منا بين أذناه طعنة)

وقوله:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

وقد خرج على هذه اللغة قراءة: إن هذان لساحران.

واعلم أنه يشترط في كل ما يثنى ثمانية شروط، (وهي: الإفراد)، والإعراب، (والتنكير)، (وعدم التركيب)، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، ووجود ثان له في الخارج، وأن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته.

ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة. قاله أبو البقاء. اهـ تصريح.

(قوله: وهي الإفراد) فلا يجوز تثنية المثنى والمجموع على حدة كزيدان وزيدون، ولا الجمع على مفاعل ومفاعيل لاجتماع إعرابين في الأولين وإفراط الثقل في الثالث. واختلف في الجمع على غير مفاعل ومفاعيل، فذهب ابن مالك إلى جواز تثنيته واستدل بقول الشاعر:

تبقلت في أول التبقل بين رماحي مالك ونهشل

اهـ كردي.

(قوله: والتنكير) فلا يثنى العلم باقياً على علميته بل ينكر ثم يثنى. اهـ كردي.

(قوله: وعدم التركيب) أما المركب الإسنادي فلا يثنى إجماعاً وفي المزجي خلاف، وأما الإضافي فيستغني بتثنية المضاف عن المضاف إليه. اهـ كردي.

---

(١) سورة فصلت الآية ٢٩.
(٢) سورة فصلت، الآية ١٢.

(وتلحق النون بما قد ثني   من المقادير لجبر الوهن)

يعني أنك إذا ثنيت الاسم ألحقته نوناً مكسورة بعد علامة التثنية والإعراب عوضاً عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد لجبر الوهن أي الضعف الذي لحقه بفوات التنوين. وقد تفتح النون مع الياء كقوله:

على أحوذيين استقلت عشية   (فما هي إلا لمحة) وتغيب

وهي لغة بني أسد. وسيأتي أنها تحذف للإضافة.

(تتمة): ألحق بالمثنى في إعرابه اثنان واثنتان من غير شرط، وكلا وكلتا بشرط (الإضافة) إلى ضمير وما سمي به منه كزيدان علماً، وكل من هذه الأسماء ترفع بالألف وتجر وتنصب بالياء حملاً على المثنى لفقد ما اعتبر فيه منها.



(قوله: فما هي لمحة) أي ما مسافة رؤيتها إلا قدر لمحة. وإلا بمعنى غير، وتغيب معطوف على قوله: هي لمحة، فهي جملة معطوفة على الجملة الاسمية والمعنى: تغيب بعدها.

(باب في الجمع المذكر السالم)

«وكل جمع صح فيه) واحده ... ثم أتى بعد التناهي زائده
(فرفعه بالواو) والنون تبع ... مثل شجاني الخاطبون في الجمع
ونصبه وجره بالياء ... عند جميع العرب العرباء)

هذا هو الباب الثالث من أبواب النيابة وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً، وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفردة كالزيدون والمسلمون. وحكمه أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة مثل: شجاني الخاطبون في الجمع أي أطربوني وأحزنوني، فالواو علامة الرفع. ومنه نحو: وقال الظالمون سيقول المخلفون، وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة، مثاله:

(تقول حيّ النازلين في منى)

أي سلّم عليهم.

(وسل عن الزيدين هل كانوا هنا)

فالياء المكسور ما قبلها فيهما علامة النصب والجر والواو والياء هما المراد بقوله: زائدة، فإنهما يلحقان الجمع بعد انتهاء حروف واحدة. والعرب العرباء هم سكان البادية، فلم يختلفوا في إعرابه الإعراب المذكور كما اختلفوا في إعراب المثنى على ما تقدم. ويعتبر فيه ما اعتبر في المثنى وزيادة على ذلك

(قوله: وكل جمع صح فيه، إلخ) وهذا الجمع مقيس في خمسة أمور، الأول: ما فيه تاء التأنيث مطلقاً. الثاني: ما فيه ألف التأنيث كذلك. الثالث: مصغر مذكر ما لا يعقل كدريهم. الرابع: علم مؤنث لا علامة فيه كزينب. الخامس: وصف غير العاقل كأيام معدودات. ونظمها الشاطبي فقال:

وقسه في ذي التاء ونحو ذكري ... ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل ... وغير ذا مسلم للناقل

أن يكون مفرده علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث أو صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل، وتلحقه نون بعْد علامة الجمع والإعراب كالمثنى عوضاً عما فاته من التنوين، وأشار إلى الفرق بين النونين بقوله:

(ونونه مفتوحة إذ تذكر والنون في كل مثنى تكسر)

يعني أن حركة نون الجمع مفتوحة في الرفع والنصب والجر، وحركة نون المثنى مكسورة كذلك للفرق بينهما، وقد يكسر نون الجمع للضرورة كقوله:

وقد جاوزت حد الأربعين

ثم أشار إلى ما اشتركا فيه بقوله: (وتسقط النون في الإضافة) أي إذا أضيف المثنى والجمع إلى ما بعده حذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة كما يحذف التنوين للإضافة لما تقدم من أنهما بدل عن التنوين في المفرد نحو: رأيت ساكني الرصافة، مثال لحذف نون الجمع.

(وقد لقيت صاحبي أخينا فاعلمه من حذفهما يقينا)

مثال لحذف نون المثنى والضمير في حذفهما للنونين، وكان مقتضى القياس حذفهما أيضاً مع أل.

(تنبيه): ألحق به في إعرابه بالواو والياء...[1] وعالمون وعشرون وأخواته وأهلون ووابلون وأرضون وسنون وبابه وما سمي به منه كزيدون علماً لكل من هذه الأسماء ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء حملاً عليه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط فيها.

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

(باب في الجمع بألف وتاء مزيدتين)

(وكل جمع فيه تاء زائدة فارفعه بالضم كرفع حامده
ونصبه وجره بالكسر نحو كفيت المسلمات شري)

هذا هو الباب الرابع من أبواب النيابة، وهو مما ناب فيه حركة عن حركة. وتعبيرهم بجمع المؤنث السالم جرى على الغالب، إذ لا فرق بين ما مفرده مؤنث كهندات، ومذكر كحمامات. وما سلم فيه بناء واحده كما مثلنا وما تغير (كسجدات) وحبليات. وحكمه أنه يرفع بالضمة كمفرده تقول: جاءت مسلمات وحامدات كما تقول: جاءت مسلمة وحامدة. وينصب ويجر بالكسرة حملاً للنصب على الجر قياساً على أصله وهو جمع المذكر السالم نحو: رأيت مسلمات وحامدات، ومررت بمسلمات وحامدات. وفي التنزيل: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[1]، و﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[2].

وقضية كلام الناظم أنه ينصب بالكسرة وإن كان محذوف اللام كلغات وثبات وهو الغالب، وقد ينصب بالفتحة على لغة إن كان محذوف اللام ولم ترد إليه في الجمع كسمعت لغاتهم جبراً لما فاته من رد لامه. واشتراط كون التاء مزيدة وكذا الألف وإن لم ينبه على هذا في النظم لإخراج نحو أبيات وقضاة، فإن التاء في الأول والألف في الثاني أصليتان فينصبان بالفتحة على الأصل.

(تتمة): حمل على هذا الجمع في إعرابه أولات، وما سمي به منه كأذرعات وعرفات.

(قوله: كسجدات) وكبنات وأخوات وركعات وغرفات لتحريك وسطها بعد سكونه في المفرد. اهـ خضري.

---

(١) سورة العنكبوت، الآية ٤.
(٢) سورة هود، الآية ١١٤.

وقد بقي مما خرج عن الأصل ثلاثة أبواب ذكرها الناظم في آخر المنظومة، فمن الأسماء باب ما لا ينصرف وهو مما ناب فيه حركة عن حركة أيضاً. وحكمه أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملاً للجر على النصب نحو: مررت بأفضل، إلا إذا أضيف أو دخلته أل كما سيأتي. وأما رفعه ونصبه فعلى الأصل.

ومن الأفعال بابان أحدهما: باب الأمثلة الخمسة، وهو ما ناب فيه حركة عن حركة وحذف عن حركة أو سكون. وحكمها أنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها نحو: ﴿عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾[1]، ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾﴾[2]، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾[3]. وثانيهما: باب الفعل المعتل الآخر وهو ما ناب فيه حذف حرف عن سكون فيجزم بحذف آخره نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴿١٧﴾﴾[4]. وسيأتي الكلام على جميع ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١) سورة الرحمٰن، الآية ٥٠.
(٢) سورة البقرة، الآية ٨٤.
(٣) سورة البقرة، الآية ٢٤.
(٤) سورة العلق، الآية ١٧.

(باب جمع التكسير)

(وكل ما كسر في الجموع　　كالأسد والأبيات والربوع
فهو نظير الفرد في الإعراب　　فاسمع مقالي واتبع صوابي)

جمع التكسير ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة أو نقص أو تبديل لغير إعلال.

ولا فرق في التغيير بين أن يكون تحقيقاً أو تقديراً كما في نحو: فلك، مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة. فالضمة فيه إذا كان مفرداً ضمة قفل، فإذا كان جمعاً فهي ضمة أسد. وهو ستة أقسام، كما يؤخذ من حده لأن مفرده إما أن يتغير بزيادة فقط كصنو وصنوان، أو بنقص فقط كتخمة وتخم، أو تبديل شكل فقط كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كأبيات وربوع، أو بنقص وتبديل شكل كرسول ورسل، أو بالجميع كغلام وغلمان. وحكمه أن يعرب بالحركات الثلاث كما يعرب الاسم المفرد إن كان منصرفاً نحو: جاء الرجال والأسارى وغلماني، ورأيت الرجال والأسارى وغلماني، ومررت بالرجال والأسارى وغلماني. وإلا فبحركتين الضمة والفتحة نحو: هذه مساجد، ورأيت مساجد، واعتكفت بمساجد.

وهو على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة. ولكل منهما أوزان تخصه والعلم بهما مهم جداً ومحلها علم التصريف.

ولقد أنصف الناظم حيث أمر باستماع مقاله واتباع الصواب منه.

(باب في حروف الجر)

وهي عشرون حرفاً، أشار الناظم إلى ما اشتهر منها بقوله:

(والجر في الاسم الصحيح المنصرف ... بأحرف هنّ إذا ما قيل صف

من وإلى وفي وحتى وعلى ... وعن ومنذ ثم حاشا وخلا

والباء والكاف إذا ما زيدا ... واللام فاحفظها تكن رشيدا

ورب أيضاً ثم مذ فيما حضر ... من الزمان دون ما منه غبر

تقول: ما رأيته مذ يومنا ... ورب عبد كيس مرّ بنا)

الجر عبارة البصريين، والخفض عبارة الكوفيين. ومؤداهما واحد ولا مشاحة في الاصطلاح.

ومقصود الناظم أن الجر بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا جر بأحد حروف الجر التي من جملتها ما في النظم بخلاف الاسم المعتل منه منقوصاً كان أو مقصوراً. فإن الجر فيه مقدر كما مر، وبخلاف ما لا ينصرف فإن جره بالفتحة كما قدمنا.

فمن حروف الجر: من، وتكون لابتداء الغاية مكاناً أو زماناً أو غيرهما نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[1]، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[2]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾[3]. أو لبيان الجنس نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[4]، وللتبعيض نحو: أخذت من الدراهم. وللتوكيد بعد نفي أو شبهة نحو: ما جاءني من أحد، (ولغير ذلك).

(قوله: ولغير ذلك) كالبدل نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾[5]، ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ ۝٣﴾[6] اهـ.

---

(١) سورة الإسراء، الآية ١.
(٢) سورة التوبة، الآية ١٠٨.
(٣) سورة النمل، الآية ٣٠.
(٤) سورة الحج، الآية ٣٠.
(٥) سورة التوبة، الآية ٣٨.
(٦) سورة الملك الآية ٣.

ومنها إلى، وتكون لانتهاء الغاية مطلقاً نحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[١]، ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[٢]. وللمصاحبة نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾[٣] (ولغير ذلك).

ومنها في، وتكون للظرفية حقيقة أو مجازاً نحو: الدراهم في الكيس. وزيد في البرية. وللسببية نحو: لمسكم فيما أفضتم. وللمصاحبة نحو: ادخلوا في الأمم (ولغير ذلك). ومنها حتى، في بعض المواضع، وهي لانتهاء الغاية مطلقاً. ولا تكون جارة إلا آخراً نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. أو متصلاً بالآخر نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾[٤].

ومنها على، وتكون للاستعلاء، أي العلو. نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ۝٢٢﴾[٥].

وللتعليل نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[٦].

وللظرفية نحو: ﴿عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾[٧] (ولغير ذلك).

ومنها عن، وتكون للمجاوزة كـ: سرت عن البلد.

وللاستعلاء نحو: فإنما يبخل عن نفسه.

وللبعدية نحو: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[٨] (ولغير ذلك).

(قوله: ولغير ذلك) ككونها بمعنى في نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٩].

(قوله: ولغير ذلك) كالاستعلاء نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[١٠].

(قوله: ولغير ذلك) كالمصاحبة نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[١١].

(قوله: ولغير ذلك) كالتعليل كقوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[١٢].

---

(١) سورة الإسراء، الآية ١.
(٢) سورة البقرة، الآية ١٨٧.
(٣) سورة النساء، الآية ٢.
(٤) سورة القدر، الآية ٥.
(٥) سورة المؤمنون، الآية ٢٢.
(٦) سورة البقرة، الآية ١٨٥.
(٧) سورة البقرة، الآية ١٠٢.
(٨) سورة الانشقاق، الآية ١٩.
(٩) سورة النساء، الآية ٨٧.
(١٠) سورة طه، الآية ٧١.
(١١) سورة البقرة، الآية ١٧٧.
(١٢) سورة هود، الآية ٥٣.

ومنها منذ ومذ، ويختصان بالزمان المعين ولا يكون ذلك المعين إلا ماضياً، وهما فيه لابتداء الغاية نحو: ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة. أو حاضراً وهما فيه للظرفية نحو: ما رأيته منذ أو مذ يومنا. ولا يدخلان على زمن مبهم ولا مستقبل فلا تقول: ما رأيته منذ أو مذ وقت، ولا أراه منذ أو مذ غد. لكن ظاهر كلام الناظم أن مذ لا تدخل إلا على الزمن الحاضر كما يومىء إليه قوله: دون ما منه غبر، أي دون ما من الزمن مضى، وهو بغين معجمة. ويمكن حمل كلامه على ما قلنا بأن يراد بقوله: غبر، أي بقي، ولم يقع بعد. ويكون قوله: فيما حصر، من الزمان شاملاً لما حضر ولما وقع بالفعل ولم ينقطع.

ومنها حاشا وكذا خلا وعدا، إن تجردا عن ما نحو: قام القوم حاشا زيد وخلا بكر وعدا عمرو، فإن اتصلا بما نصب الاسم بعدهما نحو: قام القوم ما خلا زيداً وما عدا عمراً وما حاشا بكراً. ولك نصب الاسم بعدهن على تقدير كونهن أفعالاً جامدة.

ومنها الباء، إذا كانت زائدة على نفس الكلمة تكون للإلصاق نحو: بقلبي غرام، أي لصق به. وللاستعانة نحو: كتبت بالقلم. وللظرفية نحو: نجيناهم بسحر نعمة. وللسببية نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[(١)] (ولغير ذلك).

ومنها الكاف الزائدة أيضاً، وتكون للتشبيه، نحو: زيد كالبدر. وللتعليل نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[(٢)]، وللتأكيد نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[(٣)] (ولغير ذلك).

ومنها اللام، أي الزائدة. وتكون للملك نحو: ﴿لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[(٤)]، له

(قوله: ولغير ذلك) كالتعدية نحو: ذهبت بزيد، ومنه: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[(٥)].

(قوله: ولغير ذلك) كالاستعلاء، قيل لبعضهم: كيف أصبحت، قال: كخير، أي على خير.

---

(١) سورة النساء، الآية ١٥٥.
(٢) سورة البقرة، الآية ١٩٨.
(٣) سورة الشورى، الآية ١١.
(٤) سورة البقرة، الآية ٢٨٤.
(٥) سورة البقرة، الآية ١٧.

ما فيهن. وللاختصاص نحو: الجنة للمؤمنين. وللاستحقاق نحو: النار للكافرين، أي عذابها. وللتعليل نحو:

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلّله القطر

ولغير ذلك.

ومنها رب، وهي موضوعة لإنشاء التقليل نحو: رب عبد كيس مر بنا. ومنه قوله: (ألا رب مولود وليس له أب). ويستعمل للتكثير نحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ۝﴾[1]، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «(يا رب كاسية) في الدنيا عارية يوم القيامة».

وأشار الناظم إلى ما انفردت به رب عن سائر أخواتها بقوله:

(ورب تأتي أبداً مصدّرة ولا يليها الاسم إلا نكرة

وتارة تضمر بعد الواو كقولهم وراكب بجاوي)

يعني: أن رب اختصت من بين حروف الجر بوجوب تصديرها في أول الكلام، ويكون مجرورها لا يكون إلا نكرة. وهذا علم مما مر. والغالب وصفه بنكرة كما أن الغالب حذف عاملها ولا يكون إلا ماضياً نحو: رب رجل صالح لقيته. وقد يجر بها ضمير غيبة كما تقدم، فيجب إفراده وتذكيره وتفسيره بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمعنى نحو: ربه رجلاً أو امرأة أو رجلين أو

(قوله: ألا رب مولود وليس له أب) تمامه:

وذي ولد لم يلده أبوان

بسكون اللام وفتح الدال وضمها. وأصله: لم يلده، بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيهاً لها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعاً لفتحة الياء أو بالضم اتباعاً لضمة الهاء. أراد بالأول عيسى ابن مريم، وبالثاني آدم عليهما الصلاة والسلام.

(قوله: يا رب كاسية إلخ) أي كم من امرأة تلبس من القماش الرفيع فلم تستر عورتها فتدعي النفس إليها لذلك ولأنها لم تستر عورتها الستر الكامل فتعاقب بالعراء.

---

(١) سورة الحجر، الآية ٢.

رجالاً أو نساء، وكثيراً ما تحذف رب مع بقاء عملها، وذلك بعد الواو كثير، كقوله:

وليل كموج البحر أرخى سدوله ... عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

ومثله: وراكب بجاوي، أي ورب راكب بجاوي، أي بعيراً بجاوياً أي منسوب إلى بجاء - بفتح الباء الموحدة والجيم - قبيلة من العرب في برّ سواكن.

وبعد الفاء قليل كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

وبعد بل أقل كقوله:

بل (بلد) ملء الفجاج قتمه

(تتمة): قد تتصل بها وما الكافة، فتدخل على الجملة الاسمية نحو: ربما زيد قائم. وعلى الفعلية نحو: ربما قام زيد. وقد تكون ما غير كافة فيبقى عملها كقوله:

ربما ضربة بسيف صقيل ... (بين بصرى) وطعنة نجلاء

(قوله: بلد) البلد المفازة والفجاج الطريق. وقوله: جهرمة، أراد الجهرمية بياء النسب وجهرم كجعفر بلد بفارس تنسب إليه الثياب. وأراد بقوله: لا تشتري إلخ، أي أنه ليس فيه كتان ولا جهرم لأن ذلك فيه ولكن لا يشترى، فذكر اللازم وهو انتفاء المشتري ذلك وأراد الملزوم وهو انتفاء الكتان والجهرم منه، والقتم الغبار اهـ.

(قوله: بين بصرى) بضم الباء بلدة بالشام، أي أماكن بصرى، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وطعنة بالجر عطف على ضربة، والنجلاء بالمد الواسعة البينة الاتساع. اهـ.

(باب حروف القسم)

(وقد يجرّ الاسم باء القسم   وواوه والتاء أيضاً فاعلم
ولكن تخص التاء باسم الله   إذا تعجبت بلا اشتباه)

من حروف الجر أحرف القسم، وهي ثلاثة: الباء والواو والتاء. وإنما أفردها بالذكر لدلالتها على المقسم به ولاختصاص القسم بأحكام وفروع.

والباء أصل أحرف القسم، ولهذا يجر بها الظاهر والضمير وإن كان الواو أكثر استعمالاً منها نحو: بالله، وبه لأفعلن. ويجمع بينها وبين فعل القسم نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾[1]. وتستعمل في السؤال نحو: بالله أخبرني.

وأما الواو فتختص بالظاهر نحو: ﴿يس ۝ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝﴾[2]، ولا يجمع بينها وبين الفعل فلا يقال: أقسم والله، كما يقال: أقسم بالله. فهي عوض عن الباء والفعل ولا تستعمل في السؤال فلا يقال: والله أخبرني، كما يقال: بالله أخبرني.

وأما التاء، فهي كالواو ولا يجمع بينها وبين الفعل، ولا تستعمل في السؤال وتختص بالظاهر ولا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله عز وجل نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾[3]، فلا تستعمل في غيره لنقصانها عن الواو الذي هو أنقص من الباء.

---

(١) سورة الأنعام، الآية ١٠٩.
(٢) سورة يس، الآيتان ١ و٢.
(٣) سورة يوسف، الآية ٨٥.

(باب في الإضافة)

(وقـد يـجـر الاسـم بـالإضـافـة   كـقـولـهـم دار أبـي قـحـافـة)

الاسم كما يجر بالحروف يجر بإضافة اسم إلى اسم، إما لقصد التعريف أو للتخصيص كما في (الإضافة) المحضة أو لمجرد التخفيف في اللفظ أو رفع القبح. ويسمى الأول من المتضايفين مضافاً، والثاني مضافاً إليه. ويصيران بالإضافة كاسم واحد، ومن ثم لم ينوّن الأول منهما فإذا أضفت اسماً إلى اسم حذفت ما في الأول من تنوين أو نون تالية للإعراب وأعربته بحسب العوامل وجررت الثاني بالإضافة أو بالحرف المقدر أو بالمضاف، وهو الراجح.

وكلام الناظم فيما يأتي كالصريح فيه كقولك في نحو: غلام لزيد، وثوبين لبكر: غلام زيد، وثوبا بكر. ثم الإضافة قسمان: لفظية وتسمى غير محضة. ومعنوية، وتسمى محضة. فاللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً بل مجرد تخفيف كإضافة الوصف إلى معموله نحو: ضارب زيد الآن أو غداً. ألا ترى أنه أخف من ضارب زيداً. والمعنوية على قسمين أشار إليها بقوله:

(فـتـارة تـأتـي بـمـعـنـى الـلام   نـحـو أتـى عـبـد أبـي تـمـام
وتـارة تـأتـي بـمـعـنـى مـن إذا   قـلـت مـنـا زيـت فـقـس ذاك وذا)

الإضافة المعنوية ما أفادت تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة كغلام زيد، أو تخصيصاً إن كان نكرة كغلام امرأة. وهي على قسمين لأن المضاف إن كان بعض المضاف إليه وصح الإخبار بالمضاف إليه عنه كخاتم حديد، ومثله منا

(قوله: الإضافة) هي لغة الإمالة والإسناد، يقال: أضفت ظهري إلى الحائط أي أملته وأسندته إليه. واصطلاحاً: نسبة تقييدية بين شيئين الأول منهما جار للثاني لفظاً أو محلاً. وسمي الأول مضافاً والثاني مضافاً إليه، وقيل بالعكس. ويطلق كل منهما على الآخر، وعمل الأول في الثاني لاقتضائه إياه كاقتضاء كل عامل معموله أي مع تضمنه معنى من أو في أو اللام، وقيل لنيابته عن حرف جر اهـ.

زيت. فالإضافة بمعنى من وإلا فهي بمعنى اللام كدار أبي قحافة، وعبد أبي تمام. هذا مذهب الجمهور، وقال الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك: وقد تكون بمعنى في، وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾[1]، و﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[2]. وفي الحديث: «فلا تجدون أعلم من عالم المدينة».

والناظم لم يتعرض لهذا القسم إما تبعاً للجمهور أو لقلته.

وقوله: فقس ذاك أي عبد أبي تمام وذا، أي منا زيت، ومنا كعصا لغة في المنّ بالتشديد الذي هو رطلان. وأبو تمام شاعر مشهور، وأبو قحافة والد الصدّيق رضي الله عنهما.

واعلم أن الإضافة لا تجامع تنويناً ولا نوناً تالية للإعراب كما مر، ولا ما فيه أل إلا إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحروف نحو: جاء الضاربا زيد، أو الضاربو زيد، أو وصفاً مضافاً لما فيه أل نحو: جاء الضارب الرجل، أو مضافاً إلى مضاف لما هي فيه نحو: الضارب رأس الجاني، أو الضمير عائد على ما هي فيه نحو: مررت بالرجل الضارب غلامه.

(وفي المضاف ما يجر أبداً ... مثل لدن زيد وإن شئت (لدي)

ومنه سبحان وذو ومثل ... ومع وعند وأولو وكل

ثم الجهات الست فوق وورا ... ويمنة وعكسها بلا مرا

وهكذا غير وبعض وسوى ... في كلم شتى رواها من روى)

والأصل في الاسم: أن يستعمل مضافاً تارة وغير مضاف أخرى. ومن الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً لفظاً ومعنى. ومنها ما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنى.

(قوله: لدي) لها حالتان: إما أن تكون بمعنى عند أو بمعنى في. فإن كانت بمعنى عند تكتب بالياء وإن كانت بمعنى في تكتب بالألف اهـ.

---

(١) سورة سبأ، الآية ٣٣.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢٦.

فمن الأول: لدن ولدى وسبحان وذو ومع وعند وأولو.

أما لدن، فهي اسم بمعنى عند إلا أنه مبني وملازم لمبدأ الغايات من زمان أو مكان، والغالب اقترانه بمن نحو: كان سيرك من لدن الجامع، أو من لدن صلاة العصر. وقد تضاف إلى الجمل نحو: ما رأيته من لدن زيد قائم، أو من لدن قام زيد.

وأما الذي وعند، فهما اسمان لمكان الحضور وزمانه نحو: لقيته لدى الباب، وجلست عنده. غير أن عند تستعمل نصباً على الظرفية وخفضاً بمن، ولدى لا تجر أصلاً. وعند تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، ولدى لا تكون إلا ظرفاً للأعيان خاصة. قاله ابن الشجري في «أماليه». وتقلب ألف لدى ياء مع الضمير لا الظاهر نحو: ولدينا مزيد، وما كنت لديهم.

وأما سبحان، فهو اسم مصدر بمعنى التسبيح ملازم للنصب وقد يفرد في الشعر عن الإضافة منوّناً إن لم تنو الإضافة كقوله سبحانه: ثم سبحاناً نعوذ به، وغير منون إن نويت كقوله: «سبحان من علقمة الفاجر» أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله.

وأما ذو، فهو بمعنى صاحب ولا يضاف إلا إلى اسم جنس غير صفة، وقد يضاف إلى علم نحو: (أنا الله ذو بكة). أو جملة نحو: اذهب (بذي تسلم).

وأما مع، فهي اسم معرب وهو لمكان الاجتماع أو زمانه نحو: زيد معك، وجئتك مع العصر. وفيها لغتان فتح العين وسكونها، ولغة السكون قليلة وإذا لقي الساكن ساكن جاز كسرها وفتحها. وقد تفرد عن الإضافة فتنون وتكون بمعنى جميع فتنصب على الحال نحو: جاء الزيدان معاً، أي جميعاً.

(قوله: أنا الله ذو بكة) قالوا: إنه وجد قبل الإسلام مكتوباً على حجر من أحجار الكعبة بخط قديم. وبكة لغة في مكة سميت بها لأنها تبك أعناق الجبابرة. اهـ.

(قوله: بذي تسلم) هو مسموع من العرب فقيل معناه: اذهب بوقت صاحب سلامة، أو في مذهب كذلك. وقيل: معناه أو في المذهب الذي تسلم فيه. فالباء بمعنى في وذي، على الأول نعت النكرة محذوفة، وعلى الثاني موصولة. اهـ.

وأما أولو، فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، وقد مر أنه محمول على جمع المذكر السالم في إعرابه نحو: جاءني أولو العلم، أي أصحابه.

وأما القسم الثاني فمنه: كل، وبعض، وغير، وسوى، وأي، وحسب، وأول، وقبل، وبعد، وأسماء الجهات الست وهي: فوق وتحت ويمين وشمال ووراء وأمام. تقول: جاءني كل القوم، فيكون مضافاً لفظاً ومعنى ولك قطعه عن الإضافة لفظاً نحو: جاءني كل، وهو منوي الإضافة، وقس عليه سائر الأسماء المذكورة. وسيأتي في آخر المنظومة أن لقبل وبعد أربع حالات، وقول الناظم: ما يجر أبداً بفتح الياء أي ما يلزم الإضافة. ولو قال: ما يضاف أبداً لكان أجود لأن كل مضاف يجر أبداً، وكلامه صريح في أن المضاف عامل في المضاف إليه وهو الصحيح. وقوله: في كلم شتى، أي مع كلمات متفرقات ملازمة للإضافة لم أذكرها.

(باب كم الخبرية)

(واجرر بكم ما كنت عنه مخبراً   معظماً لقدره مكثرا
تقول: كم مال أفادته يدي   وكم إماء ملكت وأعبد)

كم في الكلام على قسمين: استفهامية بمعنى أيّ عدد.

وخبرية بمعنى عدد كثير.

فالاستفهامية ستأتي في باب التمييز وأما الخبرية فيقصد بها التعظيم والتكثير ولا يكون مميزها إلا مجروراً بإضافتها إليه حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد. ويكون مفرداً وهو الأكثر كتمييز المائة فما فوقها نحو: كم مال أفادته يدي، وتميم تجيز النصب حينئذ بها، ويكون جمعاً كتمييز العشرة فما دونها نحو: كم إماء ملكت وأعبد. والتاء في ملكت للتأنيث وتختص كم بالماضي فلا يقال: كم غلمان سأملكهم، لأن التكثير إنما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول ولا تفارق صدر الكلام.

(باب المبتدأ والخبر)

(وإن فتحت النطق باسم مبتدأ فارفعه والإخبار عنه أبداً
تقول من ذلك: زيد عاقل والصلح خير والأمير عادل)

(المبتدأ): هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفي به.

والخبر: هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور.

وحكمهما: أنهما مرفوعان باتفاق كما مثل به الناظم.

وإنما اختلفوا في رافعهما على أقوال أصحها عند ابن مالك ونسب لسيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه. والخبر مرفوع بالمبتدأ، فعامل الأول معنوي، والثاني لفظي.

وقد علم من حد المبتدأ أنه على قسمين: مبتدأ له خبر كما في النظم، ومبتدأ لا خبر له بل له مرفوع يغني عن الخبر وهو الوصف المسند إلى الفاعل نحو: أقائم الزيدان، أو نائبه نحو: ما مضروب العمران. واستغنى هذا القسم بمرفوعه عن الخبر لشدة شبهه بالفعل ولهذا لا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل من استفهام أو نفي كما مثلنا.

والغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة إن حصلت فائدة، وهي في الغالب تحصل بمسوّغ والمسوغات للابتداء بالنكرة كثيرة وأنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين.

قال المرادي: وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص نحو: ﴿كُلٌّ لَهُ

(قوله: المبتدأ) سمي مبتدأ لأنه من ابتدأت الشيء إذا جعلته أولاً، وأما الخبر من قولهم: أرض خبرة، أي سهلة، فكأن الخبر يسهل عند السامع المعنى المنطوي. اهـ.

﴿قَانِتُونَ﴾[1]، وما رجل في الدار، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[2]، وخمس صلوات كتبهن الله. والأصل في المبتدأ أن يكون متقدماً عن الخبر، وقد يتأخر نحو: في الدار زيد، وأين زيد. لكن عبارة النظم قد توهم أن من شرط المبتدأ أن يكون مقدماً والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر. وقد يخبر عنه باثنين فأكثر وإن اختلف الجنس نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[3]، ونحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾[4]. وترفع كلها على الخبرية. ولهذا أتى الناظم بصيغة الجمع في قوله: فارفعه، والأخبار عنه. ويجوز كسر الهمزة من الإخبار عنه، ومتى أخبر عن المبتدأ وجب مطابقة الخبر له إفراداً أو تثنية أو جمعاً، تذكيراً أو تأنيثاً نحو: أنا قائم، وأنت قائمة، وأنتما قائمان، أو قائمتان، ونحن قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمة، وهما قائمان، أو قائمتان، وهم قائمون، وهن قائمات.

(ولا يحول حكمه متى دخل ... لكن على جملته وهل وبل)

يعني أن المبتدأ لا يتغير حكمه من الرفع بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل على جملته، أي جملة المبتدأ مع خبره وإن غير المعنى كلكن الخفيفة وبل وهل نحو: هل زيد قائم، وبل عمرو قاعد، ولكن خالد جالس، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات عاملة كإنّ وأخواتها فإنها تنسخ حكمه كما سيأتي.

(وقدم الأخبار إذا تستفهم ... كقولهم أين الكريم المنعم

ومثله كيف لمريض (الدنف) ... وأيها الغادي متى المنصرف)

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ لأنه وصف له في المعنى، وحق

(قوله: الدنف) بكسر النون وفتحها يقال: أدنفه المرض وأدنف المريض إذا لازمه المرض فهو يتعدى ولا يتعدى. اهـ.

---

(١) سورة البقرة، الآية ١١٦.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢١.
(٣) سورة طه، الآية ٢٠.
(٤) سورة البروج، الآيات ١٤ ـ ١٦.

الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف، وقد يتقدم عليه إما جوازاً وذلك حيث لم يعرض ما يمنع من تقديمه نحو: في الدار زيد. ومنه قولهم: تميمي أنا، ومشنأ من يشنؤك. وإما وجوباً وذلك إذا عرض له ما يوجب ذلك، فمن ذلك أن يكون متضمناً لما له صدر الكلام كالاستفهام نحو أين الكريم فأين خبر مقدم وجوباً لتضمنه الاستفهام لأنه سؤال عن المكان ومثله كيف المريض المدنف، ومتى المنصرف فكيف خبر مقدم، وكذلك متى وما بعدهما مبتدأ مؤخر ووجب تقديمهما لتضمنهما الاستفهام إذ الأول سؤال عن الحال والثاني عن الزمان. ومن ذلك أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة نحو: في الدار رجل، وعندك مال، وقصدك غلامه رجل، إذ لو أخر الخبر في هذه الأمثلة لما صح الابتداء بالنكرة ومن ذلك أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر أو على مضاف إليه الخبر نحو على التمرة مثلها زيداً. وقوله:

(علـيّ ولـكـن) مـلء عـيـن حـبـيـبـهـا

إذ لو أخر الخبر للزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ولم يتعرض الناظم لوجوب تأخير الخبر كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو شرط نحو: من في الدار، ومن يقم أقم معه، أو مقروناً بلام الابتداء نحو: لزيد قائم، أو أخبر عنه بفعل مسند إلى ضميره نحو: زيد قام، أو كان المبتدأ والخبر متساويين تعريفاً وتنكيراً. ولا قرينة نحو: أفضل منك أفضل مني، إذ لو قدم الخبر لما علم المخبر عنه.

(وإن يكن بعد الظروف الخبرا فأوله النصب ودع عنك المرا
تقول زيد خلف عمرو قعدا والصوم يوم السبت والسير غداً)

الأصل في الخبر أن يكون مفرداً وقد يقع جملة مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ الذي سيقت له كزيد أبوه قائم، وعمرو قام أخوه. إلا إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط لفظي اكتفاء بها عنه نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ

(قوله: عليّ ولكن إلخ) صدره:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة عليّ ولكن ملء عين حبيبها اهـ

أَحَدٌ ﴿١﴾﴾[1] وقد يقع ظرفاً نحو: والركب أسفل منكم. وجاراً ومجروراً نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[2]، وإذا وقعا خبرين فلا بد لهما من محذوف يتعلقان به وذلك المحذوف هو الخبر في الحقيقة وأطلق عليهما اسم الخبر لنيابتهما عنه ولهذا لا يجمع بينهما إلا (شذوذاً) وهو عامل النصب في لفظ الظرف كما يرشد إليه قوله. فأوله النصب وفي محل الجار والمجرور.

واختلف فيه هل هو اسم أو فعل، فمن قدر الاسم كان الإخبار بهما من قبيل الإخبار بالمفرد، ومن قدر الفعل كان من قبيل الإخبار بالجملة. ثم الظرف على قسمين مكاني وزماني، فظرف المكان يخبر به عن اسم الذات نحو: زيد أمامك، وعن اسم المعنى نحو: الخير عندك. وظرف الزمان يخبر به عن اسم المعنى إذا كان الحدث غير مستمر نحو: الصوم يوم السبت والسير غداً. ولا يخبر به عن اسم الذات فلا يقال: زيد اليوم، لعدم الفائدة فإن حصلت جاز نحو: نحن في شهر كذا أو في زمان طيب.

وأما تمثيل الناظم بقوله: زيد خلف عمرو قعدا، فليس من باب الإخبار بالظرف بل بالجملة الفعلية والظرف لغو، وها هنا فوائد ذكرتها في شرحي على القطر فمن أحبها فليراجعه.

(وإن تقل أين الأمير جالس وفي فناء الدار بشر مائس

فجالس ومائس قد رفعا وقد أجيز الرفع والنصب معاً)

إذا وجد مع المبتدأ اسم وظرف أو جار ومجرور وكل من الاسم والظرف والجار والمجرور صالح للخبرية بأن حسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً والآخر خبراً لكن إن تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الاسم كما مثل اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم، وإن لم يتقدم اختير عندهم خبرية

(قوله: شذوذاً) كقوله:

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن اهـ

---

(١) سورة الإخلاص، الآية ١.

(٢) سورة الفاتحة، الآية ٢.

الاسم نحو: بشر مائس في فناء الدار، فإن كرر الظرف أو الجار والمجرور فالأرجح حالية الاسم تقدم الظرف أو تأخر لورود القرآن به نحو: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[1]، فكان عاقبتهما أنهما في النار خالدين فيها. وأوجب الكوفيون النصب فإن كان الظرف أو الجار والمجرور غير مستغنى عنه تعين خبرية الاسم وحالية الظرف تكرر أم لا نحو: فيك زيد راغب فيك، وزيد راغب فيك، وإن اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو: إن عبد الله في الدار بك واثقاً، أو واثق. أو بالناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغب.



(١) سورة هود، الآية ١٠٨.

(باب اشتغال العامل عن المعمول بضميره)

(وهكذا إن قلت زيد لمته وخالد ضربته وضممته
فالرفع فيه جائز والنصب كلاهما دلت عليه الكتب)

إذا تقدم اسم معرفة وتأخر عنه فعل أو شبهه عامل في ضمير الاسم المتقدم أو في اسم مضاف إلى ضميره كما في: زيد ضربت أخاه، جاز لك في ذلك الاسم المتقدم رفعه ونصبه كما جاز رفع جالس مثلاً ونصبه فيما تقدم وإن اختلفت جهة الرفع والنصب.

فإذا قلت: زيداً لمته مثلاً، جاز لك رفع زيد على الابتداء. فالجملة بعده في محل رفع على أنهما خبره ونصبه على المفعولية بإضمار عامل وجوباً موافق للمذكور فلا موضع للجملة حينئذ بعده لأنها مفسرة والرفع أرجح لعدم احتياجه إلى تقدير، نعم لو كان الفعل المتأخر دالاً على الطلب فالنصب أرجح نحو: زيداً اضربه، لأن الرفع يستلزم الإخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأوّل البعض ما ورد من ذلك، ولو كان الاسم المتقدم نكرة تعين النصب نحو: رجلاً أكرمته.

(باب الفاعل)

(وكل ما جاء من الأسماء عقيب فعل سالم البناء
فارفعه إذ تعرب فهو الفاعل نحو جرى الماء وجار العامل)

الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعل تام أو ما في تأويله مقدم أصلي المحل والصيغة. فالاسم نحو: جرى الماء، وجار العامل. والمؤوّل به نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾[1]. والفعل كما مثلنا والمؤول به نحو قوله: مختلف ألوانه، وقوله: مقدم مخرج لنحو زيد قام، فإن زيداً ليس بفاعل كما يفهمه قوله عقيب فعل، بل مبتدأ وما بعده خبره لكن تعبيره بعقيب يوهم أنه لا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله وليس كذلك كما سيأتي.

وقولنا: أصلي المحل، مخرج لنحو: قائم زيد، فإن المسند وهو قائم أصله التأخير لأنه خبر وذكر الصيغة مخرج لنحو: ضرب زيد، بضم أوله وكسر ثانيه لأنها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما وهو معنى قول الناظم: عقيب فعل سالم البناء، أي لم يتغير بناؤه للإسناد إلى المفعول.

وقوله: فارفعه، أشار به إلى أن حكمه الرفع ورافعه هو ما أسند إليه من فعل أو شبهه، وقد يجر الفاعل لفظاً بحرف زائد نحو: ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾[2]. أو بإضافة مصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[3]، وشذ نصبه ورفع المفعول نحو: خرق الثوب المسمار.

وقوله: إذ تعرب للتنبيه، على أن الرفع إنما يظهر فيه أو يقدر إذا كان معرباً وإلا فيقال: في محل رفع. وأشار بتعداد المثال إلى أنه لا فرق بين الإسناد الحقيقي والمجازي ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح، ولا بين أن يكون الفعل واقعاً منه أو قائماً به.

---

(١) سورة العنكبوت، الآية ٥١.
(٢) سورة المائدة، الآية ١٩.
(٣) سورة البقرة، الآية ٢٥١.

(ووحد الفعل مع الجماعة كقولهم سار الرجال الساعة)

أي جرّد الفعل على الأفصح من علامة الجمع إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مجموع كما تجرده إذا أسندته للواحد نحو: سار الرجال. ومنه: قال الظالمون، وقال نسوة.

بخلاف ما إذا أسندته إلى ضمير مجموع نحو: الزيدون قاموا أو النسوة قمن.

وكالجمع المثنى فيقال: قام رجلان ولا يقال على الأفصح: قاما رجلان، ومن العرب من يلحق الفعل الألف والواو والنون على أنها ليست ضمائر وإنما هي علامات للفاعل كالتاء في نحو: قامت هند. وإنما وجب تجريده على اللغة الفصحى لأن تثنية الاسم وجمعه يعلمان من لفظه دائماً بخلاف تأنيثه فإنه قد لا يعلم من لفظه مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل بخلافه. ثم:

(وإن تشأ فزد عليه التاء نحو اشتكت عراتنا الشتاء)

يعني: أنك إذا وجدت الفعل عند إسناده إلى الفاعل الظاهر المجموع فأنت بالخيار في إلحاقه علامة التأنيث، فإن شئت قلت: جاء الرجال، بالتذكير على التأويل بالجمع، أو جاءت الرجال بالتأنيث على التأويل بالجماعة. ومنه اشتكت عراتنا الشتاء.

وشمل كلامه جمع التكسير لمذكر أو مؤنث واسم الجمع كقامت النساء، واسم الجنس الجمعي كأورقت الشجر وكذا جمع المؤنث السالم كقامت الهندات، وجمع المذكر السالم كقام الزيدون. وفي هذين خلاف، والصحيح أنهما كمفرديهما فيجب التأنيث في نحو: قامت الهندات كما يجب في نحو: قامت هند. ويجب التذكير في نحو: قام الزيدون، كما يجب في نحو: قام زيد.

ولما ذكر أن الفعل إذا أسند إلى جمع تلحقه تاء التأنيث أراد أن يبين مواضع لزومها فقال:

(وتلحق التاء على التحقيق بكل ما تأنيثه حقيقي)

إذا أسند الفعل إلى مفرد ظاهر حقيقي التأنيث، وهو ما له فرج غير

مفصول ولا مراد به الجنس، لحقته وجوباً تاء ساكنة تدل على تأنيث فاعله.

(كقولهم جاءت سعاد ضاحكة وانطلقت ناقة هند (راتكة))

ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[١]، ﴿قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾[٢] بخلاف ما لو كان مجازي التأنيث كطلعت الشمس، أو مفصولاً من عامله نحو: قامت اليوم هند وحضرت القاضي امرأة. أو مراد به الجنس نحو: نعمت المرأة هند، جاز إلحاق التاء وعدمها والإلحاق أرجح ويجب إلحاقها أيضاً إذا أسند الفعل إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث حقيقي كهند قامت، أو مجازي كالشمس طلعت. وأما قوله:

(فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها)

فضرورة. وقوله: راتكة بالتاء المثناة من فوق هو من قولهم: رتك البعير إذا انطلق راكضاً محركاً أعجازه.

(وتكسر التاء بلا محالة في مثل قد أقبلت الغزالة)

يعني أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة وقد يعرض لها ما يخرجها عن الأصل كما إذا وليها ساكن فحينئذ تحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما مثل أو بالضم نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾[٣].

(قوله: راتكة) منصوب على الحال من الفاعل يقال: رتك البعير من باب نصر إذا انطلق راكضاً محركاً أعجازه. والرتكان ضرب من السير فيه اهتزاز لا يكاد يوجد إلا في الإبل. قاله الخليل، اهـ.

---

(١) سورة آل عمران، الآية ٣٥.

(٢) سورة يوسف، الآية ٥١.

(٣) سورة يوسف، الآية ٣١.

(باب ما لم يسم فاعله)

(واقض قضاء لا يرد قائله ... بالرفع فيما لم يسم فاعله

من بعد ضم أول الأفعال ... كقولهم يكتب عهد الوالي)

أي احكم للمفعول الذي لم يذكر فاعله بالرفع إقامة له مقامه، أو احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله. ولما كان ذلك متوقفاً على تغيير صيغة الفعل قال: من بعد ضم أول الأفعال. فإذا أريد إسناد الفعل المتصرف إلى نائب الفاعل ضم أوله لفظاً أو تقديراً ماضياً كان أو مضارعاً، وهذا ما اقتصر عليه. ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره في الماضي لفظاً أو تقديراً وفتحه كذلك في المضارع، فإن كان مفتوحاً في الأصل بقي عليه وكذا إن كان أوله مضموماً في الأصل بقي عليه. ثم ترفع النائب كما ترفع الفاعل وتعطيه سائر أحكامه من وجوب التأخر عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه فقولك: ضرب زيد مثلاً أصله: ضرب عمرو زيداً، حذف الفاعل وأقيم المفعول به مقامه فارتفع فحصل اللبس لأنه لا يعلم هل الفعل مبني للفاعل أو المفعول، فغيرت الصيغة عما كانت عليه لأمن اللبس فإن لم يوجد في اللفظ مفعول به ناب عن الفاعل ما اختص وتصرف من ظرف نحو: صيم رمضان، أو جار ومجرور نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾[1]، أو مصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣﴾[2].

(وإن يكن ثاني الثلاثي ألف ... فاكسره حين تبتدي ولا تقف

تقول: بيع الثوب والغلام ... وكيل زيت الشام والطعام)

إذا أريد بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يسم فاعله كسر أوله فقلبت ألفه ياء سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء فتقول في باع، وقال بيع،

---

(١) سورة الأعراف، الآية ١٤٩.

(٢) سورة الحاقة، الآية ١٣.

وقيل: أصلهما بيع. وقول: نقلت حركة الياء والواو لاستثقالهما إلى ما قبلهما بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار بيع. وقيل: وما ذكره الناظم هو اللغة الفصحى، ومن العرب من يكسر أوله مشماً ضماً تنبيهاً على أن الضم هو الأصل والإشمام تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير تلفظ به. ومن العرب من يقول: بوع، وقول بالواو الساكنة وضم الأول وهو قليل، ومنه قوله:

ليت شباباً بوع فاشتريت

وأما المضارع منه فإن عينه نقلت ألفاً، واواً كانت أو ياء، فتقول في يقول: ويبيع، يقال: ويباع. إذ أصلهما يقول ويبيع، فنقلت حركة العين إلى ما قبلها ثم قلبت العين ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فصار يقال: ويباع.



(باب المفعول به)

(والنصب للمفعول حكم أوجبا   كقولهم صاد الأمير أرنبا)

المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل كما مثل به، فأرنب مفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الصيد. والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء فدخل نحو: ما ضربت زيداً ولا تضرب عمراً. وعلامة المفعول به أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ مصدر ما عمل فيه كضربت زيداً، وركبت الفرس، إذ يصح أن يقال: زيد مضروب، والفرس مركوب. وحكمه النصب كما أن حكم الفاعل الرفع. وسبب ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً بخلاف المفعول والرفع أثقل والفتح أخف، فأعطوا الأقل الأثقل والأخف الأكثر ليكون ثقل الرفع موازناً لقلة الفاعل وخفة الفتحة موازنة لكثرة المفعول.

(وربما أخر عنه الفاعل   نحو قد استوفى الخراج العامل)

الأصل تأخير المفعول عن الفعل والفاعل، وقد يتوسط بينهما إما جوازاً كما مثل به، ومنه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ۝٤١﴾[1]. وإما وجوباً كما إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[2] أو كان المفعول ضميراً متصلاً بالعامل نحو: ضربني زيد. وقد يتقدم عليهما إما جوازاً نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾[3]، وإما وجوباً كما إذا كان له صدر الكلام نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[4]. وقد يجب ذلك الأصل وهو تأخيره عنهما كما أشار إليه بقوله:

(وإن تقل كلم موسى يعلى   فقدم الفاعل فهو الأولى)

إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول لعدم ظهور الإعراب فيهما، ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر وجب كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً وإن أوهم كلام

---

(١) سورة القمر، الآية ٤١.
(٢) سورة البقرة، الآية ١٢٤.
(٣) سورة البقرة، الآية ٧٨.
(٤) سورة الإسراء، الآية ١١٠.

الناظم خلافه لتعبيره بالأولى سواء كانا مقصورين نحو: كلم موسى يعلى، أم اسمي إشارة نحو: ضرب هذا ذاك، أم موصولين نحو: ضرب من في الدار من على الباب، أم مضافين إلى ياء المتكلم نحو: ضرب غلامي صديقي. ولا يجوز في مثل هذه تقديم المفعول أيضاً على العامل خوف الالتباس بالمبتدأ فإن وجدت قرينة لفظية نحو: ضربت عيسى سعدى، أو معنوية نحو: أكل الكمثري موسى، لم يجب التأخير.

واعلم أن الناصب للمفعول به إما فعل متعد كما مر أو صفة نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[1]، أو مصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[2]، أو اسم فعل نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[3] ولما كان المفعول به ينصبه المتعدي أشار إليه مع التعريض إلى أن مطلق الفعل ينقسم إلى متعدّ ولازم بقوله:

(وكل فعل متعد ينصب مفعوله مثل سقى ويشرب)

الفعل المتعدي هو ما يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به فينصبه. واللازم بخلافه. ومراد الناظم رحمه الله تعالى أن كل فعل ينصب المفعول به فهو متعد، ففي عبارته قلب وإذ قصد تعدي اللازم إليه عدّي بحرف الجر أو الهمزة أو التضعيف. ومن النحاة من يثبت الواسطة فيجعل كان وكاد وأخواتهما لا توصف بلزوم ولا تعدّ ومنهم من يثبت قسماً رابعاً يوصف باللزوم والتعدي معاً لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح. فإنه يقول: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له، زاعماً أنه لما تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه.

واعلم أن المتعدي على ثلاثة أقسام: متعد إلى واحد نحو: شرب زيد لبناً. ومتعد إلى اثنين نحو: سقى بكر خالداً سمناً. ومتعد إلى ثلاثة نحو: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً. والمتعدي إلى اثنين قد يكون الثاني منهما غير الأول كما مثلنا وقد يكون هو الأول في المعنى وهذا معقود له باب «ظننت وأخواتها» وإليه أشار بقوله:

---

(١) سورة الطلاق، الآية ٣.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٥١.

(٣) سورة المائدة، الآية ١٠٥.

(باب ظننت وأخواتها)

(لكنّ فعل الشك واليقين ينصب مفعولين في التلقين
تقول: قد خلت الهلال لائحاً وقد وجدت المستشار ناصحا
وما أظن عامراً رفيقاً ولا أرى لي خالداً صديقاً
وهكذا تفعل في علمت وفي حسبت ثم في زعمت)

ذكر الناظم سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين الثاني منهما هو عين الأول في المعنى إذ أصلهما المبتدأ والخبر، فهذه السبعة وكذا كل ما تصرف من الماضي منها كما يومىء إليه قوله: وما أظن إلى آخره، تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبهما مفعولين على التشبيه بأعطيت كالأمثلة التي ذكرها، وإن كان الأصل أن لا تؤثر فيهما لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها وتسد مسدهما أنّ المفتوحة المشددة ومعمولاها كـ: ظننت أن زيداً قائم، وإن كان بتقدير اسم مفرد. وكذا تسد عنهما إن وصلتها نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[1].

وسميت أفعال القلوب لأن معانيها قائمة بالقلب.

وأفعال الشك واليقين لأن منها ما يفيد في الخبر شكاً نحو: ظن وحسب وخال وزعم، ومنها ما يفيد فيه يقيناً نحو: وجد وعلم رأى. ويجوز فيها الإلغاء، وهو إبطال عملها لفظاً ومحلاً لغير موجب إن تأخرت عن المفعولين نحو: زيد قائم ظننت، أو توسطت نحو: زيد ظننت قائم. والأرجح الإلغاء مع التأخير والإعمال مع التوسط، ويجب فيها أيضاً التعليق وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لموجب ككون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: لنعلم أي الحزمين أحصى، أو مضافاً إليه نحو: علمت أبو من زيد، أو مدخولة نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو. أو ما النافية نحو: ﴿لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾[2] أو لام

---

(١) سورة العنكبوت، الآيتان ١ و٢.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٦٥.

الابتداء نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[١] ويجوز العطف بالنصب على الجملة المعلقة لأن محلها نصب كقوله:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

فعطف موجعات بالنصب على محل قوله: ما البكا، ولا يجوز في هذه الأفعال حذف مفعوليها ولا أحدهما اقتصاراً أي لغير دليل لأن أصلهما المبتدأ والخبر ويجوز الحذف اختصاراً أي لدليل. فمن حذفهما معاً قوله:

بأيّ كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً عليّ وتحسب

أي: تحسب حبهم عاراً عليّ. ومن حذف الأول: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾[٢] أي بخلهم، ومن حذف الثاني قوله:

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

أي فلا تظني غيره واقعاً مني.

(١) سورة البقرة الآية ١٠٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٨٠.

(باب إعمال اسم الفاعل)

(وإن ذكرت فاعلاً منوّناً فهو كما لو كان فعلاً بيّنا
فارفع به في لازم الأفعال وانصب إذا عدى بكل حال)

اسم الفاعل هو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث، ويعمل عمل فعله المبني للفاعل فيرفع الفاعل فقط إن كان فعله لازماً، تقول: زيد مستو أبوه، بالرفع، من الاستواء، مثل ما تقول في فعله اللازم: زيد يستوي أخوه.

وينصب المفعول أيضاً إن كان فعله متعدياً للواحد نحو: زيد ضارب أبوه عمراً. ومنه قوله: «وقل سعيد مكرم عثماناً * بالنصب مثل» ما تقول في فعله المتعدي: سعيد «يكرم الضيفانا». وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو: سعيد معط خالداً درهماً؛ لكن صحة عمله عمل الفعل مشروطة بأمرين، أحدهما: كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لأنه حينئذ يشبه المضارع في الحركات والسكنات. وعدد الحروف والاحتمال لأحد الزمانين ودخول لام الابتداء. والثاني: اعتماده على استفهام نحو: أضارب زيد عمراً، أو نفي نحو: ما مكرم خالد بشراً، أو مخبر عنه نحو: زيد ضارب بكراً، أو موصوف نحو: مررت برجل ضارب زيداً، أو ذي حال نحو: جاء سعيد راكباً فرساً. فإن كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل خلافاً لبعضهم وهم الكوفيون. وأما قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[1] فمحمول على إرادة حكاية الحال الماضية. ومعناه: يبسط ذراعيه بدليل و﴿تُقَلِّبُهُمْ﴾[2]. وأما:

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً مقالة لهبيّ إذ الطير مرت

فعلى التقديم والتأخير. وإنما صح الإخبار بالمفرد عن الجمع لأن فعيلاً

---

(١) سورة الكهف، الآية ١٨.
(٢) سورة الكهف، الآية ١٨.

قد يستعمل للجماعة نحو: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ۝٤﴾[١]. فإن وقع اسم الفاعل صلة لأل عمل عمل فعله مطلقاً حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضياً، معتمداً أولاً لوقوعه حينئذ موقع الفعل إذ حق الصلة أن تكون فعلاً كـ: جاء زيد أمس أو الآن أو غداً. وإذا استوفى اسم الفاعل المجرد أي عن اللام ما اشترط لصحة عمله جاز أن ينصب المفعول به وجاز إضافته إليه. وقد قرىء بالوجهين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[٢]، ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾[٣]. وإذا أضيف إلى ما بعده وأتبع جاز لك في التابع جره على اللفظ ونصبه على المحل نحو: هذا ضارب زيد وعمرو وعمراً.



(١) سورة التحريم، الآية ٦.
(٢) سورة الطلاق، الآية ٣.
(٣) سورة الزمر، الآية ٣٨.

(باب المصدر)

(والمصدر الأصل وأيّ أصل   منه يا صاح اشتقاق الفعل)

المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علماً، وهو أصل للفعل والوصف في الاشتقاق عند البصريين لوجوه مذكورة في كتبهم، ولهذا سمي مصدراً لأن فعله صدر عنه أي أخذ منه. وقيل بعكس ذلك وهو مذهب الكوفيين وهو ضعيف لأن الفرع لا بد له من الأصل وزيادة، ولا شك أن الفعل يدل على الحدث والزمان بل والذات التي قام بها الفعل، ففيه زيادة على المصدر وهي فائدة الاشتقاق فيكون فرعاً للمصدر.

(وأوجبت له النحاة النصبا   كقولهم ضربت زيداً ضربا)

المصدر إذا كان فضلة وسلط عليه عامل من لفظه وجب نصبه كما أشار إلى ذلك بالمثال وإلا فما كل مصدر يجب نصبه ومثله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[1]، ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ۝١﴾[2]، ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾[3]، ويسمى حينئذ مفعولاً مطلقاً. ومنه عند بعضهم نحو: قعدت جلوساً، ويعجبني قيامك وقوفاً. وجزم به ابن هشام.

فإن سلط عليه عامل من غير لفظه لم يجز نصبه على أنه مفعول مطلق، ثم إن المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة يؤتى به في الكلام إما لقصد التوكيد كما مثلنا أو لبيان نوع عامله بأن دل على هيئة صدور الفعل، إما باسم خاص نحو: رجع القهقرى، أو بإضافة كضربت ضرب الأمير، أو بوصف كضربت ضرباً شديداً، أو بلام العهد كضربت الضرب، أو لبيان عدد عامله بأن دل على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين أو ضربات. والأول لا يثنى ولا يجمع اتفاقاً لكونه يشبه فعله من حيث إنه لم يزد عليه من حيث المعنى. والثالث

---

(١) سورة النساء، الآية ١٦٤.

(٢) سورة الصافات، الآية ١.

(٣) سورة الإسراء، الآية ٦٣.

يثنى ويجمع اتفاقاً. وفي كون الثاني كالأول أو الثالث قولان أصحهما عند ابن مالك الثاني.

(وقد أقيم الوصف والآلات ... مقامه والعدد الإثبات

نحو: ضربت العبد سوطاً فهرب ... واضرب أشد الضرب من يغشى الريب

واجلده في الخمر أربعين جلدة ... واحبسه مثل حبس مولى عبده)

أي قد ينوب مناب المصدر في الانتصاب على أنه مفعول مطلق غيره لما فيه من الدلالة على المصدر، فمن ذلك اسم الآلة كضربت العبد سوطاً، أي ضرباً بسوط، فحذف الجار توسعاً وأضيف المصدر إلى الآلة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب. ومن ذلك صفة المصدر خلافاً لسيبويه نحو: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾[1] أي أكلاً رغداً، ومثله نحو: اضرب أشد الضرب، أي ضرباً أشد الضرب، واحبسه مثل حبس مولى عبده، أي حبساً مثل، فحذف الموصوف اعتماداً على ظهور المراد. ومن ذلك اسم العدد نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[2] أي جلداً ثمانين. ومثله: اجلده في الخمر أربعين جلدة، أي جلداً أربعين فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه، وتقييده نيابة العدد بالإثبات في النظم لم يظهر لي وجهه.

(وربما أضمر فعل المصدر ... كقولهم سمعاً وطوعاً فاخبر

ومثله سقياً له ورعياً ... وإن تشأ جدعاً له وكيا)

المصدر ينتصب بمثله وبما اشتق منه من فعل أو وصف كما تقدم، وأشار هنا إلى أن عامله قد يضمر أي يحذف وإضماره إما جوازاً وذلك لقرينة لفظية نحو: حثيثاً، لمن قال: أيّ سير سرت. أو معنوية نحو: حجاً مبروراً لمن قدم من الحج، وسعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة.

وإما وجوباً وهو على ضربين: سماعي وقياسي. فالأول كقولهم عند الأمر بفعل: سمعاً لك وطاعة وحباً لك وكرامة، أي أسمع لك سمعاً وأطيع لك طاعة

---

(١) سورة البقرة، الآية ٣٥.
(٢) سورة النور، الآية ٤.

وأحبك حباً وأكرمك كرامة. ومثله في الدعاء لشخص: سقياً لك ورعياً، أي سقاك الله سقياً ورعاك الله رعياً. وفي الدعاء عليه: جدعاً له وكياً، أي جدع الله أنفه وكواه. والجدع: قطع طرف الأنف. فهذه المصادر ونحوها منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها تحفظ ولا يقاس عليها لعدم وجود ضابط كلي للحذف يعرف به لكن محل وجوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثلنا.

والثاني: في مواضع منها: أن يقع المصدر تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه نحو: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[1]، فمناً وفداء منصوبات بفعل محذوف وجوباً، أي فإما تمنون مناً وإما تفدون فداء. ومنها: أن يقع نائباً عن فعل أخبر به عن اسم عين وكان مع ذلك مكرراً نحو: زيد سيراً سيراً، أي يسير سيراً. أو محصوراً نحو: إنما أنت سيراً.

(ومنه قد جاء الأمير ركضاً   واشتمل الصماء إذ توضأ)

أي ومن المصدر الذي أضمر عامله نحو: قد جاء الأمير ركضاً، أي يركض ركضاً وأقبل زيد سعياً وإنما فصله عما قبله للخلاف فيه. فذهب بعضهم إلى أنه مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه وإليه جنح الناظم. وذهب بعضهم إلى أنه حال على حذف مضاف، أي ذا ركض وذا سعي. والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين أن مثل ذلك منصوب على الحال على تأويله بالمشتق، أي راكضاً وساعياً وهو الأوجه. ومنه: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[2]، ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[3]، ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[4]. ووقوع المصدر المنكر موقع الحال كثير في كلامهم ومع كثرته لا يقاس عليه.

وأما قوله: اشتمل الصماء، فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة المصدر منابه، والأصل: الشملة الصماء. ومثله: قعد القرفصاء، وليس هو مما أضمر عامله كما هو ظاهر النظم، واشتمال الصماء أن يدير الثوب على جسده من غير أن يخرج منه يده ويرفع طرفه على عاتقه الأيسر.

---

(١) سورة محمد، الآية ٤.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢٦٠.
(٣) سورة البقرة، الآية ٢٧٤.
(٤) سورة الأعراف، الآية ٦٥.

(باب المفعول له)

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله.

(وإن جرى نطقك بالمفعول له فانصبه بالفعل الذي قد فعله
وهو لعمري مصدر في نفسه لكنّ جنس الفعل غير جنسه
وغالب الأحوال أن تراه جواب لم فعلت ما تهواه
تقول: قد زرتك خوف الشر وغصت في البحر ابتغاء الدرّ)

المفعول له هو ما اجتمع فيه أربعة شروط، ومنها يستفاد.

تعريفه: أن يكون مصدراً، وأن يكون فضالة، وأن يكون مذكوراً للتعليل، وأن يكون المعلل به حدثاً مشاركاً له في الزمان والفاعل.

وعلامته: أن يقع جواب لم، فإذا اشتمل كلامك على اسم مستجمع لهذه الأمور فانصبه على أنه مفعول له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله كقمت إجلالاً لك، فإجلالاً مصدر فضلة ذكر علة للقيام وزمنه وزمن القيام واحد، وفاعلهما واحد أيضاً وهو المتكلم. ولو سئلت: لم قمت، لقال: إجلالاً لك. وهذه الأمور الأربعة مستفادة من تمثيله مع أنه قد صرح بالأول وأومأ إلى الثالث بقوله: أن تراه، جواب لم فعلت، لكن التقييد بقوله: وغالب الأحوال، لا معنى له.

وأفاد بقوله: لكن جنس الفعل غير جنسه، أنه لا بد أن يكون لفظه مغايراً للفظ فعله وهو كذلك وإلا لكان مفعولاً مطلقاً ولا يلزم من استجماع هذه الأمور الأربعة وجوب نصبه لأنها معتبرة متعينة لجواز نصبه لا لوجوبه، فأنت بالخيار إن شئت نصبت وإن شئت جررت بحرف التعليل سواء كان مجرداً من أل، والإضافة كما مثلنا، أو مقروناً بأل كضربته للتأديب، أم مضافاً كما في النظم. لكن النصب أرجح من الجر فيما إذا تجرد، والجر أرجح فيما إذا كان بأل، ومستويان فيما إذا كان مضافاً كما مثل به الناظم. ومتى دلت كلمة على التعليل وفقد منها شرط من الشروط الباقية فليست مفعولاً له، ووجب أن يجر بحرف

التعليل نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم﴾[1].

(وإنـــي لـــتـــعـــرونـــي) لـــذكـــراك هـــزة

(فـــجـــئـــت) وقـــد نـــضـــت لـــنـــوم ثـــيـــابـــهـــا



(قوله: وإني لتعروني) تمامه:

كـــمـــا انـــتـــفـــض الـــعـــصـــفـــور بـــلـــه الـــقـــطـــر

(قوله: فجئت إلخ) تمامه:

لـــدى الـــســـتـــر إلا لـــبـــســـة الـــمـــتـــفـــضـــل

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٩.

(باب المفعول معه)

(وإن أتت الواو في الكلام ... مقام مع فانصب بلا ملام
تقول جاء البرد والجبابا ... واستوت المياه والأخشابا
وما صنعت يا فتى وسعدى ... فقس على هذا تصادف رشدا)

المفعول معه هو الاسم الفضلة الواقع بعد واو أريد بها الدلالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم.

وشرطه: أن يكون مسبوقاً بفعل ظاهر أو مقدر أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه.

فمثال الفعل الظاهر نحو: جاء البرد والجبابا، أي مع جباب النخل، أي تلقيحه، من الجب وهو القطع. ومثله استوت المياه والأخشابا، أي مع الأخشاب، لأنها لم تكن معوجة حتى تستوي بل المقصود أن المياه بلغت في ارتفاعها إلى الأخشاب فاستوت معها أي ارتفعت. وكذا ما صنعت يا فتى وسعدى، أي مع سعدى، لأن المراد السؤال عن صنعه مع سعدى لا عن صنع كل منهما.

ومثال الفعل المقدر: كيف أنت وقصعة من ثريد، وما أنت زيداً، أي كيف تكون وقصعة من ثريد، وما تكون وزيد.

ومثال الاسم المذكور نحو: أنا سائر والنيل، وأعجبني استواء الماء والخشبة.

وإنما عدد المثال ليفيد أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً للعطف كالمثال الأول والثالث.

وقد لا يكون كالثاني وإنما لم يصلح لما مر، ومثله: لا تنه عن القبيح وإتيانه، وإنما لم يصح العطف لاقتضائه خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه.

وقد تبين لك مما قلنا أنه ليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي:

(لا تــنــه عــن خــلــق) وتــأتــي مــثــلــه

ونحو: جاء زيد والشمس طالعة، لانتفاء الاسم، إذ الأول فعل والثاني جملة اسمية. ولا نحو: مزجت عسلاً وماء، إذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل. ولا كل رجل وضيعته، لانتفاء الشرط وليس من المفعول معه أيضاً قوله:

(عــلــفــتــهــا تــبــنــاً) ومــاء بــادراً

لانتفاء المعية إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف، ولا يجوز فيه أيضاً العطف لانتفاء المشاركة إذ الماء لا يشارك التبن في العطف بل ما بعد الواو منصوب على المفعول به بإضمار فعل، والتقدير أي: وسقيتها ماء، ومثله:

(وزجــجــن) الــحــواجــب والــعــيــونــا



(قوله: لا تنه عن خلق) تمامه:

عــار عــلــيــك إذا فــعــلــت عــظــيــم

(قوله: علفتها تبناً) تمامه:

حــتــى غــدت هــمــالــة عــيــنــاهــا

(قوله: وزججن إلخ) صدره:

إذا مــا الــغــانــيــات بــرزن يــومــاً اهــ

(باب الحال والتمييز)

(والحال والتمييز منصوبان على اختلاف الوضع والمباني
ثم كلا النوعين جاء فضله منكراً بعد تمام الجملة)

الحال (يذكر ويؤنث) وهو الأفصح، يقال: حال حسنة وحال حسن، وقد يؤنث لفظها فيقال: حالة. وهو قسمان: مؤكدة ولم يتعرض لذكرها، ومؤسسة وهي الاسم الفضلة المفسرة لما انبهم من الهيئات. ولما كان بين الحال والتميز مشاركة في عدة أمور جمع بينهما في ذلك اختصاراً فيشتركان في أن كلاً منهما يكون منصوباً فضلة نكرة رافعاً للإبهام، لكن الحال لا يكون إلا منصوباً بخلاف التمييز وإن ورد الحال والتمييز بلفظ المعرفة أوّل كل منهما بنكرة محافظة على ما استقر لهما من لزوم التنكير نحو: اجتهد وحدك، أي منفرداً. وقوله:

(وطبت النفس) يا قيس عن عمرو

أي نفساً. والمراد بالفضلة هنا ما يقع بعد تمام الجملة وإن توقفت فائدة الكلام عليه. ألا ترى أن مرحاً في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[1] منصوب على الحال ولو أسقط لفسد المعنى. ومثله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾[2].

واعلم أن الحال قد تكون رافعة إما لإبهام هيئة الفاعل نحو: جاء زيد راكباً، أو هيئة المفعول نحو: ركبت الفرس مسرجاً. أو لهيئة صالحة لهما نحو:

(قوله: يذكر ويؤنث) أي باعتبار الصفة الراجعة إليها. يقال: حال حسن وحسنة وحالة حسنة وحسن اهـ.

(قوله: وطبت النفس) صدره:

رأيتك لما إن عرفت وجوهنا

---

(١) سورة الإسراء، الآية ٣٧.

(٢) سورة الدخان، الآية ٣٨.

لقيت عبد الله راكباً. وقد يكون رافعاً لهيئتهما معاً نحو: لقيت عبد الله راكبين. وسيأتي أن التمييز يكون رافعاً لإبهام ذات أو نسبة وهذا هو معنى قوله:

علـــى اخـــتـــلاف الـــوضـــع والـــمـــبـــانـــي

أي وضع الكلمات المفردة وتركيبها

وقوله: جاء بالإفراد، مراعاة للفظ كلا، فإنه مفرد اللفظ مثنى المعنى. ثم أشار إلى ما افترقا فيه بقوله:

(لكن إذا فكرت في اسم الحال وجدته اشتق من الأفعال
ثم يرى عند اعتبار من عقل جواب كيف في السؤال من سأل
مثاله جاء الأمير راكباً وقام قسّ في عكاظ خاطبا)

لما قدم أنهما يشتركان في النصب والفضلة والتنكير دعت الحاجة إلى الفرق بينهما وهو من أربع أوجه اقتصر منها على وجهين، أحدهما: أن الغالب على الحال أن يكون وصفاً مشتقاً من الفعل أي من مصدره للدلالة على متصف به بخلاف التمييز لا يكون غالباً إلا جامداً كما سيأتي.

والثاني: أن الحال يصح أن يقع جواباً لسؤال مقدر بكيف لأنها يسأل بها عن الأحوال بخلاف التمييز ألا ترى أن راكباً في جاء الأمير وصف مشتق من الركوب ويصلح للوقوع في جواب كيف ومثله خاطباً في قام قس في عكاظ خاطباً. وقس بن ساعدة من فصحاء العرب، كان خطيباً من خطباء الجاهلية، مات قبل بعثة النبي ﷺ وكان مؤمناً بظهوره ﷺ. وعكاظ سوق بوادي نخلة كانت لهم مشهورة، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث.

ومما افترقا فيه أن الحال لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذات، وأرى لبيان جهة النسبة. وأيضاً النصب في الحال على معنى في، وفي التمييز على معنى من البيانية. والحال يقع مفرداً وجملة وشبهها والتمييز لا يكون إلا مفرداً والغالب على الحال أن تكون منتقلة كما أن الغالب عليها أن تكون مشتقة. ومعنى انتقالها أن لا تكون لازمة لصاحب الحال كما مثلنا وربما كانت لازمة نحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها.

ولم يتعرض الناظم لصاحب الحال وهو من يكون الحال وصفاً له في

المعنى. وشرطه أن يكون معرفة أو نكرة يصح الابتداء بها نحو: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[١]، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[٢]، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾[٣].

واعلم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها. والغالب عليه أن يكون فعلاً منصرفاً أو ما فيه معنى الفعل وحروفه، وقد يكون فيه معنى الفعل دون حروفه، وقد يحذف، وإلى هذين أشار بقوله:

(ومنه من ذا بالفناء قاعداً وبعته بدرهم فصاعدا)

أي ومن الحال التي عاملها تضمن معنى الفعل دون حروفه: من ذا بالفناء قاعداً، فمن مبتدأ وذا خبره، وقاعداً حال والعامل فيه اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل وهو أشير، ومثله زيد عندك قاعداً وبكر في الدار جالساً، فقاعداً وجالساً حالان من الضمير المستتر فيهما والعامل فيهما الظرف والمجرور لتضمنهما معنى الاستقرار، ومن الحال الذي حذف عاملها وجوباً ما بين بها ازدياد في مقدار أو نقص فيه بتدريج نحو: بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً، أي فزاد الثمن أو فذهب صاعداً أو فانحط سافلاً. ويشترط لنصب هذه الحال أن تكون مصحوبة بالفاء أو بثم لا بالواو لفوت معنى التدريج معها، وقد يحذف عامل الحال جوازاً لقرينة لفظية نحو: راكباً، لمن قال: كيف جئت. ومنه: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾[٤] أي نجمعها، أو حالية كقولك للمسافر: راشداً مهدياً، أي تذهب. وللقادم: مسروراً، أي رجعت. وأما التمييز فقد أشار إلى حاله بقوله:

(وإن ترد معرفة التمييز لكن تعدّ من ذوي التمييز
فهو الذي يذكر بعد العدد وللوزن والكيل ومذروع اليد
ومن إذا فكرت فيه مضمرة من قبل أن تذكره وتظهره)

التمييز مصدر بمعنى المميز بكسر الياء ويرادفه التبيين والتفسير، وهو اسم نكرة فضلة متضمن معنى من يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة. وأراد الناظم

---

(١) سورة القمر، الآية ٧.
(٢) سورة فصلت، الآية ١٠.
(٣) سورة الشعراء، الآية ٢٠٨.
(٤) سورة القيامة، الآية ٤.

بالمعرفة العلم بمحله كما يرشد إليه قوله: فهو الذي يذكر. وقد فهم من حده أنه على ضربين: تمييز المفرد، وتمييز النسبة. فالأول هو الواقع غالباً بعدما يفيد التقدير من العدد والوزن والكيل والمساحة لبيان جنسها، أيّ شيء هو، فالواقع بعد العدد مجرور بالإضافة كثلاثة رجال ومائة عبد وألف غلام نعم الواقع بعد أحد عشر فما فوقه إلى تسع وتسعين فإنه منصوب نحو: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[1]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾[2]، ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[3]. وأما الواقع بعد غير ذي العدد من الوزن والكيل والمساحة فمنصوب وناصبه مميزه كعشرين مثلاً في عشرين درهماً وإن كان جامداً لطلبه ما بعده كاسم الفاعل.

(تقول عندي منوان زبداً وخمسة وأربعون عبداً
وقد تصدّقت بصاع خلاً وما له غير جريب نخلاً)

أتى بأربعة أمثلة، الأول: للموزون. والثاني للمعدود. والثالث للمكيل، والرابع للمذروع. والمنوان تثنية مناً كعصا وقد مر أنه لغة في المن. والجريب قطعة معلومة من الأرض. ولك في تمييز غير العدد ثلاثة أوجه نصبه كما تقدم وجره بمن ظاهرة كرطل من زيت ومنوان من زبد وجريب من نخل وصاع من تمر، وإضافته إلى جنسه كرطل زيت ومنوا زبد وجريب نخل وصاع تمر. نعم إن أريد بالمقادير الآلات التي يقع بها التقدير لم يجز إلا إضافتها كعندي منوان سمن وقفيز بر، تريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن والمكيال الذي يكال به البر والإضافة حينئذ بمعنى اللام. وأما تمييز العدد فلا يجوز جره بمن كتمييز النسبة المحلول، وأشار إلى تمييز النسبة بقوله:

(ومنه أيضاً نعم زيد رجلاً وبئس عبد الدار منه بدلا
وحبذا أرض البقيع أرضاً وصالح أطهر منك عرضا
وقد قررت بالإياب عيناً وطبت نفساً إذ قضيت الدينا)

---

(١) سورة المائدة، الآية ١٢.
(٢) سورة الأعراف، الآية ١٤٢.
(٣) سورة ص، الآية ٢٣.

أي ومن التمييز ما يرفع الإبهام عن مضمون الجملة؛ وهو قسمان: محول وغير محول. فالأول ثلاثة أنواع: محول عن المبتدأ نحو صالح أطهرمنك عرضاً، أصله عرض صالح أطهر منك فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع عيناً، وطاب محمد نفساً أصله قرت عين زيد وطابت نفس محمد فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه ثم جيء بالمضاف تمييزاً ومحول عن المفعول ولم يتعرض له الناظم نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1] أصله: وفجرنا عيون الأرض من، فحوّل المفعول وجعل تمييزاً وأوقع الفعل على الأرض. والثاني: نحو امتلأ الإناء ماء، ونعم رجلاً زيد وبئس بدلاً عبد الدار وحبذا أرض البقيع أرضاً لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول، والناصب لتمييز النسبة ما تقدمه من فعل أو شبهه.

واعلم أن نعم وبئس موضوعان لإنشاء المدح والذم ففاعلهما إما بأل الجنسية على الأصح نحو: نعم العبد، وبئس الشراب. أو مضافاً لما هي فيه نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ۝٣٠﴾[2]، ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ۝٧٢﴾[3]، أو مضمراً مفرداً مستتراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمخصوص نحو نعم رجلاً زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالاً الزيدون، وإذا استوفت نعم وبئس فاعلهما الظاهر أو المضمر وتمييزه جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم على أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بينهما العموم المستفاد من أل فيما إذا كان الفاعل ظاهراً والضمير فيما عداه أو خبر لمبتدأ محذوف ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل فيتعين حينئذ ابتدائيته ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز عند البصريين. وما وقع في النظم إما مذهب كوفي أو ضرورة.

وأما حبذا فهي كنعم في العمل، والمعنى مع زيادة أن الممدوح محبوب للقلب والأصح أن ذا فاعله فلا يتبع ويلزم الإفراد والتذكير وإن كان المخصوص

---

(١) سورة القمر، الآية ١٢.

(٢) سورة النحل، الآية ٣٠.

(٣) سورة الزمر، الآية ٧٢.

بخلاف ذلك لشبهه بالمثل، ويجب ذكر المخصوص بعده على أنه مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بينهما اسم الإشارة أو خبر لمبتدأ محذوف. ويجوز تقديم التمييز على المخصوص نحو حبذا رجلاً زيد، وتأخيره كما مثل الناظم. وإذا أريد بحبذا الذم أدخل عليها لا فتساوي بئس في العمل. والمعنى فيقال: لا حبذا زيد.



(باب كم الاستفهامية)

(وكم إذا جئت بها مستفهماً فانصب وقل كم كوكباً تحوي السما)

تقدم أن كم استفهامية وخبرية وأن الاستفهامية بمعنى أي عدد فإذا استفهمت غيرك بكم وجب نصب ما بعدها على التمييز ولا يكون إلا مفرداً كتمييز أحد عشر فتقول: كم كوكباً تحوي السماء، أي تجمع، كما تقول: رأيت أحد عشر كوكباً.

فكم مفعول مقدم لتضمنه ما له صدر الكلام.

وكوكباً تمييز وما بعده فعل وفاعل.

نعم إن جرت كم بالحرف جاز لك في تمييزها إذا كان متصلاً بها الجر أيضاً بمن مضمرة على الأصح.

ويجوز إظهارها فتقول: بكم من درهم اشتريت أو بكم درهم اشتريت.

(باب المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)

(والظرف نوعان فظرف أزمنة يجري مع الدهر وظرف أمكنة
والكل منصوب على إضمار في فاعتبر الظرف بهذا واكتف)

من المنصوبات المفعول فيه ويسمى الظرف وهو كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى في، وقسمه الناظم إلى زماني ومكاني، وذكر أن الكل منصوب على إضمار في. والمراد من إضمارها ملاحظة معناها كما أشرنا إليه لا ملاحظة لفظها ولم يعتبر في هذه الملاحظة الاطراد كما فعل ابن مالك لأن هذا الشرط قد اضطرب أي اختلف فيه، وناصب المفعول فيه ما جيء من فعل أو شبهه، وسمي ظرفاً لوقوع الفعل فيه إذ كل فعل لا بد له من زمان أو مكان يقع فيه. وظروف الزمان السائرة بسير الدهر جميعها تقبل النصب على الظرفية لا فرق بين مبهمها وهو ما دل على وقت غير معين كوقت وحين، ومختصها كأسماء الشهور والأيام. وأما ظروف المكان فلا يقبل النصب منها إلا نوعان أحدهما ما كان مبهماً وهو ما لا يختص بمكان بعينه وهو ضربان، أحدهما: الجهات الست السابقة كأمام وفوق ويمين وعكسهن وما أدى معناها كتلقاء، ودون وثم وغربي وشرقي وناحية ومكان. ثانيهما: المقادير، أي الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد (والميل).

النوع الثاني: ما صيغ من مصدر عامله وهو ما اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد، وأنا قائم مقامك، وسرني جلوسي مجلسك. ومن النحاة من جعل هذا من قسم المبهم أيضاً، فإن صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد، كما يتعين ذلك مع غيره من أسماء المكان المختصة كصليت في المسجد، وأقمت في الدار.

(قوله: والميل) هو أربعة آلاف خطوة. والفرسخ ثلاثة أميال. والبريد أربعة فراسخ اهـ.

وأما قولهم: دخلت الدار وسكنت الشام، فمفعول به حقيقة أو مفعول فيه إجراء له مجرى المبهم. هذا عند من لا يعتبر الاطراد وأما عند من اعتبره فهو منصوب على نزع الخافض توسعاً أو إجراء للازم مجرى المتعدي وإنما استأثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية على ظرف المكان لأن أصل العوامل لفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فقط.

(تقول صام خالد أياماً وغاب شهراً وأقام عاما
وبات زيد فوق سطح المسجد والفرس الأبلق تحت معبد
والريح هبت يمنة المصلى والزرع تلقاء الحيا المنهل
وقيمة الفضة دون الذهب وثم عمرو فادن منه واقرب
وداره غربي فيض البصرة ونخله شرقي نهر مرة)

أتى الناظم بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص ولم يمثل للمبهم منه كصمت حيناً أو وقتاً، وبقية الأمثلة المذكورة لظرف المكان المبهم فقط ولم يتعرض لما صيغ من مصدر عامله ولا لما دل على مقدار من أسماء المكان. والأبلق هو الأبيض، والحيا بالقصر المطر والمنهل المنصب بشدة، وثم بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم ظرف مبني يشار به للمكان البعيد نحو وأزلفنا ثم الآخرين، وغربي منسوب إلى الغرب وشرقي منسوب إلى المشرق. والمعنى المكان الذي يلي الغرب أو الشرق، وفيض البصرة زيادة دجلتها، ومرة اسم رجل كمعبد.

(وقد أكلت قبله وبعده وإثره وخلفه وعنده)

هذه الأسماء المذكورة من الظروف أيضاً لكنها لما لم تتعين لأحد الظرفين بل صلحت لكل منهما باعتبار ما تضاف إليه أفردها بالذكر تبعاً للناظم في شرحه، فإن أضفتها إلى ظرف الزمان التحقت به وانتصبت انتصابه نحو: صمت قبل السبت وبعد الخميس وإثر رمضان وخلف شعبان وقدمت عند طلوع الشمس، وإن أضفتها إلى ظرف المكان انتصبت انتصابه أيضاً نحو: داري قبل المسجد وبعد الحمام وخلفه وعنده، ولما كانت عند لا تتصرف نبه على ذلك

بقوله:

(وعند فيها النصب يستمر لكنها بمن فقط تجرّ

وأينما صادفت في لا تضمر فارفع وقل يوم الخميس نير)

يشير إلى أن ما استعمل من ظرف الزمان أو المكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى، كأن استعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به فإنه يسمى في اصطلاح النحاة ظرفاً متصرفاً كيوم.

فإنه استعمل ظرفاً في نحو: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾[1] لكون نصبه على إضمار في.

وغير ظرف نحو: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا﴾[2] إذ ليس منصوباً على إضمار في بل، على أنه مفعول به إذ المراد أنهم يخافون نفس ذلك اليوم ومثله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[3] فحيث مفعول به وقع عليه الفعل لا فيه، وناصبه مقدر دل عليه أعلم.

وما لزم النصب على الظرفية ولم يخرج عنها أصلاً كقط وعوض وهما مبنيان على الضم أو خرج عنها لكن إلى حالة تشبهها وهي الجر بمن خاصة، فإنه يسمى في اصطلاحهم ظرفاً غير متصرف كعند فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: جلست عندك، أو مجروراً بمن نحو: خرجت من عندك ومثله قبل وبعد ولدن. وإذا تقرر أن اسم الزمان أو المكان يكون على حسب العوامل إذا لم يكن على معنى في. فقول الناظم: فارفع، محمول على حالة الابتداء كما مثل.

---

(١) سورة يوسف، الآية ٩٢.

(٢) سورة الإنسان، الآية ١٠.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٢٤.

(باب الاستثناء)

(وكل ما استثنيته من موجب تمّ الكلام عنده فلينصب
تقول: قام القوم إلا سعدى وقامت النسوة إلا دعدا)

من المنصوبات المستثنى في بعض أحواله وهو المذكور بعد إلا أو إحدى وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً.

وأما الاستثناء فهو إخراج ما لولاه لدخل فيما قبله. وأدواته ثمانية ألفاظ ذكر منها هنا ستة، وهو أربعة أقسام: ما هو حرف وهو إلا، وما هو فعل وهو ليس ولا يكون، وما هو مشترك بينهما وهو خلا وعدا وحاشا كما تقدم، وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها.

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بإلا لأنها أصل أدوات الاستثناء وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس ثم المستثنى بإلا، له حالات، إحداها: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً موجباً فيجب نصب المستثنى بإلا سواء كان الاستثناء متصلاً كما مثل الناظم أم منقطعاً نحو: قام القوم إلا حماراً. والمعنيّ بالتام أن يكون الكلام مشتملاً على المستثنى منه، وبالموجب ما لم يسبق بنفي أو استفهام أو نهي. الثانية: أن يكون ما قبلها غير تام وغير موجب، فيعرب بالمستثنى بحسب ما يقتضيه العامل ولا عمل لإلا فيه. ومن ثم يسمى هذا الاستثناء مفرّغاً لأن ما قبل إلا تفرغ أي تسلط للعمل فيما بعدها، تقول: ما جاء إلا زيد فترفع زيداً بجاء وما رأيت إلا زيداً فتنصبه برأيت، وما مررت إلا بزيد فتجره بالباء، فصار الحكم معها كالحكم بدونها. وعن هذه الحالة احترز بقوله: تمّ الكلام عنده.

الثالثة: أن يكون ما قبله تاماً غير موجب، وإليه أشار بقوله:

(وإن يكن فيما سوى الإيجاب فأوله الإبدال في الإعراب)

يعني وإن يكن المستثنى مسبوقاً بكلام تام في غير الإيجاب وهو النفي وشبهه من نهي أو استفهام إنكاري فأوله الإبدال أي فأعطه إياه بأن تجعل

المستثنى تابعاً للمستثنى منه في إعرابه بدلاً أي بدل بعض من كل عند البصريين نحو: ما قام القوم إلا زيد، بالرفع على الإبدال. وما مررت بأحد إلا زيد بالجر وهو غير متعين بل يجوز النصب أيضاً على الاستثناء. وقد قرىء بهما في: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[1]. نعم الإبدال راجح فيما إذا كان الاستثناء متصلاً كما مثلناه مرجوح فيما إذا كان منقطعاً، وأمكن تسلط العامل على المستثنى كما في قوله:

وبلدة ليس بها أنيس   إلا اليعافير (وإلا العيس)

فإن لم يمكن ذلك نحو: (ما زاد هذا المال إلا ما نقص) تعين النصب إجماعاً. والمتصل ما كان فيه المستثنى من جنس المستثنى منه بخلاف المنقطع. ومحل قوله فأوله الإبدال إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه، فإن تقدم امتنع الإبدال وتعين النصب كما سيأتي.

(تقول ما الفخر إلا الكرم   وهل محل الأمن إلا الحرم)

ظاهره: أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجب فيكون ما بعد إلا بدلاً وليس كذلك لأن الاستثناء فيه من كلام غير تام فهو مثال للاستثناء المفرغ ولم يتعرض الناظم لحكمه فالفخر مبتدأ وما بعده إلا خبره، ومثله ما بعده.

(قوله: وإلا العيس) فأبدل اليعافير والعيس من أنس، وإلا الثانية مؤكدة للأولى. واليعافير: جمع يعفور بفتح الياء وهو ولد البقرة الوحشية. والعيس بكسر العين: الإبل البيض المخلوط بياضها بشقرة واحدة أعيس والأنثى عيساء بينة العيس بفتحتين. ويقال: هي كرائم الإبل. اهـ.

(قوله: ما زاد هذا المال إلا ما نقص):

وما نفع زيد إلا ما ضر

إذ لا يقال: زاد النقص ونفع الضر، وحيث وجد شرط جواز الإبدال فالأرجح النصب عندهم. اهـ أشموني.

---

(١) سورة النساء، الآية ٦٦.

(وإن تقل لا رب إلا الله فارفعه وارفع ما جرى مجراه)

أشار بهذا البيت إلى أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يبدل على المحل نحو: لا رب إلا الله، بالرفع على البدلية من محل اسم لا، فإنه في موضع رفع بالابتداء قبل دخولها وبالنصب على الاستثناء وخبر لا محذوف تقديره: لا رب في الوجود إلا الله. وإنما لم ينصب على البدلية باعتبار اللفظ لأن لا لا تعمل في معرفة ولا موجب ومثله: لا إله إلا الله. وقد استشكل الإبدال من المحل بأن الرافع للمحل قد زال بدخول الناسخ ولو اعتبر لا مع اسمها إذ هما في محل الابتداء عند سيبويه لم يتوجه عليه دخول لا على المعرفة. واختار أبو حيان أن الاسم الكريم بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف. ومما يتعين فيه الإبدال على المحل تابع المجرور بمن الزائدة نحو: ما في الدار من أحد إلا زيداً، بنصب زيد على الاستثناء وبرفعه على البدلية حملاً على المحل. ولا يجوز جره حملاً على اللفظ لأن من الزائدة لا تجر المعرفة.

(وانصب إذا ما قدم المستثنى تقول هل إلا العراق مغني)

يشير إلى أن محل جواز الإبدال في التام غير الموجب إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه، فإن تقدم امتنع الإبدال ووجب النصب على الاستثناء كقوله:

وما لي إلا آل أحمد شيعة وما لي إلا مذهب الحق مذهب

ومنه ما مثل به في قوله: «تقول هل إلا العراق مغني» أصله: هل مغني لنا إلا العراق. يقال: غني بالمكان كرضي إذا أقام به، والمعنى: هل لنا منزل إلا العراق. وإنما امتنع الإبدال لأن التابع لا يتقدم على متبوعه وأما إذا تقدم المستثنى على صفة منه نحو: ما جاءني أحد إلا زيد خير منك، فمذهب سيبويه جواز الإتباع بدلاً والنصب على الاستثناء، والاتباع عنده أرجح للمشاكلة وعند المازني (وجوب النصب)، وعند المبرد اختياره، وعند ابن مالك استواؤهما.

(قوله: وجوب النصب) لأن تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف. اهـ.

(وإن تكن مستغنياً بما عدا وما خلا أو ليس فانصب أبدا
تقول جاءوا ما عدا محمداً وما خلا عمراً وليس أحمدا)

إذا استثنيت بما خلا وما عدا وجب نصب المستثنى بهما على أنه مفعول به لتعين فعليتهما بعد ما لأن ما المصدرية لا يليها حرف جر وفاعلهما ضمير عائد إلى البعض المفهوم من الكل السابق، وجوّز بعضهم جر المستثنى بهما على تقدير ما زائدة وهو شاذ لأنه لم يعهد زيادة ما قبل حرف الجر وإنما عهدت بعده وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف وإنما الخلاف هل هو على الحال أو الظرفية على حذف مضاف فتقدير جاءوا ما عدا محمداً مثلاً أي مجاوزين محمداً أو وقت مجاوزتهم محمداً.

وأما المستثنى بليس نحو جاءوا ليس أحمد فهو واجب النصب لأنه خبرها واسمها ضمير مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من الكل السابق أي ليس هو أي بعض الجائين أحمد.

واختلف في جملة الاستثناء هل لها محل فقيل محلها نصب على الحالية، وقيل لا لأنها مستأنفة وصححه ابن عصفور.

ومثل ليس لا يكون نحو: قام القوم لا يكون زيداً، وقد تقدم أنه يستثنى بخلا وعدا وحاشا نواصب للمستثنى أو خوافض له. قال أبو حيان: والأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع. لا يقال: ما في الدار أحد خلا حماراً.

(وغير إن جئت بها مستثنية جرت على الإضافة المستولية
وراؤها يحكم في إعرابها مثل اسم إلا حين يستثنى بها)

الأصل في غير أن تستعمل صفة إذ هي بمعنى مغاير كمررت برجل غير زيد، وقد تخرج عن الصفة وتتضمن معنى إلا في الاستثناء فيستثنى بها حملاً عليها. والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه ولا يخرج عن الجر أصلاً لملازمتها الإضافة المستولية عليها ويجب في لفظ غير أن يعرب بما كان يعرب به المستثنى بإلا، وقد عرفت تفصيله فيجب نصب غير على الحالية بعد الكلام التام الموجب نحو: قام القوم غير زيد، ويكون على حسب العوامل بعد الكلام المنفي غير التام نحو: ما قام زيد، وما رأيت غير زيد، وما مررت بغير زيد، ويترجح

الإبدال على النصب في الكلام التام الغير الموجب إذا كان الاستثناء متصلاً ولم يتقدم المستثنى نحو ما قام القوم غير زيد، وما رأيت القوم غير زيد، وما مررت بالقوم غير زيد. فإن تقدم وجب النصب نحو: ما قام غير زيد أحد، ولم يتعرض الناظم لسوى لأنها عند سيبويه والجمهور لا تكون إلا ظرفاً ولا تخرج عنه إلا في الضرورة ومذهب الزجاج واختاره ابن مالك أنها كغير معنى وإعراباً وجزم به ابن هشام في القطر، وصححه في الشذوذ.

قال ابن مالك: وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه لأمرين، أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قولك: قاموا سواك وقاموا غيرك واحد فإن أحداً لا يقول: إن سوى هنا عبارة عن مكان أو زمان وما لا يدل على ذلك فهو بمعزل عن الظرفية. ثانيهما: أن من يحكم بظرفيتها يحكم بلزومها إياها وأنها لا تنصرف. والواقع في كلام العرب نظماً ونثراً (خلاف ذلك) فإنها (قد أضيف إليها) وابتدىء بها وعملت فيها (نواسخ الابتداء) ونحوها من (العوامل اللفظية) انتهى. وقد نظر فيه من أوجه ليس هذا موضع ذكرها.

(قوله: خلاف ذلك) فوقعت فاعلاً في قوله:

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

(قوله: قد أضيف إليها) كقوله:

فإنني والذي يحج له النـ ـاس بجدوى سواك لم أثق

(قوله: نواسخ الابتداء) كقوله:

أأترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة إني إذاً لصبور اهـ

(قوله: العوامل اللفظية) كما في قوله ﷺ: «دعوت ربي أن لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسهم» اهـ.

(باب لا النافية للجنس)

(وانصب بلا في النفي كل نكرة　　كقولهم لا شك فيما ذكره
وإن بدا بينهما معترض　　فارفع وقل لا لأبيك مبغض)

تعمل لا عمل إن من نصب الاسم ورفع الخبر إذا قصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ولم يدخل عليها جار وكان اسمها نكرة متصلة بها وخبرها أيضاً نكرة، فلو قصد بها نفي الوحدة أو كان نفيها إياه على سبيل الاحتمال لم تعمل هذا العمل وكذا لا عمل لها إن دخل عليها جارّ نحو: جئت بلا زاد.

ولو كان مدخولها معرفة أو نكرة منفصلة عنها (وجب إهمالها) وتكرارها فيرتفع ما بعدها على الابتداء نحو: لا زيد في الدار ولا بكر ولا فيها غول ولا هم عنها ينزفون. وأما نحو قضية ولا أبا حسن لها، فمؤول وعملها على خلاف القياس لكن ورد السماع به فإن أفردت عملت وجوباً وإلا جوازاً، لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً نحو: لا صاحب علم ممقوت أو شبيهاً به بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو: لا حسناً وجهه مذموم، ولا طالعاً جبلاً حاضر، ولا راغباً في الشر محمود. فإن كان اسمها مفرداً بني معها على ما ينصب به لو كان معرباً. ونعني بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به فدخل المفرد وجمع التكسير والمثنى والمجموع على حدة وجمع المؤنث السالم.

فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح نحو: لا رجل ولا رجال، لأن نصبهما به.

والمثنى والمجموع على حده يبنيان على الياء نحو: لا رجلين ولا قائمين، لأن نصبهما بها.

(قوله: وجب إهمالها) أي لضعفها بالفصل ووجب حينئذ تكرارها تنبيهاً على نفي الجنس الذي هو تكرار للنفي كما يجب مع المعرفة جبراً لما فاتها من نفي الجنس، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرار لا فيهما. اهـ.

وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على الكسر أو الفتح نحو: لا مسلمات، وعلة بناء اسم لا تضمنه معنى من. وقيل: تركبه معها تركيب خمسة عشر وإنما بني معها على ما ينصب به ليكون البناء على ما استحقه ذلك الاسم النكرة في الأصل قبل البناء، وإنما لم يبن المضاف ولا الشبيه به لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيرد الاسم بسببها إلى ما يستحقه في الأصل من الإعراب. وما اقتضاه كلام الناظم من أن اسم لا منصوب بها نصب إن المشددة مفرداً كان أو غيره هو مذهب كوفي، والراجح ما ذكرناه من التفصيل.

(وارفع إذا كررت نفياً وانصب أو غاير الإعراب فيه تصب
تقول: لا بيع ولا خلال فيه ولا بيع ولا خلال)

إذا تكررت (لا) مع النكرة نحو: لا بيع ولا خلال، ومثله: لا حول ولا قوة. جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه وذلك لأنه يجوز في النكرة الأولى وجهان: الفتح والرفع، فإن فتحتها جاز لك في الثانية ثلاثة أوجه: الفتح والرفع والنصب، وإن رفعتها فلك في الثانية وجهان: الرفع والفتح. ويمتنع النصب فتحصل أنه يجوز رفع الاسمين على إلغاء (لا) وإعمالها عمل ليس، وفتحهما على إعمالها عمل (إن) وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس، وفتح الأول ونصب الثاني على جعل (لا) الثانية زائدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم (لا) قبلها. وهذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلامه أما رفعهما وفتحهما فمستفادان من النصف الأول، وأما البقية فمن الثاني إذ المغايرة تصدق بها غاية ما فيه إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة، وعلى ما يصحبه تنوين تارة أخرى. ويوجد في بعض النسخ:

(وإن تشأ فافتحهما جميعاً ولا تخف رداً ولا تقريعا)

وهذا لا يحتاج إليه للاستغناء عنه بما قبله إذ يلزم عليه التكرار أو أن يكون رفع الاسمين مسكوتاً عنه، وأما إذا لم تتكرر (لا) مع النكرة مثل: لا رجل وامرأة، وجب فتح الأولى، وجاز في الثانية الرفع والنصب.

(باب التعجب)

(وتنصب الأسماء في التعجب نصب المفاعيل ولا تستعجب
تقول: ما أحسن زيداً إذ خطا وما أحدّ سيفه حين سطا)

التعجب انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه، وخرج عن نظائره، ولهذا يقال: إذا ظهر السبب بطل العجب. وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ما هو بالقرينة نحو: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾[1]، «إن المؤمن لا ينجس». ومنها ما هو بالوضع نحو: ما أفعله وأفعل به، وهاتان الصيغتان اقتصر النحويون عليهما في هذا الباب لاطراد الإتيان بهما في كل معنى يصح التعجب منه، فإذا أردت إنشاء فعل التعجب فجيء به على وزن أفعل بعد (ما) مبتدئاً بها، ثم جيء بالمتعجب من فعله منصوباً نصب المفعول به ولا تستغرب ذلك، أو جيء به على وزن أفعل ثم جيء بالمتعجب من فعله مجروراً بالياء.

مثال الأول نحو: ما أحسن زيداً، فما مبتدأ بمعنى شيء، وابتدىء به لتضمنه معنى التعجب، وأحسن فعل ماض بدليل اتصال نون الوقاية به وفاعله ضمير ما، وزيداً مفعول به والجملة خبر المبتدأ والهمزة في أفعل للصيرورة. والتقدير: شيء عجيب حسن زيداً، أي صيره حسناً.

ومثال الثاني نحو: (أحسن بزيد)، فأحسن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر،

(قوله: لا ينجس) سببه أن النبي ﷺ نادى أبا هريرة وكان جنباً فلم يجبه فقال: «ما منعك أن تجيبني؟» فقال: كنت نجساً، فقال: «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس» اهـ.

(قوله: أحسن بزيد) الظاهر أنه مبني على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الأمر، أو هو مبني على السكون لكونه على صورة الأمر. اهـ.

---

(١) سورة المؤمنون، الآية ٩١.

وبزيد فاعله والباء زائدة كما في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1] والهمزة للصيرورة أيضاً. والتقدير: أحسن زيد، أي صار حسناً. هذا مذهب سيبويه ففيه زيادة الباء واستعمال الأمر بمعنى الماضي. ولم يتعرض في النظم لهذا الكون المتعجب منه مجروراً.

واعلم أن فعل التعجب إنما يبنى (من فعل متصرف ثلاثي) مجرد تام مثبت متفاوت في المعنى مبني للفاعل غير دال على لون أو عيب، فإذا أريد التعجب من فعل دال على لون إن خلقة فيتوصل إليه بجائز يصاغ منه، وينصب مصدر التعجب منه بعده مفعولاً كما يؤخذ من قوله:

(وإن تعجبت من الألوان أو عاهة تحدث في الأبدان
فابن له فعلاً من الثلاثي ثم ائت بالألوان والأحداث
تقول ما أنقى بياض (العاج) وما أشد ظلمة الدياجي)

إذا قصدت التعجب من فعل ثلاثي دال على لون كالبياض أو على عاهة، أي علة كالعمى، فيتوصل إليه بأن يصاغ فعل التعجب من فعل ثلاثي، أي مع استيفاء سائر الشروط المذكورة. ثم يؤتى بمصدر الفعل الذي تريد التعجب منه

(قوله: من فعل متصرف ثلاثي إلخ) فلا يبنى من الرباعي كدحرج وتدحرج، وقوله: متصرف، لا يبنى من غير متصرف كنعم وبئس. وقوله مجرد، فلا يبنى من المزيد كانطلق واستخرج. وقوله: تام، فلا يبنى من ناقص ككان. وقوله: مثبت، فلا يبنى من المنفي نحو: ما ضرب. وقوله: متفاوت، فلا يبنى من غير متفاوت كمات وفني لأن حقيقتهما لا تتفاوت. وقوله: مبني للفاعل، فلا يبنى من مبني للمفعول كضرب زيد. اهـ.

نعم إن كان منفياً أو مبنياً للمفعول لكن مصدرهما مؤول جاز نحو: كثر أن لا يقوم وأعظم بضربه. اهـ.

(قوله: العاج) هو عظم الفيل واحده عاجة. قال سيبويه: يقال لصاحب العاج عوّاج بالتشديد. اهـ.

---

(١) سورة النساء، الآية ٧٩.

منصوباً بعد (ما) أفعل مضافاً إلى فاعل الفعل فتقول في التعجب من بيض: ما أشد بياضه، ومن عور: ما أقبح عوره. ومثله ما مثل به وكذا يقال في التعجب من نحو: انطلق مما هو فعل زائد على ثلاثة أحرف ما أشد انطلاقه. وأما الفعل الجامد والذي (لا يتفاوت) معناه فلا يتعجب منهما (ألبتة). وقد أفهم كلامه أن فعل التعجب لا يبنى من الألوان ولا من العاهات ولا من اسم ولا من فعل زائد على ثلاثة أحرف.



(قوله: لا يتفاوت) ومثل ابن ناظم الألفية للذي لا يقبل الفضل بما أفجع موته وأفجع بموته. وقال ابن هشام: لا تتعجب منه ألبتة.

(قوله: ألبتة) بقطع الهمزة أي لا انفكاك أبداً. اهـ.

(باب الإغراء)

(والنصب في الإغراء غير ملتبس   وهو بفعل مضمر فافهم وقس
تقول للطالب خلا براً   دونك بشراً وعليك عمرا)

الإغراء: تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلزمه. وحكم الاسم المغري به النصب وهو ظاهر غير خفي لأنه مفعول به. وعامله إما ظاهر نحو: الزم أخاك، ومنه قوله: دونك عمراً وعليك بكراً، فدونك اسم فعل منقول من ظرف المكان بمعنى خذه، وعليك اسم فعل منقول من جار ومجرور بمعنى ألزم وما بعدهما منصوب بهما على المفعول به لا بما نابا عنه كما هو صريح كلامه.

وإما مضمر وإضماره إما جوازاً نحو: الصلاة جامعة، أي احضروا الصلاة، وجامعة حال ويجوز رفعهما ورفع الأول ونصب الثاني وبالعكس، (وإما وجوباً) وذلك في العطف نحو: الأهل والولد والمروءة والنجدة. وفي التكرار نحو:

أخاك أخاك إن من لا أخا له   كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وإنما وجب الإضمار فيهما لجعلهما كالبدل من اللفظ بالفعل كما أشار إلى ذلك في التكرار بقوله:

(وتنصب الاسم الذي تكرره   عن عوض الفعل الذي لا تظهره
مثل مقال الخاطب الأوّاه   الله الله عباد الله)

(قوله: وإما وجوباً) وما أضمر عامله وجوباً في سبعة مواضع، أحدها: في باب الاشتغال والنداء والإغراء والمنصوب على المدح نحو: أتاني زيد الكريم، أي أعني الكريم، أو الذم نحو: أتاني زيد الفاسق، أي أعني الفاسق. والترحم نحو: مررت بزيد المسكين. والاختصاص نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، فنحن مبتدأ وأقرى الناس خبره، والعرب مفعول بفعل لا يظهر وجوباً، أي أخص العرب، والجملة حال. اهـ.

أي تنصب الاسم على الإغراء إذا كررته كما تقدم بعامل لا يظهر وجوباً لقيام العوض وهو تكرار المفعول مقامه. وأما قول الخطيب: الله الله، فمنصوب على التحذير بتقدير: اتقوا، ولم يتعرض له في النظم وهو كالإغراء في أحكامه ولا يكون المغري به إلا ظاهراً متأخراً عن عامله. وأما كتاب الله عليكم فمصدر مؤكد لأن ما قبله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾[1] إلخ. فدل على أنه مكتوب عليكم وكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك كتاباً. والخِل الصديق، والبر بفتح الباء المحسن، والأواه الكثير التأوّه خوفاً من الله تعالى.



(١) سورة النساء، الآية ٢٣.

(باب إن وأخواتها)

(وستة تنصب الأسماء ... بها كما ترتفع الأنباء
وهي إذا رويت أو أمليتا ... إنّ (وأنّ) يا فتى وليتا
ثم كأنّ ثم لكنّ وعلّ ... واللغة المشهورة الفصحى لعل)

من جملة نواسخ الابتداء هذه الأحرف الستة المشبهة بالفعل فإنها تنسخ حكمه بدخولها على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اتفاقاً ويسمى اسمها وترفع الخبر عند البصريين ويسمى خبرها، وعند الكوفيين أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لأنه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز إن قائم زيداً ولو كان معمولاً لها لجاز. وعبارة الناظم صادقة بالمذهبين وإلى الأول أقرب وهو الراجح كما ذكرته في «شرح القطر». ولو عكس التشبيه لكان أولى. وما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها.

ومعنى إن وأن: تأكيد النسبة ونفي الشك عنها والإنكار لها إلا إن أن المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد كما سيأتي.

ومعنى كأن: التشبيه المؤكد لأنه مركب من الكاف وأنّ.

ومعنى لكن: الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق.

ومعنى ليت التمني: وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر.

(قوله: وأن) وتؤول أن بمصدر خبرها مضافاً لاسمها إن كان مشتقاً، وبالسكون إن كان جامداً أو ظرفاً كبلغني أنك زيد، أو في الدار، أي بلغني كونك زيداً إلخ. ويقال في الجامد: بلغني زيديتك، لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية. اهـ خضري. وقد تستعمل أن غير حرف فتكون فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل أو للمفعول مشتقاً من الأنين، تقول: أن زيد في الدار، بفتح أن فإذا بنيته للمفعول تكسر الهمزة على لغة من يقول في رد، رد بكسر الراء، وقد تستعمل أمراً تقول: إن يا زيد، بكسر الهمزة كقولك: فريا زيد من الأسد. اهـ.

ومعنى لعل الترجي: في المحبوب والإشفاق في المكروه ويعبر عنهما بالتوقع، ويقال فيها عل ولعل ولعن بمعنى واحد.

(وإنّ بالكسرة أمّ الأحرف تأتي مع القول وبعد الحلف)

إن بكسر الهمزة أم هذه الأحرف ولها ثلاثة أحوال: وجوب الكسر إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها. ووجوب الفتح إن سدّ ذلك. وجواز الوجهين إن صح الاعتباران فيجب الكسر إذا وقعت مع معموليها محكية بالقول نحو: قال: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[1]، أو جواباً بالقسم نحو: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝ ﴾[2]، ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ﴾[3]، أو في ابتداء الكلام نحو: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝﴾[4]، ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾[5]، أو في ابتداء الصلة نحو: جاء الذي إنه فاضل، أو الصفة نحو: مررت برجل إنه فاضل. أو الجملة الحالية نحو: جاء زيد إنه فاضل، أو المضاف إليه ما يختص بالجمل كجئتك إذ إن زيداً أمير.

ويجب الفتح (إذا وقعت فاعلاً)، (أو مفعولاً)، (أو مبتدأ) أو خبراً عن

(قوله: إذا وقعت فاعلاً) أو نائباً كقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾[6]، ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾[7] لوجوب كون الفاعل والنائب مفرداً. اهـ.

(قوله: أو مفعولاً) نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾[8].

(قوله: أو مبتدأ) لوجوب كون المبتدأ مفرداً ودخل عليهما حرف الجر لأن حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد أو كانت مجرورة بالإضافة نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[9] أو خبراً عن اسم معنى نحو: اعتقادي أنه فاضل، أو معطوفة على شيء مما تقدم أو بدلاً منه نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾[10]، ﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾[11]، ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾[12] إلخ. وكذا بعد لو وبعد لولا الامتناعية نحو: لولا أنك منطلق. اهـ.

---

(١) سورة مريم، الآية ٣٠.
(٢) سورة الزخرف، الآية ٢.
(٣) سورة يوسف، الآية ٢.
(٤) سورة القدر، الآية ١.
(٥) سورة يونس، الآية ٦٢.
(٦) سورة العنكبوت، الآية ٥١.
(٧) سورة الجن، الآية ١.
(٨) سورة الأنعام، الآية ٨١.
(٩) سورة الذاريات، الآية ٢٣.
(١٠) سورة البقرة، الآية ٤٠.
(١١) سورة النحل، الآية ١٢٤.
(١٢) سورة آل عمران، الآية ١٣.

اسم معنى غير قول: وتكسر وتفتح إذا وقعت (بعد إذ الفجائية)، (أو فاء الجزاء)، (أو في موضع التعليل)، وقد بسط ابن هشام في «توضيحه» الكلام على ذلك.

(واللام تختص بمعمولاتها ليستبين فضلها في ذاتها
مثاله إن الأمير عادل وقد سمعت أن زيداً راحل
وقيل: إن خالداً لقادم وإن هنداً لأبوها عالم)

تختص إن المكسورة بجواز دخول لام الابتداء على خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد بشرط أن يكون مؤخراً ولم يكن منفياً ولا ماضياً متصرفاً خالياً من قد، ولا فرق فيه بين أن يكون مفرداً نحو: إن خالد القادم، أو جملة اسمية نحو: إن هنداً لأبوها عالم، أو فعلية مصدرة بمضارع نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[١]، أو ماض غير متصرف نحو: إن زيداً لنعم الرجل، أو متصرف مقرون بقد نحو: إن زيداً لقد قام، أو ظرفاً نحو: إن زيداً لعندي، أو جاراً ومجروراً نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[٢]، إن فيك لزيداً راغب. وعلى معمول خبرها المتوسط نحو: إن زيداً لطعامك آكل، وإن في الدار لعندك زيداً جالس، وهذه اللام وهي الداخلة على المبتدأ وإنما أخرت للخبر مع إن كراهية

(قوله: بعد إذ الفجائية) نحو: خرجت فإذ إن زيداً قائم.

(قوله: أو فاء الجزاء) نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾[٣]. والفتح على جعل أن معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ. والمعنى: فالغفران والرحمة حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة. اهـ.

(قوله: أو في موضع التعليل) نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾[٤] فالكسر أرجح على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة أي لأنه، ومثله: لبيك إن الحمد والنعمة لك. اهـ.

---

(١) سورة البقرة، الآية ٤٧.
(٢) سورة الأنفال، الآية ٧.
(٣) سورة الأنعام، الآية ٥٤.
(٤) سورة الطور، الآية ٢٨.

اجتماع حرفي تأكيد، ولهذا تسمى اللام المزحلقة بالقاف، والمزحلفة بالفاء، واختصت إن بها ليظهر بذلك تميزها على أخواتها في نفسها وأنها أم الباب. وقول الناظم: وقد سمعت أن زيداً راحل، مثال غير مطابق ولو قال: وقد سمعت إنه لراحل، لكان أنسب. ويحتمل إرادة التمثيل لإن وأن المفتوحة مع الإيماء إلى الفرق بينهما.

(ولا تقدم خبر الحروف إلا مع المجرور والظروف
كقولهم: إن لزيد مالاً وإن عند عامر جمالا)

أي لا يجوز في عده الأحرف أن يتقدم خبرها على اسمها لضعفها في العمل لعدم تصرفها، وإن عملت عمل الأفعال إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لتوسعهم فيهما كما مثل. وقد يجب التقديم لعارض نحو: إن عند هند عبدها، وإن في الدار صاحبها. وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم امتنع تقديمه عليها من باب أولى لأن امتناع الأسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس، فلا يلزم من جواز تقديم الظرف والمجرور على الاسم جواز تقديمه عليها إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره.

(وإن تزد ما بعد هذي الأحرف فالرفع والنصب أجيزا فاعرف
والنصب في ليت وعلّ أظهر وفي كأن فاستمع ما يؤثر)

إذا اتصلت ما الحرفية الزائدة بهذه الأحرف كفتها عن العمل وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية، فيتعين فيها الإلغاء نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1]، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾[2]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾[3].

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ولعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا

نعم، يستثنى من ذلك ليت فيجوز فيها الإعمال استصحاباً للأصل وهو الأرجح لبقائها على اختصاصها بالأسماء وهو الأكثر، والإهمال حملاً لها على

(١) سورة النساء، الآية ١٧١.
(٢) سورة المؤمنون، الآية ١١٥.
(٣) سورة الأنفال، الآية ٦.

أخواتها وقد روي بالوجهين قوله:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا .

يروى برفع الحمام ونصبه، هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الراجح، وذهب جمع إلى جواز إعمال الكل قياساً على ليت فإنه لم يسمع إلا فيها. وقيل: وفي إن أيضاً، وجرى عليه الناظم غير أنه يرى أن الأعمال أظهر في ليت ولعل وكأن لاشتراكها في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف البقية. وعن الزجاج وابن أبي الربيع إعمال الثلاثة لا غير للعلة المذكورة، وعن الفراء وجوب الإعمال في ليت ولعل.



(باب كان وأخواتها)

(وعكس إن يا أخي في العمل ... كان وما انفك الفتى ولم يزل
وهكذا أصبح ثم أمسى ... وظل ثم بات ثم أضحى
وصار ثم ليس ثم ما برح ... وما فتىء فافقه بياني المتضح
وأختها ما دام فاحفظها ... واحذر هديت أن تزيغ عنها
تقول: قد كان الأمير راكباً ... ولم يزل أبو عليّ عاتبا
وأصبح البرد شديداً فاعلم ... وبات زيد ساهراً لم ينم)

من نواسخ الابتداء أيضاً هذه الأفعال، فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيهاً بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلاً مجازاً، وعلى الخبر فتنصبه تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولاً لا مجازاً، وذلك عكس عمل إن وأخواتها. ونسبة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الأول لاتصاله بها إذا كان ضميراً والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله. وأيضاً كل فعل يرفع قد ينصب وقد لا ينصب، وأما أنه ينصب ولا يرفع فلا، وهذه الأفعال ثلاثة أقسام: قسم يعمل هذا العمل من غير شرط وهو: كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس. وقسم لا يعمله إلا بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء وهو: (زال ماضي يزال) وانفك وفتىء وبرح، وهذه

(قوله: زال ماضي يزال) احتراز من زال ماضي يزيل بفتح الياء فإنه فعل تام متعد إلى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين، ومعناه: ماز، بمعنى ميز، تقول: أزل ضأنك من معزك، بمعنى ميز بعضها من بعض، ومصدره الزيل بفتح الزاي لأنه من باب ضرب يضرب ضرباً واحترازاً من زال ماضي يزول لأنه فعل تام قاصر وزنه فعل بفتح العين أيضاً لأنه من باب نصر ينصر، ومعناه: الانتقال، تقول: زل عن مكانك أي انتقل عنه بخلاف زال ماضي يزال فإن وزنه فعل بكسر العين لأنه من باب علم

الأربعة بمعنى واحد، فالنفي نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[1]، والنهي نحو:

صاح شمر ولا تزل ذكر الموت فنسيانه ضلال مبين

والدعاء نحو:

ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

وقسم لا يعمله إلا بشرط أن يتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام نحو: ما دمت حياً، أي مدة دوامي حياً. وما تصرف من هذه الأفعال يعمل عملها ومنه: ولم يزل أبو علي عاتباً. وكلها تتصرف إلا ليس ودام، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبر لها.

(ومن يرد أن يجعل الأخبارا مقدمات فليقل ما اختارا

مثاله قد كان سمحاً وائل وواقفاً بالباب أضحى السائل)

يشير إلى مسألتين، إحداهما: أنه يجوز في هذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل تأخيره، كما يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه والمفعول على الفاعل نحو: كان سمحاً وائل، قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2]. وقد يجب ذلك نحو: كان يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، وقد يمتنع نحو: صار عدوي صديقي.

الثانية: أنه يجوز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها كما يجوز تقديم المفعول على فعله وفاعله نحو: واقفاً بالباب أضحى السائل. قال الشاعر:

اعلموا أني لكم حافظ شاهداً ما كنت أو غائبا

وقد يجب ذلك نحو: أين كان زيد، وكم كان مالك، وكيف كان بكر. نعم يستثنى من إطلاقه خبر ليس فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصح وإن كان ظرفاً لعدم السماع وقياساً على: عسى بجامع الجمود، وكذلك خبر دام لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحر في وصلته، ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدري كـ: يعجبني أن تكون عالماً، وإذا نفي الفعل الناسخ بما جاز توسط الخبر النافي

---

(١) سورة هود، الآية ١١٨.

(٢) سورة الروم، الآية ٤٧.

والمنفي نحو: ما قائماً كان زيد وما مقيماً زال بكر، وامتنع تقديمه على (ما) لأن لها صدر الكلام.

(وإن تقل يا قوم قد كان المطر فلست تحتاج لها إلى خبر
وهكذا يصنع كل من نفث بها إذا جاءت ومعناها حدث)

تستعمل كان في العربية على ثلاثة أوجه: زائدة، وهي التي لم يؤت بها للإسناد، وشرط زيادتها أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً نحو: لم يوجد كان مثلك، وما كان أحسن زيداً وناقصه، وقد تقدمت. وتامة: وهي التي تكتفي بمرفوعها عن المنصوب، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم كما أشار إليه بقوله: وهكذا يصنع كل من نفث، أي لفظ إلخ، نحو: قد كان المطر، أي حدث. ومنه: إن كان ذو عسرة، أي وإن حصل. ولا يختص ذلك بكان بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا ليس وزال وفتىء نحو: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾﴾[1]، ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[2]، وأما ليس وزال وفتىء فإنها ملازمة للنقص وما أوهم خلافه يؤول.

(والباء تختص بليس في الخبر كقولهم: ليس الفتى بالمحتقر)

تزاد الباء في خبر ليس لرفع توهم الإثبات عند البصريين ولتأكيد النفي عند الكوفيين نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[3]، ومنه: ليس الفتى بالمحتقر. وتزاد أيضاً في خبر ما النافية وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفي بلم نحو: لم أكن بقائم. قال الشاعر:

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

إذا علمت ذلك فمراد الناظم أنّ ليس من بين أخواتها تختص بجواز دخول الباء في خبرها وإذا عطفت عليه حينئذ اسماً نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد، جاز لك جره باعتبار اللفظ ونصبه باعتبار المحل، ومنه قوله:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

---

(١) سورة الروم، الآية ١٧.
(٢) سورة هود، الآية ١٠٧.
(٣) سورة الزمر، الآية ٣٦.

(باب ما النافية)

(وما التي تنفي كليس الناصبة في قول سكان الحجاز قاطبة
فقولهم ما عامر موافقاً كقولهم ليس سعيد صادقا)

قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يختص أن لا يعمل، وما النافية من قبيل غير المختص، فكان القياس أن لا تعمل فلذلك أهملها بنو تميم. قال شاعرهم:

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب فأجاب ما قتل المحب حرام

وأما الحجازيون فأجروها مجرى ليس لمشابهتها لها في النفي والدخول على المبتدأ والخبر، وتخليص المحتمل للحال، فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ونصبوا الخبر خبراً لها. وقال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2].

ولما كان عملها عندهم على خلاف القياس اشترط لها أربعة شروط، أحدها: النفي، فإن انتقض بإلا بطل عملها نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[3] بخلاف ما إذا انتقض النفي بغير إلا نحو: ما زيد غير قائم.

الثاني: أن لا يقترن الاسم بإن الزائدة فإن اقترن بها امتنع عملها كقوله:

(بني غدانة) ما إن أنتم ذهب

لأن مقارنة إن يبعد شبهها بليس لأن ليس لا يليها إن.

يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور وليس له مصدر. اهـ تصريح.

(قوله: بني غدانة إلخ) تمامه:

ولا صريف ولكن أنتم الخزف

---

(١) سورة يوسف، الآية ٣١.

(٢) سورة المجادلة، الآية ٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٤٤.

الثالث: أن لا تؤكد بما فإن أكدت بها امتنع عملها أيضاً نحو: ماما زيد قائم.

الرابع: تأخير الخبر، فإن تقدم امتنع عملها نحو: (ما مسيء من أعتب). وإذا امتنع في حال تقدم الخبر ففي حال تقدم معموله أولى نحو: ما طعامك زيداً آكل. نعم يغتفر تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع فيهما نحو: ما عندك زيد مقيماً، وما بي أنت معنياً. وقضية هذه العلة جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع فيهما نحو: ما عندك زيد. وبه صرح بعضهم، لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلاف ذلك ويظهر كما قال العلامة السيوطي جواز إعمالها إن كان الظرف المقدم الخبر والمنع إن كان معموله، وإذا عطف على خبرها المنصوب بلكن أو ببل تعين في المعطوف الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف نحو: ما زيد قائماً لكن قاعد، أو بل قاعد. ولا يجوز النصب لأن المعطوف بهما موجب. وأما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران والنصب أجود.

وتزاد الباء في خبر ما كما تقدم، ولا يختص ذلك بخبر ما الحجازية بل تزاد في خبر ما التميمية خلافاً للفارسي والزمخشري لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ولأن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفياً لا لكونه منصوباً. وقضية هذه العلة جواز زيادتها وإن بطل عمل ما لزيادة إن أو لتقدم الخبر وهو كذلك خلافاً للكوفيين.

(قوله: ما مسيء من أعتب) أي أزال العتب، والهمزة للسلب والعاتب الذي عاد إلى مسرتك بعدما أساءك فكأنه لم يسيء لأن التوبة تجبّ ما قبلها. يقال: أعتب الرجل إذا أتى بعد الذنب بعمل صالح يزيل عنه العتب على ذنبه، فالهمزة فيه للسلب كما في أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته بالشكل والتنقيط والتصحيح. اهـ.

(باب النداء)

(ونـاد مـن تـدعـو بـيـا أو بـأيـا　　أو هـمـزة أو أي وإن شـئـت هـيـا)

من المنصوبات على المفعول به بإضمار عامل لا يظهر المنادى وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً.

وأحرف (النداء) على ما هنا خمسة، والمنادى قريب وبعيد، فالهمزة وأي للقريب، وأيا وهيا للبعيد، ويا لهما وهي أمّ الباب لدخولها في كل نداء وتتعين في نداء اسم الله.

(وانـصـب ونـوّن إذ تـنـادي الـنـكـرة　　كـقـولـهـم . . .[1] دع الـشـره)

إذا كان المنادي نكرة غير معينة فانصبه منوّناً كما مثل الناظم، ومثله قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، ويا واقفاً أنقذني، والنهم والشره بمعنى واحد.

(وإن يـكـن مـعـرفـة مـشـتـهـرة　　فـلا تـنـوّنـه وضـمّ آخـره

تـقـول: يـا سـعـد أيـا سـعـيـد　　ومـثـلـه يـا أيـهـا الـعـمـيـد)

إذا كان المنادي مفرداً، أي غير مضاف ولا شبهه وكان معرفة قبل النداء كيا سعد، وأيا سعد. أو معرفة بعده وهو النكرة المقصودة بالنداء نحو: يا أيها العميد، فلا تنون آخره بل ابنه على الضم لفظاً إن كان صحيح الآخر كما تقدم، أو تقديراً إن كان معتلاً أو مبنياً قبل النداء نحو: يا موسى، ويا قاضي، و(يا حذام)، ويا خمسة عشر. ويظهر أثر تقدير الضم إذا أتبع وإذا اضطر إلى تنويه

(قوله: النداء) فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد، واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده. يقال: فلان أندى صوتاً من فلان، إذا كان أبعد صوتاً منه. اهـ أشموني.

(قوله: يا حذام إلخ) وقد ألغز فيه بقوله:

---

(١) كلمة غير واضحة بالأصل.

جاز أن ينون (منصوباً)، (ومضموماً)، ومحل بنائه على الضم إذا لم يكن مثنى ولا مجموعاً على حده وإلا بني على ما يرفع به نحو: يا زيدان، ويا زيدون. وإذا نوديت أيّ لزمها هنا التنبيه ولزم وصفها بما فيه أل واجب الرفع كما مثل به وهي نكرة مقصودة مبنية على الضم. صرح به المرادي. وإذا وصف المنادي المفرد العلم بابن مضاف لعلم نحو: يا زيد بن سعيد، جاز لك ضمه وفتحه وكذا لو تكرر المنادي المبني على الضم وأضيف إلى ما بعده نحو: يا سعد سعد الأوس، جاز لك فتح الأول وضمه ووجب نصب الثاني.

(وتنصب المضاف في النداء كقولهم يا صاحب الرداء)

إذا كان المنادى مضافاً إضافة لفظية أو معنوية وجب نصبه نحو: يا عبد الله، ويا صاحب الرداء. ومثله المشبه به وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد.

والحاصل أن المنادى باعتبار حكمه خمسة أقسام: المفرد العلم، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف وشبهه. فالمفرد العلم والنكرة المقصودة يبنيان على ما يرفعان به من حركة أو حرف، والثلاثة الأخيرة منصوبة لفظاً ولم يتعرض في النظم للمشبه بالمضاف:

(وجائز عند ذوي الأفهام قولك يا غلام يا غلامي
وجوّزوا فتحة هدى الياء والوقف بعد فتحها بالهاء
والهاء في الوقف على غلامية كالهاء في الوقف على سلطانية
وقال قوم فيه: يا غلاما كما تلوا: يا حسرتا على ما)

إذا نودي الاسم الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة محضة

يا سيبويه أجبني لا زلت تجلو المعمى
ما اسم حوى في زمان فتحاً وكسراً وضما

(قوله: منصوباً) نحو:

ضربت صدرها إليّ وقالت يا عدياً لقد وقتك الأواقي

(قوله: ومضموماً) نحو:

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

جاز فيه ست لغات، ذكر منها في النظم أربعة:

أحدها: حذف الياء اكتفاء بالكسرة نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[1].

الثانية: إثبات الياء ساكنة نحو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾[2].

الثالثة: تحريكها بالفتح نحو: ﴿يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾[3]. ويوقف على هذه بهاء السكت حفظاً لفتحة الياء فيقال: يا غلامية كما يقال في غير النداء: ﴿هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ۝٢٩﴾[4].

الرابعة: قلب الياء ألفاً بعد تحويل ما قبلها فتحة نحو: ﴿يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[5].

الخامسة: حذف الألف اكتفاء بالفتحة.

السادسة: ضم الاسم اكتفاء بنية الإضافة وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافاً (حملاً للقليل) (على الكثير) كقول بعضهم: يا أمّ لا تفعلي، حكاه يونس.

فهذه ست لغات أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف اكتفاء بالفتحة. وأما نحو: يا مكرمي، ويا ضاربي، مما الإضافة فيه للتخفيف فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة. ومثله في وجوب إثبات الياء إلا أنها مفتوحة فيها لا غير المنادى المعتل المضاف إلى الياء نحو: يا فتاي بفتح الياء مخففة، وقاضيّ بفتحها مدغمة في ياء المنقوص.

(وحذف يا يجوز في النداء كقولهم: رب استجب دعائي

(قوله: حملاً للقليل) وهو الذي لا ينادى إلا مضافا غالباً.

(قوله: على الكثير) وهو ما يكثر أن ينادى غير مضاف نحو: يا زيد، ويا رجل، لمعين. اهـ.

---

(١) سورة الزمر، الآية ١٦.
(٢) سورة الزخرف، الآية ٦٨.
(٣) سورة الزمر، الآية ٥٣.
(٤) سورة الحاقة، الآية ٢٩.
(٥) سورة يوسف، الآية ٨٤.

وإن تـقـل يـا هـذه أو يـا هـذا فـحـذف يـا مـمـتـنـع يـا هـذا)

يجوز حذف حرف النداء وهو (يا) خاصة اختصاراً نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[1]، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[2]، ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾[3].

ويمتنع حذفه في ثمان مسائل ذكرها ابن هشام في «التوضيح» (منها: اسم الله) إذا لم تلحقه الميم نحو: يا ألله. ومنها النكرة مقصودة كانت نحو: (يا رجل لمعين). أو غير مقصودة نحو: يا رجلاً خذ بيدي. ومنها ما ذكره الناظم وهو اسم الإشارة نحو: يا هذا ويا هؤلاء.

وجوّز الكوفيون حذفه مع المقصودة، واسم الإشارة لحديث: «ثوبي حجر»، واشتدي أزمة تنفرجي. وقوله:

(لـمـثـلـك) هـذا لـوعـة وغـرام

ونحو: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[4]. والمانع حمل ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر، وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ، وأما حذف المنادى وإبقاء حرف النداء ففيه خلاف، جزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعاء، وخرّج عليه قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[5]. وقول الشاعر:

يـا لـعـنـة الـلّـه والأقـوام كـلـهـم والصالحين على سمعان من جلوى

أي: يا قوم، أو يا هؤلاء.

(قوله: منها اسم الله) لأنه على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف إنما يكون لدليل اهـ.

(قوله: يا رجل لمعين) لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أدوات التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأدوات. اهـ.

(قوله: لمثلك إلخ) صدره:

إذا أهـمـلـت عـيـنـي لـهـا قـال صـاحـبـي

---

(١) سورة يوسف، الآية ٢٩.
(٢) سورة آل عمران، الآية ٨.
(٣) سورة الرحمٰن، الآية ٣١.
(٤) سورة البقرة، الآية ٨٥.
(٥) سورة النمل، الآية ٢٥.

(باب الترخيم)

(وإن تشاء الترخيم في حال النداء فاخصص به المعرفة المنفردا
واحذف إذا رخمت آخر اسمه ولا تغير ما بقي عن رسمه
تقول: يا طلح ويا عام اسمعا كما تقول في سعاد: يا سعا)

الترخيم هو حذف بعض الكلمة تخفيفاً على وجه مخصوص، وهو ثلاثة أنواع: ترخيم نداء، وترخيم ضرورة، وترخيم تصغير. والمراد هنا الأول.

ثم المنادى إما أن يكون مختوماً بتاء التأنيث أو مجرداً عنها.

فالأول: يرخم مطلقاً أي سواء كان علماً أم لا مجاوزاً ثلاث أحرف أم لا. فتقول في ثبة وطلحة وفاطمة: يا ثب، ويا طلح، ويا فاطم.

والثاني: يرخم بشرط كونه معرفة، أي علماً مفرداً مجاوزاً ثلاثة أحرف وذلك نحو: حارث وجعفر وعامر وسعاد. فتقول: يا حار، ويا جعف، ويا عام، ويا سعا بحذف آخرها مع بقاء ما قبله في هذه الأمثلة وما قبلها على حاله كأن المحذوف منطوق به كما أشار إليه بقوله: ولا تغير ما بقي من رسمه. ويسمى هذا لغة من ينتظر وهو الأكثر في كلامهم فلا يرخم نحو: إنسان، مراداً به معين لأنه ليس علماً، ولا نحو عبد الله وشاب، قرناها لأنهما ليسا مفردين ولا نحو: زيد وعمرو وحكم، لأنها ثلاثية وأجاز بعضهم ترخيم نحو حسن وحكم مما هو ثلاثي محرك الوسط قياساً على إجرائهم نحو: سقر مجرى زينب في إيجاب منع الصرف. وعلى هذه اللغة تقول في ثمود يا ثمو، ببقاء الواو على صورتها من غير إبدال لأنها في حشو الكلمة لنية المحذوف في المرخم. وفي لغة أخرى أشار إليها بقوله:

(وقد أجيز الضم في الترخيم فقيل: يا عام بضم الميم)

أي يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف فيجعل الباقي كأنه اسم تام لم يحذف منه شيء فيبنى على الضم فتقول في طلحة وعامر وجعفر: يا طلح ويا عام ويا جعف، بضم آخرها. وتقول في ثمود يا ثمي، بقلب الضمة كسرة

والواو ياء لتطرفها بعد ضمة، ولا يجوز إبقاؤها لأنه يؤدي إلى عدم النظير إذ ليس لنا اسم معرف آخره واو لازمة قبلها ضمة. وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر، والمحذوف للترخيم إما حرف واحد كما مر أو حرفان. وإليه أشار بقوله:

(وألق حرفين بلا غفول ... من وزن فعلان ومن مفعول
وتقول في مروان يا مرو اجلس ... ومثله يا منص فافهم وقس)

أي احذف الحرف الأخير وما قبله مما استكمل شروط الترخيم وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً مكملاً أربعة فصاعداً قبله حركة من جنسه كما مثل سواء كان على وزن فعلان أم مفعول أم لا فتقول في سلمان وعثمان ومسكين: يا سلم، ويا عثم، ويا مسك. وفي منصور على لغة من ينتظر: يا منص، ببقاء ضمة الصاد، وعلى اللغة الأخرى: يا منص بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بخلاف نحو: سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون، فلا يحذف منه حرفان بل حرف واحد.

(ولا ترخم هند في النداء ... ولا ثلاثياً خلا من هاء
وإن يكن آخره هاء فقل ... في هبة يا هب من هذا الرجل)

أشار إلى أن الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث لا يرخم سواء كان مسماه مؤنثاً كهند أو مذكراً كزيد، لأنه إجحاف به بخلاف نحو هبة مما فيه تاء التأنيث فيجوز ترخيمه علماً كان أم لا، تقول في هبة: يا هب، وفي ثبة، وهي الجماعة: يا ثب أقبلي. وقد علم هذا مما قدمناه ومر أيضاً عن بعضهم جواز ترخيم نحو حسن إجراء لهم جرى سقر.

(وقولهم في صاحب يا صاح ... شذ لمعنى فيه باصطلاح)

هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: قد علم من كلامه أنه لا يرخم إلا العلم أو ما فيه تاء التأنيث فلم رخم صاحب مع أنه نكرة؟ فأجاب بأنه شاذ وإنما رخموه لمعنى فيه وهو كثرة استعماله في كلامهم كالعلم فعومل معاملته.

(باب التصغير)

(وإن ترد تصغير الاسم المحتقر إما لتهوان وإما لصغر
فضم مبدأه لهذي الحادثة وزده ياء تبتديها ثالثة
وتقول في فلس: فُلَيْس يا فتى وهكذا كل ثلاثي أتى)

التصغير من خواص الاسم المتمكن، فلا يصغر الفعل ولا الحرف ولا الاسم المبني، وشذ تصغير نحو ذا والذي كما سيأتي؛ وله فوائد، فتارة يصغر الاسم للإهانة أي لتحقير شأنه كجبيل، أو ذاته كطفيل. وهذا هو المراد بقوله: وإما لصغر وتارة للتقليل كدريهمات، وتارة للتقريب إما لزمانه كبعيد العصر، أو لمكانه كدوين السماء أو منزلته كصديقي، وتارة للتعطف كيا أخي ويا حبيبي، قيل: وللتعظيم كقوله:

دويهية تصفر منها الأنامل

ورده المانع إلى تصغير التقليل، فإن الداهية إذا عظمت أسرعت فقلت مدتها.

إذا علمت ذلك وأردت تصغير الاسم لشيء من ذلك فضم مبدأه أي أوله وافتح ثانيه وزد بعد ثانيه ياء ساكنة تسمى ياء التصغير لتكون ثالثة فيكون وزنه فعيلاً، واقتصر على ذلك إن كان الاسم ثلاثياً كفليس في فلس، وإن كان رباعياً فأكثر فافعل به ذلك واكسر ما بعد الياء كدريهم في درهم وعصيفير في عصفور.

فأبنية التصغير ثلاثة: فعيل وفعيعل وفعيعيل، فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني كصرد، قدرت الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر كما في فلك مفرداً وجمعاً. قاله ابن إياز.

(وإن يكن مؤنثاً أردفته هاء كما تلحق لو وصفته
فصغر النار على نويرة كما تقول ناره منيرة)

إذا كان الثلاثي مؤنثاً بلا علامة لحقته تاء التأنيث غالباً عند تصغيره بشرط

أمن اللبس كما تلحق بصفته لأن المصغر في معنى الموصوف كنار وسن ودار وأذن، فتقول: نويرة وسنينة ودويرة وأذينة. وشمل كلامه ما هو ثلاثي في الأصل كيد، تقول فيه: يدية، بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي كزينب وسعاد وما فيه ألف التأنيث كحبلى وصحراء فإن التاء لا تلحق ذلك. ومثله الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس كخمس ونحوه في عدد المؤنث إذ لو لحقته لالتبس بعدد المذكر وكشجر وبقر إذ لو لحقته لالتبس بتصغير شجرة وبقرة، فإن سمي به مذكر كأذن علم لرجل فالجمهور على أنه لا تلحقه التاء إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير. وذهب يونس إلى أنها تلحقه اعتباراً بأصله محتجاً بقولهم: عروة بن أذينة، ومالك بن نويرة، وعيينة بن حصن، وفيه نظر.

(وصغر الباب فقل بويب والناب إن صغرته نييب
لأن باباً جمعه أبواب والناب أصل جمعه أنياب)

إذا كان ثاني الثلاثي منقلباً عن لين رددته في التصغير إلى أصله لأن التصغير كالجمع يردّ الأشياء إلى أصولها، فيقال في باب بويب، لأن ألفه بدل من واو بدليل جمعه على أبواب وأصله بوب قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويقال في ناب الضرس: نييب، لأن ألفه بدل من ياء بدليل جمعه على أنياب، وأصله نيب قلبت ياؤها ألفاً كما تقدم. وإنما يرجع فيهما إلى الأصل لزوال موجب البدل وهو انفتاح ما قبل حرف العلة فإن جهل أصل الألف ردت إلى الواو كعاج وصاب اسم لنبت كريه الطعم، فتقول: عويج وصويب، ويقال في ثوب وبيت ثويب وبييت بلا قلب بخلاف نحو ريح وقيمة فيقال فيهما: رويح وقويمة بالواو لأنها الأصل المنقلب عنه، وشذ في نحو عيد عييد لأنه من عاد يعود. وإنما قالوا ذلك كراهية التباسه بتصغير عود. وإذا كان ثالث الثلاثي ألفاً كفتى وعصى أو واواً كدلو وجب قلبه ياء وإدغام ياء التصغير فيها، فيقال: فتي وعصي ودلي، ولم يتعرض له في النظم.

ولما فرغ من تصغير الثلاثي المجرد أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه فقال:

(وفاعل تصغيره فويعل كقولهم في راجل رويجل)

أي إذا كان ثاني الثلاثي المزيد عليه ألفاً زائدة فيصغر على فويعل بقلب ألفه واواً لانضمام ما قبلها فتقول في ضارب وعامر وصاحب: ضويرب وعويمر وصويحب، ومثله نحو آدم مما ألفه مبدلة من همزة لكراهية اجتماع همزتين فتقول في تصغيره أويدم كما تقول في جمعه أوادم. وأما الرباعي المجرد فإنه يصغر على فعيعل كجعيفر ودريهم في تصغير جعفر ودرهم، ولم يتعرض له في النظم.

(وإن تجد من بعد ثانيه ألف فاقلبه ياء أبداً ولا تقف

تقول: كم غزيل ذبحت وكم دنينير به سمحت)

إذا صغر ما ثالثه أو رابعه ألف وجب قلب ألفه ياء وإدغام ياء التصغير فيها وذلك نحو كتاب وغلام وغزال ومفتاح ودينار ومثقال، فتقول فيها: كتيب وغليم وغزيل ومفيتيح ودنينير ومثيقيل، ومثله ما ثالثه أو رابعه واو كعمود وعصفور فيقال فيها: عميد وعصيفير بالقلب.

(وقل سريحين لسرحان كما تقول في الجمع سراحين الحمى

ولا تغير في عثيمان الألف ولا سكيران الذي لا ينصرف

وهكذا زعيفران فاعتبر به السداسيات وافقه ما ذكر)

إذا صغر ما جاء على وزن فعلان فإن كان يجمع على فعالين كسرحان وسلطان قلبت ألفه ياء كما تقلبها في جمعه، لأن التكسير والتصغير أخوان فتقول: سريحين وسليطين، وإن كان لا يجمع على ذلك لم تغير ألفه اسماً كان أو صفة كعثمان وعمران وسكران فتقول فيها: عثمان وعميران وسكيران، ومثله نحو زعفران مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف فإنه إذا صغر لا يغير ألفه فتقول فيه زعيفران، وقس عليه كل سداسي آخره ألف ونون كثعلبان ومرطبان، وهذا معنى قوله فاعتبر به السداسيات.

(واردد إلى المحذوف ما كان حذف من أصله حتى يعود منتصف

كقولهم في شفة شفيهة والشاة إن صغرتها شويهة)

إذا صغر ما حذف منه حرف وجب رد المحذوف إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين مذكراً كان كأب وأخ أو مؤنثاً كيد وشفة محذوف الفاء

والعين واللام، فتقول في تصغير كل وخذ وعد أعلاماً أكيل وأخيذ ووعيد بردّ الفاء، وفي مذ علما وسنة منيذة وسنيهة بردّ العين، وفي أب وأخ وشفة وشاة أبي وأخي وشفيهة وشويهة برد اللام. وإنما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعيل فيكون رباعياً له نصف صحيح فإن بقي بعد الحذف على أكثر من حرفين صغر على لفظه ولم يحتج إلى رد المحذوف لأن بناء فعيل يمكن بدونه كما يؤخذ من التعليل كقولك في (هار)، و(شار)، وخير: هوير وشوير وخيير وشرير، وإذا صغر نحو أخت وبنت رد إليهما المحذوف كما في شفة، فتقول: أخية وبنية، ولا يعتد بالتاء كما لا يعتد بهمزة الوصل في نحو اسم وابن.

(وألق في التصغير ما يستثقل · زائده أو ما تراه يثقل
والأحرف التي تزاد في الكلم · مجموعها قولك يا هول استنم
تقول في منطلق مطيلق · فافهم وفي مرتزق مريزق
وقيل في سفرجل سفيرج · وفي فتى مستخرج مخيرج)

قد سبق أن للتصغير ثلاثة أبنية: فعيل وفعيعل وفعيعيل، فالأول للثلاثي المجرد، والثاني للرباعي المجرد، والثالث للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد كمصباح. فإذا كان الاسم خماسياً مجرداً من الزيادة أو مزيداً فيه حرف ولم يكن قبل آخره حرف مد فاحذف في التصغير من الأول آخره ومن الثاني زائده

(قوله: هار) أصله هائر، هاره بالأمر هوراً أزنه، وبكذا ظنه به والاسم منهما الهورة بالضم وعن الشيء صرفه وعلى الشيء حمله عليه. والقوم قتلهم وكب بعضهم بعض والرجل غشه والشيء حرزه وفلاناً صرعه كهوره. والبناء هدمه فهار ورجل هار. اهـ قاموس. وهار وهيار ضعيف اهـ. ويقال أيضاً: زن عصبه ييس وفلان بخير أو شر ظنه به كأزنه وأزنته بكذا اتهمته به اهـ قاموس.

(قوله: شار) أصله شاير، شار العسل شوراً وشياراً وشيارة ومشاراً ومشارة، استخرجه من الوقبة، والشور العسل المشور. اهـ قاموس.

الوقبة: نقرة في الصخرة يجتمع فيها الماء كالوقب أو نحو البئر في الصفا تكون قامة أو قامتين وكل نقرة في الجسد كنقرة العين والكتف. اهـ قاموس.

ليعود رباعياً فيتوصل إلى بناء فعيعل فتقول في نحو سفرج ومدحرج: سفيرج ودحيرج، لأن بقاءهما يستثقل فإن اشتمل الاسم على زيادتين ولإحداهما مزية على الأخرى حذفت الأخرى كمنطلق فتقول فيه مطيلق، بحذف النون دون الميم لتصدرها ولدلالتها على معنى اسم الفاعل وهكذا تقول في مرتزق مريزق بحذف التاء دون الميم لما سبق، وإذا صغر السداسي حذف منه حرفان من حروف الزيادة ليتوصل إلى بناء فعيعل كمستخرج فتقول فيه: مخيرج بحذف السين والتاء.

وقد بيّن الناظم حروف الزيادة وهي عشرة في قوله: يا هول استنم، أي اسكن، وجمعها بعضهم في أمان وتسهيل وبعضهم في تسهيل ومناء. ومعنى كونها زائدة أن الحروف الزائدة على الأصول لا تكون إلا منها لا بمعنى أنها لا تكون إلا زائدة أبداً لأنها قد تكون أصولاً. ولمعرفة الزائد من الأصول ضابط مذكور في علم التصريف.

(وقد تزاد الياء للتعويض والجبر للمصغر المهيض
كقولهم إن المطيليق أتى وأحب السفيريج إلى فصل الشتا)

يعني أنه يجوز أن يعوّض مما حذف منه حرف أصلي أو زائد أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر جبراً له وليتوصل بذلك إلى بناء فعيعيل فتقول في منطلق وسفرجل: مطيليق وسفيريج وفي مستخرج مخيريج. وفهم من قوله: وقد تزاد قلة ذلك وأنه غير لازم وأنه لا يخل ببناء التصغير بخلاف بقاء الزائد. والمهيض: المكسور، اسم مفعول من هاض العظم إذا كسر.

(وشذ مما أصله ذياً . تصغير ذا ومثله الذيا)

قد سبق أن التصغير من خواص الاسم المتمكن، فالأصل أن لا يدخل غير المتمكن لكنهم خالفوا هذا الأصل فصغروا شذوذاً أسماء الإشارة والموصول لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها، فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف بها قاعدة التصغير فترك أولها على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير وزيد في آخرها ألف عوضاً عما فاتها من ضم الأول فقالوا في ذا وتا: ذيا وتيا، وفي الذي والتي: اللذيا واللتيا.

وقد سمع التصغير في خمسة ألفاظ من أسماء الإشارة ذا، وتا، وذان، وتان، وأولى. فيقال: ذيان، وتيان، وأوليا، بالقصر أو المد (على اللغتين) وسمع أيضاً في خمسة ألفاظ من أسماء الموصولات الذي والتي وتثنيتهما وجمع الذي فيقال: اللذيان واللتيان واللذيون بضم ما قبل الواو رفعاً وبكسره جراً ونصباً عند سيبويه. وقد صغر أيضاً أفعل في التعجب وكذا المركب المزجي كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما، وتصغيرهما (تصغير التمكن).

(وقولهم أيضاً أنيسيان شذ كما شذ مغيربان
وليس هذا بمثال يحذى فاتبع الأصل ودع ما شذا)

مما خرج عن القياس فصغر شذوذاً قولهم في إنسان وليلة: أنيسيان ولييلية، بزيادة الياء فيهما وقياسهما نييسان ولييلة. وفي مغرب وعشاء مغيربان وعشيان بزيادة ألف ونون. وقياسهما مغيرب وعشى. وفي رجل رويجل وقياسه رجيل، وفي صبية وغلمة وبنون أصيبية وأغيلمة وأبينون بزيادة الهمزة في أولها، وقياسه صبية وغليمة وبنيون. فذه تحفظ ولا يحذى عليها، أي لا يقاس.

(قوله: على اللغتين) يقال فيه: هلا بإبدال الهمزة هاء، وأولاء بضم الهزمتين، وأولاء بالكسر والتنوين، وأولاء بإشباع الضمة قبل الواو، وهؤلاء بالهاء، وأولى بالقصر والتشديد. وهذه الألفاظ يشار بها إلى القريب. اهـ علوي.

(قوله: تصغير التمكن) تقول: ما أحيسنه، وبعيلبك، وسيبويه. اهـ سجاعي.

(باب النسب)

(وكل منسوب إلى اسم في العرب ... أو بلدة تلحقه ياء النسب
تشدّ الياء بلا توقف ... من كل منسوب إليه فاعرف
وإن يكن في الأصل هاء فاحذف ... كمثل مكيّ وهذا حنفي
تقول قد جاء الفتى البكري ... كما تقول الحسن البصري)

إذا أريد النسب إلى أب أو قبيلة أو بلدة أو صنعة زيد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسور ما قبلها فتصير حرف إعراب فيقال في النسب إلى دمشق دمشقي، وإلى قريش قرشي. وإنما كانت الياء مشددة لتدل على نسبته إلى المجرد عنها، وكسر ما قبلها تشبيهاً بياء الإضافة، وهذا أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه إذ تلحقه ثلاثة تغيرات: لفظي، وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها. ومعنوي، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له. وحكمي، وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة كمررت برجل قرشي أبوه، كأنك قلت منسوب إلى قريش أبوه. ويطرد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقاً وإذا كان آخر المنسوب إليه تاء التأنيث وجب حذفها للنسب فيقال في مكة مكي، وفي البصرة بصري، حذراً من اجتماع تائي تأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو مكية وبصرية، إذ لو بقيت لقيل مكتية وبصرتية. قال أبو حيان: وقول الناس درهم خليفتي لحن، ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً نحو: قرقريّ في قرقرى، وحثيثيّ في حثيثى، أو رابعة في اسم متحرك الثاني كجمزي في جمزى، فإن كان ساكناً كحبلى فحكم ذلك ما أشار إليه مع غيره بقوله:

(وإن يكن مما على وزن فتى ... أو وزن دنيا أو على وزن متى
فأبدل الحرف الأخير واواً ... وعاص من ماري ودع من ناوي
تقول: هذا علوي معرق ... وكل لهو دنيويّ مويق)

يعني إذا كان المنسوب إليه ثلاثياً مقصوراً قلبت ألفه واواً سواء كانت بدلاً منها كعصا أو من الياء كفتى، أو مجهولة كمتى. فتقول: عصويّ وفتويّ ومتويّ. وإنما قلبت في فتى واواً وإن كان أصلها ياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات. وأما نحو دنيا كحبلى مما هو رباعي مقصور ثانيه ساكن فيجوز في ألفه الحذف والقلب فتقول: دنيي وحبلي ودنيوي وحبلوي، والحذف أرجح. وليس القلب متعيناً كما توهمه عبارة الناظم.

ويقال في النسب إلى فعيل معتل اللام كغني وعليّ غنوي وعلوي بحذف الياء الأولى وفتح ما قبلها وقلب الثانية واواً أي بعد قلبها ألفاً.

ومنه قول الناظم: هذا علوي، نسبة إلى عليّ ولا إلى علا كما توهمه عبارته أيضاً.

وإذا نسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤه ثالثة كشج وعم فتح ما قبلها وقلبت واواً فتقول: شجوي وعموي.

وإن كانت رابعة كقاضي جاز حذفها وقلبها واواً والحذف أحسن فتقول في قاض قاضي وقاضوي.

وإن كانت خامسة فصاعداً وجب حذفها كمعتديّ في معتد، ومستعليّ في مستعل.

وإذا نسب إلى الممدود فإن كانت همزته للتأنيث قلبت واواً كصحراوي، أو أصلاً سلمت من القلب غالباً نحو: قرائي في قراء، وهو الرجل الناسك، أو بدلاً من أصل نحو كساء، جاز الوجهان نحو كسائي وكساوي بالواو رجوعاً إلى الأصل.

وإذا نسب إلى المركب فإن كان التركيب إسنادياً كتأبط شراً أو مزجياً كبعلبك نسب إلى صدره فتقول: تأبطي وبعليّ، وكذا إذا كان إضافياً كامرئيّ في امرىء القيس إلا إذا كان الإضافي كنية كأبي بكر وأم كلثوم، أو معرّفاً صدره بعجزه كابن عمرو ابن الزبير، فإنك تنسبه إلى عجزه فتقول: بكري وكلثومي وعمري وزبيري وهو مما ألحق بهما ما خيف فيه لبس كقولهم في عبد الأشهل: أشهلي، وفي عبد مناف: منافي.

(وانسب أخا الحرفة كالبقال ومن يضاهيه إلى فعال)

أي قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على فعال وذلك غالب في الحرف كبزاز ونجار وعطار. وشذ قوله:

(وليس بذي سيف) وليس بنبّال

أي بذي نبل، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1] وقد يصاغ أيضاً على فاعل أو فعل بمعنى ذي كذا فالأول كتامر ولابن وطاعم وكاس، والثاني كطعم ولبن ونهر. قال الشاعر:

(لست بليلي) ولكني نهر

أي عامل في النهار. وهذه الأبنية ليست مقيسة وإن كان بعضها كثيراً. هذا مذهب سيبويه.



(قوله: وليس بذي سيف إلخ) صدره:

وليس بذي رمح فيطعنني به

(قوله: لست بليلى إلخ) تمامه:

لا أدلج الليل ولكن ابتكر

---

(١) سورة فصلت، الآية ٤٦.

(باب التوابع)

(والعطف والتوكيد أيضاً والبدل   توابع يعربن إعراب الأول
وهكذا الوصف إذا ضاهى الصفة   موصوفها منكراً أو معرفة)

التوابع جمع تابع، وهو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر.

وهو أربعة: عطف وتوكيد ونعت وبدل.

ومن فصل في العطف جعل التوابع خمسة، ومن فصل في التوكيد جعلها ستة.

والأولى أن يبدأ منها بالنعت ثم البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق لأنها إذا اجتمعت في التبعية رتبت كذلك كما في التسهيل.

والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل فالعامل فيه مقدر وكلها تعرب بإعراب ما قبلها كما أشار إلى ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قوله:

(تقول خلّ المزح والمجونا   وأقبل الحجاج أجمعونا)

(مثال للعطف)

ومثال للتوكيد. واستفيد منه جوازاً التوكيد بأجمع غير تقدم كل: وأمر بزيد رجل ظريف، مثال للبدل، واستفيد منه جوازاً إبدال النكرة من المعرفة: واعطف على سائلك الضعيف، مثال للوصف.

وأفهم قوله أولاً: وهكذا الوصف، إلى آخره، أن المعرفة لا تنعت بنكرة ولا العكس وهو كذلك، وقد اختصر الناظم أحكام هذه التوابع ولا بأس بذكر جمل منها، فنقول:

أما العطف فهو قسمان: عطف نسق وسيأتي، وعطف بيان وهو تابع جامد موضح أو مخصص لمتبوعه. وشرطه موافقة متبوعه في تعريفه وتنكيره وتأنيثه وتذكيره وإفراده وتثنيته وجمعه، فهو كالنعت يوافق متبوعه في أربعة من عشرة

كما سيأتي، كـ: (أقسم) بالله أبو حفص عمر. وهذا خاتم حديد. ومنه نحو: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[1].

وأما التوكيد فهو قسمان أيضاً: توكيد لفظي، وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملة. وتوكيد معنوي، وهو اتباع الاسم المعرفة بألفاظ معلومة وهي النفس والعين وكلاً وكلتا وكل وأجمع وجمعاء (وجمعهما).

ولا بد من إضافة النفس والعين وكلاً وكلتا وكل إلى ضمير مطابق للمؤكد. وإذا اجتمعت النفس والعين وجب تأخير العين عنها كجاء زيد نفسه عينه، وإذا أكد بهما مثنى أو مجموع (أو ما في معناهما) جمعا على أفعل بضم العين، كجاء الزيدان أنفسهما وجاء الزيدون أنفسهم. ويؤكد بكلا وكلتا المثنى أو ما في معناه (إن صح) وقوع المفرد موقعه (واتحد معنى المسند) كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما، ويؤكد بكل غير المثنى إن كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه كجاء القوم كلهم، وبعت العبد كله والأمة كلها.

وأما البدل فهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة.

وهو أربعة أقسام: بدل كل من كل، وهو ما كان مدلوله مدلول الأول كجاء زيد أخوك، وسماه ابن مالك البدل المطابق لوقوعه فيما لا يطلق عليه

(قوله: أقسم إلخ) تمامه:

ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم إن كان فجر

(قوله: وجمعهما) فجمع أجمع أجمعون وجمع جمعاء جمع. اهـ.

(قوله: أو ما في معناهما) وهما المتعاطفان كجاء زيد وعمرو أنفسهما، وجاء زيد وعمرو وبكر أنفسهم.

(قوله: إن صح) فلا يقال: اختصم الزيدان كلاهما.

(قوله: واتحد معنى المسند) فلا يقال: مات زيد وعاش بكر كلاهما لاختلاف المسند.

---

(١) سورة النور، الآية ٣٥.

كل، وبدل بعض من كل وهو ما كان مدلوله جزء الأول كبعت نصفه وأكلت السمكة رأسها، (وبدل اشتمال) وهو ما كان بينهما تعلق بغير الكلية والجزئية. وكان البدل بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة لذكره نحو: سلب زيد ثوبه، وأعجبني بكر حسنه.

وبدل غلط، وهو ما لم يكن جامعاً للأمرين نحو: جاء زيد غلامه أو حماره، ولا يشترط في البدل موافقته للمبدل منه في التعريف والتنكير ولا في الإظهار والإضمار، فتبدل المعرفة من المعرفة ومن النكرة، والنكرة من النكرة ومن المعرفة، (ويبدل الظاهر من الظاهر)، (ومن المضمر)، (والمضمر من المضمر)، (وكذا من الظاهر) عند الجمهور. (ويبدل الجملة من الجملة) ومن المفرد.

وأما النعت فهو التابع المشتق أو المؤوّل به المباين للفظ منعوته. وفائدته: توضيح أو تخصيص أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد. ويتبع متبوعه في اثنين من خمسة حقيقياً كان أو سببياً في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير. وعلى هذه الخمسة اقتصر الناظم.

(قوله: ويبدل اشتمال) نحو: ﴿صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾[1]، ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[2]، ونحو: ﴿لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾[3]، ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ﴾[4].

(قوله: ويبدل الظاهر من الظاهر) نحو: جاء زيد عمرو.

(قوله: ومن المضمر) أي ويبدل الظاهر من المضمر نحو: ضربته زيداً.

(قوله: والمضمر من المضمر) نحو: رأيتك إياك.

(قوله: وكذا من الظاهر) أي وكذا يبدل المضمر من الظاهر نحو: رأيت زيداً إياه.

(قوله: ويبدل لجملة من الجملة) نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ﴾[5]، ﴿وَأَمۡدَدۡنَٰكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ﴾[6].

---

(١) سورة الأنعام، الآية ١٦١.
(٢) سورة الشورى، الآية ٥٣.
(٣) سورة النبأ، الآيتان ٣١، ٣٢.
(٤) سورة البقرة، الآية ٢١٧.
(٥) سورة الشعراء، الآية ١٣٢.
(٦) سورة الإسراء، الآية ٦.

ثم إن رفع ضمير المنعوت يتبع منعوته في اثنين أيضاً من خمسة في واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد وفرعيه، فيصير بهذا مع ما مر مطابقاً له في أربعة من عشرة ويسمى حينئذ حقيقياً وإن رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل الحالّ محله فيفرد لرفعه ذلك ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة أمهما، وبرجال قائم آباؤهم. ويسمى حينئذ سببياً. ويجوز قطع النعت إن علم منعوته بدونه إلى الرفع بتقدير هو، وإلى النصب بتقدير أعني مثلاً. وأما عطف النسق فهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها ويجري في الأسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله:

(والعطف قد يدخل في الأفعال كقولهم ثب واسم للمعالي)

أي يجوز أن يعطف الفاعل على الفعل كما يجوز ذلك في الاسم وذلك كثير لا قليل، لكن يشترط اتحاد زمانهما في المضي والاستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية نحو: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾[1]، ومنه نحو: ثب واسم للمعالي. وقد يقال: وهو من عطف الجمل أو اختلف نحو: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ﴾[2]، ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا ﴿١٠﴾﴾[3]. ويجوز أيضاً عطف الاسم على الفعل وبالعكس، وعطف المفرد على الجملة وبالعكس في الأصح بالتأويل بأن يكون الاسم يشبه الفعل والجملة في تأويل المفرد نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾[4]، ﴿وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[5]، ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾﴾[6]، ﴿فَأَثَرْنَ﴾[7]، ونحو: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾[8].

(وأحرف العطف جميعاً عشرة محصورة مأثورة مشتهرة
الواو والفاء وثم للمهل ولا وحتى ثم أو وأم وبل
وبعدها لكن وإما إن كسر وجاء في التخيير فاحفظ ما ذكر)

---

(١) سورة الفرقان، الآية ٤٩.
(٢) سورة الفرقان، الآية ١٠.
(٣) سورة الفرقان، الآية ١٠.
(٤) سورة الأنعام، الآية ٩٥.
(٥) سورة يونس، الآية ٣١.
(٦) سورة العاديات، الآية ٣.
(٧) سورة العاديات، الآية ٤.
(٨) سورة يونس، الآية ١٢.

ذكر في هذه الأبيات أن حروف العطف عشرة محصورة بالعدد منقولة عن العرب مشتهرة عند علماء هذا الفن، ولعله قصد بذلك الرد على من أنكر أن إما المسبوقة بمثلها عاطفة وأن العطف بالواو التي قبلها. ونقل عن ابن عصفور دعوى الإجماع على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، وإنما ذكرت في باب العطف لمصاحبتها لحرفه.

وحروف العطف قسمان: قسم يقتضي التشريك في الإعراب والحكم، وهو سبعة: الواو والفاء وثم وحتى وأو وإما وأم. وقسم يقتضي التشريك في الإعراب فقط، وهو ثلاثة: بل ولكن ولا. وإنما تعددت حروف العطف لتعدد معانيها، فالواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم لا تفيد ترتيباً ولا معية بدليل صحة نحو: اشترك زيد وعمرو، (فيعطف بها سابق)، (ولاحق)، (ومصاحب). والفاء للترتيب والتعقيب فيعطف بها لاحق متصل نحو: تزوج زيد فولد له، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته. وثم، للترتيب والمهلة أي التراخي في الزمان فيعطف بها لاحق منفصل نحو: غاب زيد ثم حضر، ويعطف بلا بعد مثبت لنفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوّها نحو: زيد كاتب لا شاعر، ويعطف بحتى بعض على كل ولو تقديراً نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. وقوله:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

أي ألقى ما يثقله حتى نعله. ولا يكون المعطوف بها إلا اسماً ظاهراً غاية لما قبلها في شرف أو إهانة أو قوة أو ضعف نحو: مات الناس حتى الأنبياء،

(قوله: فيعطف بها سابق) نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾[1].

(قوله: ولاحق) نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾[2].

(قوله: ومصاحب) نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾[3].

---

(١) سورة الشورى، الآية ٣.
(٢) سورة الحديد، الآية ٢٦.
(٣) سورة العنكبوت، الآية ١٥.

وغلبك الناس حتى النساء. وقوله:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

ويعطف بأو لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدة بعد الطلب إما التخيير بين المتعاطفين نحو: تزوج زينب أو أختها. أو الإباحة نحو: تعلم فقهاً أو نحواً. والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير وبعد الخبر إما الشك من المتكلم كجاء زيد أو عمرو، أو التشكيك للسامع أي إيقاعه في الشك. ويعبر عنه بالإيهام نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[1]. أو التقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف. أو الإضراب نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾[2]. ومثل أو في إفادة ما تقدم سوى الإضراب إما المقرونة بالواو المسبوقة بمثلها.

واقتصر الناظم على التخيير لكونه أشهر معانيها وقيدها بقوله: وإما إن كسر للاحتراز عن أما المفتوحة فإنها غير عاطفة بل حرف متضمن لمعنى الشرط مؤول عند سيبويه بمهما يكن من شيء. ويعطف بأم بعد همزة التسوية نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[3]، وبعد همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو: أزيد عندك أم عمرو، والمعنى: أيهما عندك. ولهذا يجاب بتعيين أحدهما لا بعندي أحدهما لأنه معلوم للسائل، وتسمى حينئذ متصلة فإن وقعت بعد غير ذلك كانت منقطعة بمعنى بل مختصة بالجمل نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[4] أي بل هل. ويعطف ببل بعد النفي أو النهي لتقرير حكم متلوها وإثبات نقيضه لتاليها نحو: ما جاءني زيد بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً. ومثلها في ذلك لكن، ويشترط في العطف بها إفراد معطوفها ووقوعه بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو فإن تلتها جملة أو تلت واواً ووقعت بعد إثبات فهي حرف ابتداء، وإن وقعت بل بعد الإيجاب كانت لنقل الحكم من متلوها وصيرورته كالمسكوت عنه وإثباته لتاليها نحو: جاءني زيد بل عمرو، واضرب زيداً بل بكراً.

---

(١) سورة سبأ، الآية ٢٤.
(٢) سورة الصافات، الآية ١٤٧.
(٣) سورة البقرة، الآية ٦.
(٤) سورة الرعد، الآية ١٦.

(باب ما لا ينصرف)

(هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف　　فجرّه كنصبه لا يختلف
وليس للتنوين فيه مدخل　　لشبهه الفعل الذي يستثقل)

الاسم المعرب إما منصرف أو لا، فالمنصرف ما دخله الصرف أي تنوين التمكين وجرّ بالكسرة، وغير المنصرف ما منع منهما وجر بالفتحة، والغالب في الأسماء أن تكون مصروفة كما يومىء إليه بقوله: هذا وفي الأسماء ما لا ينصرف، أي خذ هذا المذكور من الإعراب فإنه حكم غالب الأسماء، وفي الأسماء ما لا ينصرف وحكمه أن نصبه وجره بالفتحة لا يختلفان، وإنما منع من التنوين والجر بالكسرة لشبهه بالفعل لكونه فرعاً من جهتين بوجود علتين فيه أو ما في معناهما، كل واحدة فرع لشيء كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: اشتقاقه من الاسم وافتقاره إليه. فلما شابهه في ذلك ثقل فحمل عليه في الحكم فمنع مما منع منه الفعل وهو الجر والتنوين. وعلل منع الصرف تسعة يجمعها قوله:

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة　　ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وتسمية كل واحدة منها علة بمعنى أن لها مدخلاً في العلية، ففيه تجوّز. والعلة في الحقيقة مجموع شيئين منها أو ما قام مقام ذلك.

واعلم أن ما لا ينصرف قسمان: قسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة وهو خمسة أنواع. وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع. فمجموع الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعاً، وبدأ منها بالقسم الأول فقال:

(مثاله أفعل في الصفات　　كقولهم أحمر في الشيات)

أي مثال ما لا ينصرف ما جاء على وزن أفعل من الصفات كأحمر وأبيض في الشيات أي في الألوان، وأفضل وأحسن في غيرها، والمانع له من الصرف الصفة ووزن الفعل لكن يشترط فيه بالنسبة إلى الصفة أمران، أحدهما: أن يكون وصفاً في الأصل بأن يكون من أول الأمر دالاً على الوصفية ليخرج ما وضع

اسماً للعدد ثم عرضت له الوصفية ولهذا صرف أربع في نحو: مررت بنسوة أربع، لأنه وضع اسماً للعدد فلم يلتفت إلى ما طرأ له من الوصفية.

والثاني: أن لا يقبل التاء إما لأنه لا مؤنث له كأكمر، لعظيم الكمرة. وآدر، لمن بخصيته نفخ، أوله مؤنث لكنه على وزن فعلاء أو فعلى كأحمر وحمراء وأفضل وفضلى بخلاف نحو أرمل فإنه يقبل التاء فيقال: أرملة، فهو منصرف. وأما أدهم وأرقم وأبطح ونحوها فغير مصروفة كما يعلم مما مر فإنها وضعت صفات فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية، وربما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها.

(أو جاء في الوزن مثال سكري أو وزن دنيا أو مثال ذكري)

هذا هو النوع الثاني من القسم الأول، وهو مما جاء مماثلاً في وزنه، فعلى مثلث الفاء كسكري ودنيا وذكري ونحو ذلك مما آخره ألف التأنيث المقصورة نكرة كانت كما تقدم أو معرفة كرضوى مفرداً كما مر أو جمعاً كجرحى جمع جريح اسماً كما مر أو صفة كحبلى، والمانع له من الصرف ألف التأنيث وحدها. وإنما استقلت بالمنع لأنها زيادة دالة على التأنيث لازمة لبناء ما هي فيه وكونها للتأنيث علة ولزومها لبناء ما هي فيه حتى كأنها من أصول الكلمة بمنزلة علة أخرى بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدّرة الانفصال.

(أو وزن فعلان الذي مؤنثه فعلي كسكران فخذ ما أنفثه)

هذا هو النوع الثالث، وهو مما جاء مماثلاً في وزنه فعلان بفتح أوله بشرط كونه وصفاً في الأصل وكونه غير قابل التاء إما لأنه لا مؤنث له كلحيان لكثير اللحية، ورحمان أوله مؤنث لكن على فعلي كسكران وغضبان. والمانع له من الصرف الصفة وزيادة الألف والنون، ومن اشترط وجود فعلي كالناظم صرف نحو رحمان لانتفاء وجود فعلي.

قال صاحب «المتوسط»: والحق انتفاء وجود فعلانة لأن وجود فعلي ليس شرطاً بالذات بل لكونه مستلزماً لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات، انتهى.

فلو كان فعلان غير صفة كسرحان أو وصفيته عارضة كصفوان بمعنى قاس، أو مؤنثه على فعلانة كندمانة، انصرف. وقوله: ما أنفثه، أي ما ألفظه

لك من فمي؛ ومن النوع الثاني ما أشار إليه بقوله:

(أو وزن فعلاء وأفعلاء كمثل حسناء وأنبياء)

أي أو جاء مماثلاً في وزنه فعلاء كحسناء أو أفعلاء كأنبياء ونحوهما مما فيه ألف التأنيث الممدودة نكرة كحمراء، أو معرفة مفرداً أو جمعاً اسماً أو صفة، ومنه: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾[1] إذ أصله فعلاء بخلاف: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ﴾[2]. والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة واستقلت بالمنع لما تقدم. وأشار إلى الرابع بقوله:

(أو وزن مثنى وثلاث في العدد فاصغ يا صاح إلى قول السدد)

أي أو جاء مماثلاً في وزنه مفعل بفتح أوله أو فعال بضم أوله من الواحد إلى الأربعة باتفاق، ومن الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك وجماعة كموحد وأحاد ومثنى وثلاث وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة. وأصل جاءني القوم أحاد جاءوا واحداً واحداً وكذا الباقي. ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتاً نحو: ﴿أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾[3] مثنى وثلاث ورباع، أو أخباراً نحو: صلاة الليل، مثنى مثنى، أو أحوالاً نحو: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[4]. والمانع لهذا النوع من الصرف الصفة والعدل، وإذا سمي بهذا النوع كمثنى وثلاث بقي على منع صرفه كما اقتضاه كلامه فيما بعد خلافاً للأخفش وأبي العباس لأن الصفة وإن زالت بالتسمية خلفتها العلمية والعدل باق فما يوجد في بعض النسخ بدل قوله: فاصغ، إلى آخره.

إذ ما رأى صرفها قط أحد

فيه نظر بالنسبة إلى نفي الخلاف، والإصغاء استماع القول، والسدد الصواب، وإضافة القول إليه من باب إضافة الموصوف إلى الصفة، ويا صاح: منادى مرخم. وأشار إلى الخامس بقوله:

(وكل جمع بعد ثانيه ألف وهو خماسي فليس ينصرف

---

(١) سورة المائدة، الآية ١٠١.
(٢) سورة النجم، الآية ٢٣.
(٣) سورة فاطر، الآية ١.
(٤) سورة النساء، الآية ٣.

وهكذا إن زاد في المثال نحو دنانير بلا إشكال)

أي وكل جمع خماسي أو سداسي موازن مفاعل أو مفاعيل في كون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن وما يلي الألف مكسور لفظاً أو تقديراً، فإنه لا ينصرف كمساجد ومصابيح. ولا يشترط أن يكون أوله ميماً كدراهم ودواب لأن المعتبر موافقته لمفاعل أو مفاعيل في الهيئة لا في الحروف. ويسمى الجمع المتناهي والجمع الذي لا نظير له في الآحاد. وإنما استقل بالمنع لقيام الجمع فيه مقام علتين فكونه جمعاً علة وخروجه عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة أخرى لأن هذين الوزنين يختصان بالجمع أو بما نقل عنه كحضاجر للضبع. وإذا كان هذا الجمع معتل الآخر كجوار وغواش أجري في الرفع والجر مجرى المنقوص المنصرف كقاض في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾[1]، ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ﴾[2]، وفي النصب مجرى الصحيح كدراهم في سلامة آخره وظهور فتحه من غير تنوين نحو: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾[3] لكن تنوين قاض تنوين صرف. وتنوين نحو جوار تنوين عوض، وجر قاض بكسرة مقدرة وجوار بفتحة مقدرة، وإنما قدرته مع خفتها لنيابتها عن الكسرة.

(فهذه الأنواع ليست تنصرف في موطن يعرف هذا المعترف)

يعني أن هذه الأنواع الخمسة لا تنصرف في محل تنكير ولا تعريف، فهي لا تنصرف أبداً. فإذا سمي بشيء منها بقي على منع صرفه كما لو سمي شخص بالجمع المتناهي كحضاجر علماً للضبع، أو بأفعل الوصف كأحمر مسمى به، أو بفعلان الوصف كسكران مسمى به نظراً إلى أصله. وقد مر أن بعضهم يصرف نحو أدهم مما استعمل استعمال الأسماء.

وعن الأخفش وأبي العباس أنهما يصرفان نحو مثنى وثلاث إذا سمي بهما، وذلك لزوال الوصف والعدل فليس فيهما إلا التعريف خاصة. ورد بأن هذا لا نظير له إذ لا يوجد لنا ما ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة، وإنما المعروف العكس.

---

(١) سورة الأعراف، الآية ٤١.

(٢) سورة الفجر، الآيتان ١، ٢.

(٣) سورة سبأ، الآية ١٨.

واعلم أن هذه الأنواع إذا نكرت بعد التسمية لم تنصرف أيضاً إلا أفعل التفضيل إذا سمي به مجرداً من من، ثم نكر، فإنه ينصرف بالإجماع لأنه لم يبق فيه شبه الوصف إذ لم يستعمل فيه إلا بمن ظاهرة أو مقدرة فإن سمي به مع من ثم نكر منع قولاً واحداً.

(وكل ما تأنيثه بلا ألف   فهو إذا عرّف غير منصرف
تقول هذا طلحة الجواد   وهل أتت زينب أم سعاد
وإن يكن مخففاً كدعد   فاصرفه إن شئت كصرف سعد)

هذا هو القسم الثاني، وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة، وهو ستة أنواع بدأ منها بما تأنيثه بغير الألف. فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية امتنع صرفه للعلمية والتأنيث سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة أم لمذكر كخمرة، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا، محرك الوسط أم لا، عجمياً أم لا، منقولاً من مذكر إلى مؤنث أم لا.

لكن يشترط لتحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة: إما زيادة على ثلاثة أحرف كزينب، أو تحرك الوسط كسقر، أو العجمة كبلخ، اسم بلدة. أو النقل من مذكر إلى مؤنث كزيد، اسم امرأة. وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن الوسط كهند يجوز فيه الصرف نظراً إلى خفة اللفظ والمنع وهو أولى نظراً إلى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه. وهذا هو المراد بقوله: وإن يكن مخففاً إلى آخره. وأوجب بعضهم الصرف في نحو هند، نظراً إلى أن سكون الوسط قابل إحدى العلتين فتساقطتا فبقي بلا سبب. وقيل: يجوز الوجهان أيضاً في نحو: زيد اسم امرأة. وأشار إلى النوع الثاني بقوله:

(وأجر ما جاء بوزن الفعل   مجراه في الحكم بغير فصل
فقولهم أحمد مثل أذهب   وقولهم تغلب مثل تضرب)

يعني أن ما جاء من الأعلام على وزن الفعل كأحمد وتغلب يجري في الحكم من عدم الصرف للعلمية، ووزن الفعل مجرى المؤنث من غير فرق. لكن يشترط في وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة: إما أن يختص بالفعل كشمّر اسم فرس بالتشديد وضرب بالبناء للمفعول، وانطلق أعلاماً أو يكون غالباً

فيه لكونه فيه أكثر كأثمد وأصبع وأبلم، فإن وجود أوزانها في الفعل أكثر منه في الاسم أو يكون مفتتحاً بزيادة هي بالفعل أولى كأحمد ويعلى. ثم لا بد مع ذلك أن يكون لازماً باقياً في اللفظ على حالته الأصلية غير مخالف لطريقة الفعل كما قرر في محله، فإن كان الوزن خاصاً بالاسم أو غالباً فيه لم يؤثر في منع الصرف، وكذا لو كان فيهما على السواء. وأما قوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

فهو جملة محكية أو صفة لمحذوف، أي: أنا ابن رجل جلا. وأشار إلى الثالث بقوله:

(وإن عدلت فاعلاً إلى فعل لم ينصرف معرّفاً مثل زحل)

العدل: صرف لفظ أولى بالمسمى إلى لفظ آخر، فإذا عدل عن صيغة فاعل إلى صيغة فعل بضم الفاء امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية كعمر وزفر وزحل، فكل منها ممنوع الصرف للعلمية. والعدل في الأول عن عامر، وفي الثاني عن زافر، وفي الثالث عن زاحل، تقديراً لورودها ممنوعة الصرف. وليس فيها ظاهراً إلا العلمية، وهي لا تستقل بمنع الصرف فحكم بتقدير العدل لإمكانه وتعذر غيره، فإن ورد فعل العلم ممنوعاً من الصرف وفيه مع العلمية ما منع لم يجعل معدولاً نحو: طوى، فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا وجه لتكلف غيره مع إمكانه. وإنما عدلوا عن عامر مثلاً حال إرادة التسمية به إلى عمر اختصار ولئلا يتوهم إرادة الوصف المنقول عنه.

وأشار إلى النوع الرابع بقوله:

(والأعجمي مثل ميكائيلا كذاك في الحكم وإسماعيلا)

أي: والاسم الأعجمي وضعاً كميكائيل وإسرافيل وإبراهيم وإسماعيل مثل طلحة وزينب وأحمد وزحل في الحكم، وهو عدم الصرف، لكن بشرط زيادته على ثلاثة أحرف وكونه علماً في اللغة العجمية كما مثل بأن تنقل الكلمة، وهي علم في العجم، إلى لسان العرب، فحينئذ تمنع من الصرف للعجمة والعلمية بخلاف ما نقل في لسانهم وهو نكرة كلحام، أو ما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في أول أحواله علماً في العربية كبندار، فينصرف لانتفاء علميته في لغة العجم.

ومثله الاسم الأعجمي الثلاثي فينصرف وإن كان علماً في العجمية كشتر ونوح. والمراد بالأعجمي كل ما نقل إلى لسان العرب من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشية أم الهند أم البربر أم غير ذلك، وتعرف عجمية الاسم بخروجه عن أبنية العرب كإسماعيل، وبنقل الأئمة أعجميته وبأن يجتمع فيه ما لا يجتمع في لغة العرب كالجيم والصاد كصولجان، أو كالجيم والقاف كمنجنيق، أو الكاف كسكرجة، وبغير ذلك مما ذكروه. وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة: محمداً ﷺ، وصالحاً، وشعيباً، وهوداً. وألحق بها في الصرف من أسماء العجم: نوح ولوط وشيث، فهذه السبعة منصرفة ويجمعها قوله:

تذكر شعيباً ثم نوحاً وصالحا ... وهوداً ولوطاً ثم شيثاً محمد

وأشار إلى النوع الخامس بقوله:

(وهكذا الاسمان حين ركبا ... كقولهم رأيت معدي كربا)

أي: ومثل ما تقدم من الأعلام في الحكم، وهو عدم الصرف، الاسمان إذا ركبا تركيب مزج كمعديكرب وبعلبك. لكن بشرط أن يكون معرفة بالعلمية ولم يختم بويه فيمنع حينئذ من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف ما ختم بويه كسيبويه، وما ركب من الأعداد (كخمسة عشر)، ومن الظروف نحو: تأتينا (صباح مساء) والأحوال نحو: هو جاري بيت بيت، فإنه مبني على الكسر في الأول وعلى الفتح في الثاني. وبخلاف المركب الإضافي نحو: عبد الله، فمصروف، والإسنادي نحو: شاب قرناها فمحكي، والأفصح في المركب المزجي أن يعرب ثاني جزئيه إعراب ما لا ينصرف ويبنى الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء فيسكن.

(قوله: كخمسة عشر) والأصل: خمسة وعشر، ثم حذفت الواو قصد مزج الاسمين وتركيبهما، وبنيا على الحركة ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب وكانت فتحة لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب. اهـ شذور.

(قوله: صباح مساء) والأصل: كل صباح ومساء، فحذف العاطف وركب الظرفان قصداً للتخفيف. اهـ شذور.

وأشار إلى السادس بقوله:

(ومنه ما جاء على فعلانا على اختلاف فاته أحيانا
تقول مروان أتى كرمانا ورحمة الله على عثمانا)

أي ومن غير المنصرف العلم المزيد في آخره ألف ونون الجائي على وزن فعلان مثلث الفاء كمروان وكرمان وعثمان، وإنما أورد هنا ثلاثة أوزان مختلفة ولم يورد في الصفة إلا وزناً واحداً وهو مفتوح كسكران لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه يقبل التاء فيكون منصرفاً قطعاً ومكسور الفاء لا يوجد وزنه في الصفات، ولا يختص العلم المزيد في آخره ما تقدم بوزن فعلان فمن أوزانه أفعلان كأصبهان وفعلان كغطفان وفعالان كخراسان، والمقصود أن ما فيه من الأعلام ألف ونون مزيدتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة ويحكم بزيادتهما إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران إن قدرت أصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادته فالنون أصلية كحسان وعلان وحيان فإن جعلتها من الحس والعل والحياة فوزنها فعلان فلا تنصرف أو من الحسن والعلن والحين فوزنها فعال فينصرف ومثلها شيطان هل هو (من الشيط)، (أو من الشطن).

(فهذه إن عرفت لا تنصرف وما أتى منكراً منها صرف)

أي فهذه الأنواع الستة المتقدمة إن قصد بها التعريف بالعلمية، أي بكل منها، لم تنصرف لوجود العلتين كمررت بطلحة وأحمد وعمر وإبراهيم ومعدي كرب ومروان، وإن قصد بها التنكير صرف لزوال العلمية تقول: رب طلحة وأحمد وعمر وإبراهيم ومعدي كرب ومروان لقيتهم بالجر والتنوين.

(وإن عراها ألف ولام فما على صارفها ملام
وهكذا تصرف بالإضافة نحو سخي بأطيب الضيافة)

يعني أن الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع من الصرف فتجر بالفتحة إذا

(قوله: من الشيط) الشيط من شاطه أي أهلكه.

(قوله: أو من الشطن) أي البعد.

لم يدخلها أل أو بدلها أو تضيف لشبهها حينئذ بالفعل، فإن دخلها أل أو بدلها سواء كانت معرّفة أم موصولة أم زائدة وجب جرها بالكسرة كمررت بالأفضل، وأنتم عاكفون في المساجد، وكذا إذا أضيفت ولو تقديراً نحو: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾[1]، وسخى بأطيب الضيافة. لكن هل هي حينئذ منصرفة أم باقية على منع صرفها، فيه خلاف، فذهب جمع منهم الناظم إلى الأول لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم، أعني أل والإضافة، قابل شبه الفعل فرجع إلى أصله من الصرف وهو الجر بالكسرة وهو ضعيف. وقيل الثاني بناء على أن الكسر لم يزل عما لا ينصرف إلا تبعاً لزوال التنوين بالعلتين فلما كان زواله هنا لأجل اللام والإضافة لا لأجل العلتين زال موجب منع الكسر فدخل، وهذا هو قول الأكثرين. والذي اختاره كثير من المتأخرين أنه إن زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بأل صرف وإلا فلا.

(وليس مصروفاً من البقاع إلا بقاع جئن في السماع

مثل حنين ومنى وبدر وواسط ودابق وحجر)

أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنى فإذا أريد بها البقعة أو الخطة منعت الصرف أو المكان أو البلد صرفت كالأسماء التي ذكرها، لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأولها بما ذكر غلب عليها منع الصرف فكان أكثرها لا ينصرف. وقد يتعين اعتبار المكان أو البقعة. فالأول كبدر ونجد، والثاني كدمشق (وجلق). وقد يستوي الأمران كسبأ وحراء ومناء وقباء وبغداد. ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل فإن أريد باسم القبيلة الأب كمعد وتميم أو الحي كقريش وثقيف صرف أو الأمّ كباهلة أو القبيلة كمجوس ويهود منع للتأنيث مع العلمية.

(وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف)

(قوله: جلق) بالتشديد وكسر الجيم واللام موضع بالشام. اهـ مختار.

---

(١) سورة التين الآية ٤.

إذا اضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف صرفه لأن الضرورة تردّ الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصرف كما تقدم، لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف لأجل إقامة الوزن كقوله:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت: لك الويلات إنك مرجلي

وقد لا تكون موجبة كقوله:

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

إذ لو بقي نعمان على منع الصرف لم ينكسر الوزن إلا أنه يكون فيه الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم، فعدل إلى الصرف لتحصيل أمر مستحسن، ومنع جمع صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة فتأديته إلى حذف ساكن وهو الألف وإثبات لشيء آخر وهو التنوين، فلا فائدة. وأجازه بعضهم وهو ظاهر إطلاق النظم فقد يكون فيه فائدة بأن ينوّن ليتلقى ساكنان فيكسر فيكون محتاجاً إلى ذلك وبه جزم الدماميني. ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب نحو: ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾[1]، ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾[2]. وقد يكون التصغير سبباً للصرف أيضاً نحو: حميد وعمير في أحمد وعمر، لزوال أحد السببين بالتصغير. وأما منع المصروف من الصرف فمذهب البصريين المنع مطلقاً لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع فإنه رجوع إلى الأصل. وجوزه بعضهم مطلقاً وبعضهم في الشعر.

---

(١) سورة الإنسان، الآية ٤.
(٢) سورة نوح، الآية ٢٣.

(باب العدد)

(وإن نطقت بالعقود في العدد فانظر إلى المعدود لقيت الرشد
فأثبت الهاء مع المذكر واحذف مع المؤنث المشتهر
تقول لي خمسة أثواب جدد وازعم له تسعاً من النوق وقد)

العدد: ما وضع لكمية آحاد الأشياء. قاله ابن الحاجب.

فالواحد والاثنان يجريان على القياس يذكران مع المذكر نحو: واحد واثنان، ويؤنثان مع المؤنث نحو: واحدة واثنتان. ولا يجمع بينهما وبين المعدود فلا يقال: واحد رجل، ولا اثنان رجلان، لأن رجلاً يفيد الجنسية والوحدة وكذلك رجلان يفيدان الجنسية والزوجية فلا حاجة إلى الجمع بينهما، وما ورد من ذلك فضرورة.

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما فيجب الجمع بينهما وبين المعدود إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما، ثم إن قصد بها المعدود جرت على خلاف القياس من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث كما مثل به من خمسة أثواب وتسع من النوق. والمراد بالهاء تاء التأنيث. واستفيد من تمثيله أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك ولذلك يقال: ثلاثة اصطبلات، وثلاثة حمامات، بالتاء فيهما ولا يقال: ثلاث، بتركها خلافاً للكسائي والبغداديين. وقد مر أن مميز الثلاثة ونحوها يجوز جره بالإضافة وبمن كما نطق به الناظم.

(وإن ذكرت العدد المركبا وهو الذي استوجب أن لا يعربا
فالحق الهاء مع المؤنث بآخر الثاني ولا تكترث
مثاله عندي ثلاث عشرة جمانة منظومة مع درة)

العدد المركب المستوجب للبناء هو المؤلف من الآحاد السابقة مع العشرة كأحد عشر إلى تسعة عشر بإدخال الغاية، فالآحاد من الثلاثة إلى التسعة على حكمها السابق من إثبات الهاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث وما دون ذلك

على القياس، إلا أنك تأتي بأحد وإحدى مكان واحد وواحدة وتبني الجمع بعد التركيب على الفتح إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالمثنى وإلا ثمان عشر فلك فتح الياء وإسكانها ونقل حذفها مع بقاء كسرة النون وفتحها. وأما العشرة فعلى القياس فتلحق بها الهاء مع المؤنث دون المذكر وتبنيهما على الفتح مطلقاً، فتقول في المذكر: عندي أحد عشر عبداً، واثنا عشر رجلاً، بتذكيرهما. وثلاثة عشر عبداً بتأنيث الأول. وفي المؤنث إحدى عشرة أمة واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما وثلاث عشرة جارية بتذكير الأول. والشين في التذكير مفتوحة وفي التأنيث يجوز إسكانها وكسرها والأول أفصح. وإذا تجاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظ المذكر والمؤنث تقول: عندي عشرون عبداً وثلاثون أمة.



(باب نواصب الفعل المضارع)

(وقد تناهى القول في الأسماء على اختصار وعلى استيفاء
وحق أن نشرح شرحاً يفهم ما ينصب الفعل وما قد يجزم)

أي قد انتهى قولنا في الأحكام المتعلقة بالأسماء على اختصار وإيجاز في العبارة واستيفاء لكل ما يهم أمره في إرشاد المبتدىء، ووجب علينا أن نشرع في إتمام المقصود ببيان نواصب الفعل المضارع وجوازمه لما تقدم أنه لا يعرب من الأفعال سواه وأنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم.

أما رفعه فلا خلاف أنه إذا تجرد من ناصب أو جازم ولم تباشره نونا التأكيد ولا نون الإناث يكون مرفوعاً بحركة أو حرف، لفظاً أو تقديراً. وإنما الخلاف في رافعه والأصح أنه التجرد عن الناصب والجازم لا مضارعته للاسم ولا حلوله محله ولا حروف المضارعة.

وأما نصبه فإذا دخل عليه ناصب والنواصب له على ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة وهو ضعيف، والأصح أنها أربعة وهي: أن ولن وإذن وكي، وما عداها فالفعل بعدها منصوب بأن مضمرة.

وإلى عوامل النصب أشار بقوله:

(فتنصب الفعل السليم أن ولن وكي وإن شئت لكيلا وإذن)

فهذه الأربعة هي نواصب الفعل باتفاق. ولا فرق فيه بين أن يكون صحيح الآخر أو معتله، غير أن المعتل منه بألف لا تظهر فيه الفتحة بل تقدر كما سيأتي. ولهذا قيد الفعل بالسليم، أي الصحيح الآخر، للاحتراز عنه وكان الأولى تركه.

وشرط النصب بأن أن تكون مصدرية غير مسبوقة بعلم نحو: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟﴾[1]، فإن سبقت بعلم

---

(١) سورة النساء، الآية ٢٧.

وجب إهمالها وتسمى مخففة من الثقيلة نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[١]. وإن سبقت بظن جاز إعمالها وإهمالها وقد قرىء بالرفع والنصب نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٢].

وشرط النصب بكي أن تكون مصدرية، وعلامتها تقدم اللام عليها لفظاً أو تقديراً نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ﴾[٣]، كي لا يكون، فإن ظهرت اللام بعدها أو أن المفتوحة نحو: جئتك كي لتكرمني، أو كي أن تكرمني، تعين كونها جارة والفعل بعدها منصوب بأن لكنها مضمرة في الأول مؤوّل بمصدر مجرور بـ: كي، فإن لم تظهر اللام قبلها ولا أن بعدها نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[٤]، أو ظهرتا معه كقوله:

(أردت لـكـيـمـا أن تـطـيـر بـقـربـة)

جاز كونها مصدرية وكونها جارة.

وشرط النصب بإذا، أن تكون مصدرة في أول الكلام المجاب به والفعل بعدها مستقبل متصل بها أو منفصل بقسم أو بلا النافية نحو: إذا أكرمك. و:

إذا والـلّـه نـرمـيـهـم بـحـرب يشيب الطفل من قبل المشيب

وإذا لا أفعل، واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء، وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه.

(واللام حين تبتدىء بالكسر كمثل ما تكسر لام الجر)

أي وتنصب الفعل المضارع اللام المكسورة سواء كانت للتعليل نحو: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾[٥]، أو للعاقبة والصيرورة نحو: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٦]،

(قوله: أردت لكيما أن تطير بقربة) تمامه:

وتـتـركـهـا شـنـاً بـبـيـداء بـلـقـع

---

(١) سورة المزمل، الآية ٢٠.
(٢) سورة المائدة، الآية ٧١.
(٣) سورة الحديد، الآية ٢٣.
(٤) سورة الحشر، الآية ٧.
(٥) سورة الفتح، الآية ٢.
(٦) سورة القصص، الآية ٨.

أو للجحود وهي المسبوقة بكون ماض منفي نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[١]، ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[٢]. أو كانت مؤكدة نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣]. فالفعل في هذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم وعند غيره. وهو الراجح بأن مضمرة جوازاً لا بعد لام الجحود فوجوباً فإن اقترن الفعل بعد اللام بلا نافية كانت أو مؤكدة وجب إظهار أن كراهة الاجتماع لامين نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ﴾[٤]، ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾[٥].

(والفاء إن جاءت جواب النفي والأمر والعرض معاً والنهي
وفي جواب ليت لي وهل فتى وأين مغناك وأنى ومتى)

أي وينصب الفعل المضارع أيضاً الفاء السببية الواقعة في جواب نفي محض، أي خالص من معنى الإثبات نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[٦]، أو طلب من نهي نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[٧]. أو أمر بالفعل نحو:

يا ناق سيري عنقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا

أو دعاء كذلك نحو: اللهم تب عليّ فأتوب. أو استفهام بالحرف نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَآ﴾[٨]، أو بالاسم نحو: من يدعوني فأستجيب له، أين بيتك فأزورك، وكيف تكون فأصبحك. وشرطه أن لا تكون بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز: هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب بخلاف: هل أخوك قائم فأكرمه، أو عرض نحو قوله:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدّثوك فما راء كمن سمعا

أو تخصيص نحو: هلا اتقيت الله فيغفر لك الله، أو تمنّ نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[٩]، أو ترجّ عند القائل به نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾[١٠]، ﴿أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[١١]، فاطلع بالنصب في قراءة حفص عن

(١) سورة الأنفال، الآية ٣٣.
(٢) سورة النساء، الآية ١٣٧.
(٣) سورة الأنعام، الآية ٧١.
(٤) سورة البقرة، الآية ١٥٠.
(٥) سورة الحديد، الآية ٢٩.
(٦) سورة فاطر، الآية ٣٦.
(٧) سورة طه، الآية ٨١.
(٨) سورة الأعراف، الآية ٥٣.
(٩) سورة النساء، الآية ٧٣.
(١٠) سورة غافر، الآية ٣٦.
(١١) سورة غافر، الآية ٣٧.

عاصم. ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار أن وجوباً بعد الفاء لا بها ولا بالمخالفة خلافاً لمن زعم ذلك. وإذا أسقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب ولو بلفظ الخبر وقصد به الجزاء جزم جواباً لشرط مقدر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾[1]. وقول الشاعر:

(قفا) نبك من ذكرى حبيب ومنزل

وشرط صحة الجزم بعد النهي عند غير الكسائي صحة حلول: أن لا، محله مع صحة المعنى نحو: لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف: لا تدن منه يأكلك، فإنه بالرفع.

(والواو إن جاءت بمعنى الجمع … في طلب المأمور أو في المنع)

أي وينصب المضارع أيضاً الواو التي بمعنى مع في جواب نفي محض أو طلب من أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمنّ أو ترجّ كالفاء، فلا وجه لاقتصار الناظم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع مثال النفي نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[2]. والأمر نحو:

فقلت أدعي وأدعو إنّ أندى … لصوت أن ينادي داعيان

والنهي نحو:

(لا تنه) عن خلق وتأتي مثله

والدعاء نحو: اللهم ارزقني بعيراً وأحج عليه. والاستفهام نحو قوله:

تبيت ريان الجفون من الكرى … وأبيت منك بليلة الملسوع

والعرض نحو: ألا تقوم وأقوم معك. والتخصيص نحو: هلا اتقيت الله،

(قوله: قفا إلخ) تمامه:

بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(قوله: لا تنه إلخ) تمامه:

عار عليك إذا فعلت عظيم

---

(١) سورة الأنعام، الآية ١٥١.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٤٢.

ويغفر لك. والتمني نحو: يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين، في قراءة النصب. والترجي نحو: لعلي أراجع الشيخ ويفهمني، قال ابن هشام: ولم يسمع النصب بعد الواو في المواضع المذكورة إلا في خمسة: النفي والنهي والأمر والتمني والاستفهام. وقاسه النحويون في الباقي، ومذهب الجمهور أن الفعل في هذه المواضع منصوب أيضاً بإضمار أن وجوباً بعد الواو لا بها ولا بالمخالفة خلافاً لمن زعم ذلك.

(وينصب الفعل بأو وحتى وكل ذا أودع كتباً شتى)

من النواصب عند الناظم رحمه الله تعالى (أو) الصالح في موضعها إلى أن، أو إلا أن نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي، أي إلى أن تقضيني حقي. وقوله:

وكنت إذا أغمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

أي إلا أن تستقيم، والصحيح أن أو عاطفة والنصب بإضمار أن وجوباً بعدها والفعل مؤول بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها.

ومن النواصب أيضاً عنده حتى، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[1]، ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ﴾[2]. والصحيح أن حتى جارة والنصب بإضمار أن وجوباً بعدها والفعل مؤول بمصدر مجرور بحتى لأنه قد ثبت جرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص، ويشترط لإضمار أن بعدها أن يكون الفعل مستقبلاً أو مؤولاً به وذلك بالنظر إلى ما قبلها كما مثلنا، وإن لم يكن مستقبلاً بالنظر إلى زمن التكلم كما في: وزلزلوا حتى يقول الرسول، في قراءة غير نافع. فإن قول الرسول مستقبل بالنظر إلى زلزالهم، وإن كان ماضياً بالنظر إلى زمن التكلم. وحيث انتصب المضارع بأن بعدها فالغالب أن تكون للغاية كما مثلنا، وعلامتها

---

(١) سورة طه، الآية ٩١.
(٢) سورة الأعراف، الآية ٨٧.

صلاحية إلى موضعها. وقد تكون للتعليل نحو: أسلم حتى تدخل الجنة. وعلامتها صلاحية كي موضعها ويحتملهما نحو: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾[١]. وقد تكون ابتدائية وعلامتها أن تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله:

فما زالت القتلى تمج دماءها ... بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

ولا يكون الفعل معها إلا حالاً أو مؤولاً به، وقد تقدم أيضاً أنها تكون عاطفة. وأشار بقوله:

(وكـــل ذا أودع كـــتـــبـــاً شـــتـــى)

إلى أن هذه النواصب كانت متفرقة في كتب شتى فجمعها في هذه الأبيات وقربها على الطالب، فجزاه الله خيراً. وقد أشار إلى أمثلتها مجموعة زيادة في البيان بحسب ما اتفق بقوله:

(تــقــول: أبــغــي يــا فــتــى أن تــذهــبــا)

مثال للنصب بأن و:

(لـــن أزال قـــائـــمـــاً أو نـــركـــبـــا)

مثال للنصب بلن وبأو. و:

(وجــئــت كــي تــولــيــنــي الــكــرامــة)

مثال للنصب بكي المصدرية إن قدرت اللام قبلها وإلا فالفعل منصوب بإضمار أن وكي جارة. وقوله:

(وســـرت حـــتـــى أدخـــل الـــيـــمـــامـــة)

مثال لحتى، و:

(واقـــتـــبـــس الـــعـــلـــم لـــكـــيـــمـــا تـــكـــرمـــا)

مثال أيضاً لكي. وأفاد بذكره أن اتصال (ما) بها لا يكفها عن العمل. وقوله:

(ومـــا عـــلـــيـــك عـــيـــبـــه فـــتـــعـــتـــبـــا)

---

(١) سورة الحجرات، الآية ٩.

مثال لها في جواب النفي. وقوله: فتعتبا، بوزن فتضربا مبنياً للمفعول من العتب. يقال: أعتبه يعتبه إذ لامه على قبيح. وقوله:

(وهـل صـديـق مـخـلـص فـأقـصـده)

بكسر الصاد مثال لها في جواب الاستفهام. و:

(ولـيـت لـي كـنـز الـغـنـى فـأرفـده)

بكسر الفاء من رفده كضربه إذا أعطاه، مثال لها في جواب التمني. و:

(وزر فـتـلـتـذ بـأصـنـاف الـقـرى)

بكسر القاف، أي الضيافة. مثال لها في جواب الأمر. و:

(ولا تـحـاضـر وتـسـيء الـمـحـضـرا)

مثال للواو التي بمعنى مع في جواب النهي، أي: لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس. وقوله:

(ومن يقـل إني سأغشى حرمك فـقـل لـه أنـت إذاً أحـتـرمـك)

مثال للنصب بإذا. وفي بعض النسخ: (إني إذاً) أحترمك. والنصب في مثل هذا لا يجوز إلا في ضرورة كقوله:

إنـي إذاً أهـلـك أو أطـيـرا

وقوله:

(فـهـذه نـواصـب الأفـعـال)

أشار إلى الأدوات التسع السابقة، وقد علمت أن النواصب في الحقيقة أربع منها.

وقوله: (مثلتها) أي صورتها (فَأْخُذْ عليَّ تمثالي) أي فقس على تصويري.

ثم أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم بقوله:

(قوله: إني إذاً إلخ) صدره:

لا تـتـركـنـي فـيـهـم شـطـيـرا

أي بعيداً عنك إليهم، ونصب أهلك ضرورة أو الخبر محذوف أي إنني أستطيع ذلك.

(وإن يكن خاتمة الفعل ألف فهي على سكونها لا تختلف
تقول: لن يرضى أبو السعود حتى يرى نتائج الوعود)

أي إذا كان آخر المضارع ألفاً فنصبه بالفتحة لا يظهر في آخره لتعذر ظهور الحركة على الألف لوضعها على السكون، ولهذا قال:

فهي على سكونها لا تختلف

نحو: لن يرضى حتى يرى، فتقدر فيه الفتحة كما تقدر فيه الضمة في حالة الرفع. وأما إذا كان آخره واواً كيدعو، أو ياء كيرمي، فله حكم الصحيح من ظهور النصب في آخره كما علم مما مر، وتقدر فيه الضمة للاستثقال، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل فجزمه بحذف آخره.

((وخمسة تحذف منهن الطرف) في نصبها فألقه ولا تخف
وهي: لقيت الخير يفعلان وتفعلان فاعرف المباني
وتفعلون ثم تفعلونا وأنت يا أسماء تفعلينا)

يعني: أن (خمسة أمثلة من الأفعال يكون حذف الطرف) أي الأخير منها، علامة لنصبها وهي: المضارع المتصل به ضمير اثنين لمخاطب أو غائب نحو:

(قوله: وخمسة تحذف منهن الطرف إلخ) اعلم أنهم لما أعربوا المثنى والجمع بالحروف أرادوا مثله في نظيرها من الأفعال وهو هذه الأمثلة، ولا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها الجازم، وهي ضمائر. ولا الإتيان بحرف علة آخر لئلا يلتقي ساكنان معها فيحذف ثانياً فرفعوها بالنون لشدة شبهها بأحرف العلة ولذا تدغم فيها نحو: من وال، وتبدل ألفاً في الوقف على نحو: إذن. ثم حذفت للجزم كأحرف العلة. ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الأسماء تآخيهما في إعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل لإمكان ظهور الفتحة أو تقديرها على حرف العلة، ولو قدرت هنا لفات إعرابها بالحروف وكسرت النون بعد الألف تشبيهاً بالمثنى وفتحت بعد أختيها تشبيهاً بالجمع وللخفة. ولما كان الضمير المتصل كالجزء قدم عليها، وبها يلغز، فيقال: أي إعراب يفصل من الكلمة بمعمولها، أو أي كلمة يفصل بين الكلمة وإعرابها. اهـ خضري.

أنتما تضربان والزيدان يضربان.

أو ضمير جمع كذلك نحو: أنتم تضربون والزيدون يضربون.

أو ضمير المؤنثة المخاطبة نحو: أنت تضربين.

فهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ وخمسة في التقدير. وهذا معنى قوله: فاعرف المباني.

وإن اعتبرت الألف والواو علامتين على لغة: أكلوني البراغيث، بلغت هذه الأمثلة بالاستقراء إلى ثمانية، وسميت أمثلة خمسة لأنها ليست أفعالاً بعينها كالأسماء الستة وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها.

وأشار إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله:

(فهذه تحذف منها النون ... في نصبها ليظهر السكون
تقول للزيدين لن تنطلقا ... وفرقدا السماء لن يفترقا
وجاهدوا يا قوم حتى تغنموا ... وقاتلوا الكفار كيما تسلموا
ولن يطيب العيش حتى تسعدي ... يا هند بالوصل الذي يشفي الصدى)

أي أن هذه الأمثلة الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة كما مثل، ومنه: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[1]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[2].

وأما نحو: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾[3] فالواو أصل والفعل مبني على السكون.

ونحو: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾[4] فالمحذوف منه نون الوقاية لا نون الرفع.

وقوله: ليظهر السكون، أي بعد الحذف فيما اتصل بها من الألف والواو والياء إذ وصل النون بها ربما أخفى السكون، وقد تحذف هذه النون لتوالي الأمثال نحو: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[5] وحذفها لغير ذلك شاذ، والأصل فيها السكون

(١) سورة آل عمران، الآية ٩٢.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢٣٧.
(٣) سورة البقرة، الآية ٢٣٧.
(٤) سورة الأنعام، الآية ٨٠.
(٥) سورة آل عمران، الآية ١٨٦.

وإنما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الألف على أصله وفتحت بعد الواو والياء طلقاً للخفة. وقيل: تشبيهاً للأول بالمثنى والثاني بالجمع.

وقوله: لن تنطلقا، بتاء الخطاب، والفرقدان: نجمان صغيران هما أول بنات نعش الصغرى. ويشفى بفتح الياء وضمها. والصديّ: الظمئان. وقد مر أن هذه الأمثلة ترفع بثبوت النون وسيأتي أنها تجزم بحذفها أيضاً.



(باب جوازم الفعل)

الجازم قسمان: قسم يجزم فعلاً واحداً، وقسم يجزم فعلين. وبدأ بالأول فقال:

(ويجزم الفعل بلم في النفي — واللام في الأمر ولا في النهي
ومن حروف الجزم أيضاً لما — ومن يزد فيها يقل ألما
تقول: ألم أسمع كلام من عذل — ولا تخاصم من إذا قال فعل
وخالد لما يرد مع من ورد — .ومن يود فليواصل من يود)

أي ويجزم المضارع بالسكون أو بحذف حرف إذا دخل عليه أحد هذه الأحرف الأربعة، فأما (لم) فهي حرف جزم لنفي المضارع وقلب معناه إلى الماضي نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝﴾[1]. ويتصل بها همزة الاستفهام نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[2]، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾[3].

وأما (لما) فالمراد بها هنا النافية لا الرابطة ولا الإيجابية، وهي مركبة من: لم، وما، ويقال فيها حرف جزم لنفي المضارع وقلب معناه إلى الماضي نحو: لما يقض ما أمره، فهي تشارك لم في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب إلى الماضي وتشاركها أيضاً في جواز دخول همزة الاستفهام عليها وتنفرد عنها باتصال نفي منفيها وبتوقعه نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[4]. ومن ثم امتنع أن يقال: لما يجتمع الضدان، وبجواز حذفه نحو: قاربت البلد، ولما، أي ولما أدخلها، وتنفرد لم عنها بمصاحبة أداة الشرط نحو: إن لم، ولو لم، وبجواز انقطاع نفي منفيها نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[5]. ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان.

---

(١) سورة الإخلاص، الآية ٣.
(٢) سورة الشرح، الآية ١.
(٣) سورة البقرة، الآية ٢٤٣.
(٤) سورة ص، الآية ٨.
(٥) سورة الإنسان، الآية ١.

وأما لام الأمر فهي موضوعة لأمر الغائب ولامها مكسورة نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾(١) فإن تقدم عليها فاء أو واو سكنت على المختار نحو: ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ﴾(٢)، ﴿وَلْيَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ⑨﴾(٣). ومثلها أيضاً لام الدعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾(٤). وأما لا الناهية فنحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾(٥)، ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ﴾(٦).

ومثلها أيضاً لا الدعائية نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾(٧)، ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ﴾(٨)، ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا﴾(٩).

وأفهم قوله في الأمر وفي النهي أنهما قد يأتيان لغير ذلك، فهذه الأحرف الأربعة تجزم فعلاً واحداً كما تقدم، وأمثلتها في النظم ظاهرة، والمراد بمن إذا قال: فعل أرباب الشوكة والولاية.

(وإن تلاه ألف ولام ... فليس غير الكسر والسلام
تقول: لا تنتهر المسكينا ... ومثله لم يكن اللذينا)

أي وإن تلا المضارع المجزوم بالسكون ساكن كلام التعريف كسر آخره وجوباً لالتقاء الساكنين كما مثل جرياً على القاعدة، ويكون السكون مقدراً في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص. وقوله: لم يكن اللذينا، أصله: يكون، حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين.

(وإن تر المعتل فيها ردفاً ... أو آخر الفعل فسمه الحذفا
تقول: لا تأس ولا تؤذ ولا ... تقل بلا علم ولا تحس (الطلا)

(قوله: الطلا) بحذف الهمزة لضرورة الوزن، وفي المختار: الطلاء، ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه. وتسميه العجم: الميبختج وبعض العرب يسمي الخمر الطلاء، يريد بذلك تحسين اسمها لا أنها الطلاء بعينها. اهـ.

---

(١) سورة الطلاق، الآية ٧.
(٢) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.
(٣) سورة النساء، الآية ٩.
(٤) سورة الزخرف، الآية ٧٧.
(٥) سورة لقمان، الآية ١٣.
(٦) سورة طه، الآية ٨١.
(٧) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.
(٨) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.
(٩) سورة البقرة، الآية ٢٨٦.

وأنت يا زيد فلا تهوى المنا ولا تبع إلا بنقد في منى)

أشار إلى مسألتين:

إحداهما: أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط بأن كان حرف العلة قبل آخره، وهذا معنى قوله: ردفاً من ردف الراكب. وجزم بالسكون لدخول الجازم، فاطلب الحذف للردف الذي هو الوسط، أي احذفه لأنه يلتقي حينئذ ساكنان وهما سكون الآخر للجازم وسكون الردف، أو اجعل الحذف سمة له.

فقوله: فسمة الحذفا بضم السين أو كسرها من السوم أو السمة. وقد مثل للردف بقوله: لا تقل ولا تبع، أصلهما: تقول وتبيع حذفت الضمة ثم حرف العلة لما تقدم، ومثلهما لا تخف.

الثانية: أن حرف العلة إذا كان آخر المضارع فاحذفه للجازم واجعل حذفه علامة للجزم، وقد مثل لذلك رحمه الله تعالى بقوله: لا تأس، أي لا تحزن، على ما فات ولا تؤذ أي أحداً من خلق الله، ولا تحس الطلا بكسر الطاء أي: لا تشرب الخمر، ولا تهوى المنا أي: لا تحب الأماني الكاذبة. وقد صدق فيما قال رحمه الله تعالى.

فهذه الأفعال الأربعة مجزومة بحذف آخرها وكون حرف العلة يحذف للجازم هو المشهور. وأما قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة أو إجراء له مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم كما تحذف له الملفوظة، وهي لغة لبعض العرب كما أشار إلى ذلك في «التسهيل» وعليها خرج قراءة قنبل: إنه من يتقي ويصبر.

(والجزم في الخمسة مثل النصب فاقنع بإيجازي وقل لي حسبي)

يعني أن الأمثلة السابقة جزمها بحذف النون نيابة عن السكون (كنصبها)

(قوله: كنصبها) ظاهر كلامه أن الجزم محمول على النصب وليس كذلك، بل النصب محمول على الجزم في علامته.

نـــحـــو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾[١]، ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا﴾[٢]، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾[٣].
والإيجاز هو الاختصار.

ولما فرغ من القسم الأول، وهو ما يجزم فعلاً واحداً، أخذ في بيان ما يجزم فعلين فقال:

(هذا وإن في الشرط والجزاء — تجزم فعلين بلا امتراء
وتلوها أيّ ومن ومهما — وحيثما أيضاً وما وإذا
وأين منهن وأنى ومتى — فاحفظ جميع الأدوات يا فتى)

فذكر أنّ الأدوات التي تجزم فعلين عشرة والإشارة بهذا إلى القسم الأول أي خذ هذا.

ثم ما يجزم فعلين على ثلاثة أقسام: ما هو حرف باتفاق وهو إن، وهو موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط. وما هو حرف على الأصح وهو إذ ما، وهو كإن في الدلالة على مجرد التعليق. وما هو اسم على الأصح وهو مهما، وهو موضوع للدلالة على ما لا يعقل. ثم ضمن معنى الشرط وما هو اسم باتفاق وهو من، وهو موضوع للدلالة على من يعقل. ثم ضمن معنى الشرط وما وهو كمهما وحيثما وأين وأنى، وهي موضوعة للدلالة على المكان، ثم ضمن معنى الشرط ومتى، وهو موضوع للزمان، ثم ضمن معنى الشرط وأي، وهو بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل وللزمان والمكان. والفعلان المجزومان بهذه الأدوات، أي بكل منها، يسمى أولهما فعل الشرط، وثانيهما جواب الشرط. فإن كانا مضارعين نحو: وإن تعودوا نعد، فالجزم للفظهما. أو ماضيين نحو: وإن عدتم عدنا، فالجزم لمحلهما. وإن كانا مختلفين ماضياً ومضارعاً أو عكسه فلكل منها حكمه نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾[٤]، ومن يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له. وإذا كان الجواب جملة اسمية فالجزم لمحل الجملة ويجب

---

(١) سورة البقرة، الآية ٢٤.
(٢) سورة النساء، الآية ١٣٠.
(٣) سورة القصص، الآية ٧.
(٤) سورة الشورى، الآية ٢٠.

اقترانها بالفاء أو بإذا الفجائية. وكذا كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بالفاء.

(وزاد قوم ما فقالوا إما　　وأينما كما تلوا أياما)

أشار إلى أنّ إن وأين وأيا تزاد عليها ما جوازاً لتأكيد معنى الشرط نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[1]، ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا۟﴾[2]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾[3]، ومثلها متى.

وأفهم كلامه أن الجزم بحيثما وإذ ما مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وهو الأصح وبقية الأدوات لا تلحقها، وقد تخرج إن عن الشرط وكذا من وما وأي كما يشعر به قوله في الشرط والجزاء، فتقع استفهاميات أو موصولات وكذلك يقع أين ومتى استفهاماً وكذلك أنى بمعنى متى نحو: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[4].

وبمعنى من أين نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[5].

وبمعنى كيف نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[6]. ولم يذكر من الجوازم أيان لقلة الجزم بها وكثرة ورودها استفهاماً، ولا كيفما، لعدم السماع بذلك، ومن أجاز الجزم بها فالقياس على غيرها. ولا إذا، لأن الجزم بها خاص بالشعر، وقد مثّل الناظم لبعض الأدوات بقوله:

(تقول إن تخرج تصادف رشداً　　وأينما تذهب تلاق سعدا

ومن يزر أزره باتفاق　　وهكذا تصنع في البواقي)

أتى بثلاثة أمثلة لإن وأين ومن، وأحال بقية الأمثلة على الطالب كي يتمرن على استخراج المثال بقوله:

وهكذا تصنع في البواقي

أي تصنع في بقية الأمثلة مثل هذا الصنع مثال: أي، نحو: أيّ جهة تجلس أجلس وأيّ الدواب تركب أركب. ومهما، نحو: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ

---

(١) سورة مريم، الآية ٢٦.
(٢) سورة البقرة، الآية ١٤٨.
(٣) سورة الإسراء، الآية ١١٠.
(٤) سورة البقرة، الآية ٢٢٣.
(٥) سورة آل عمران، الآية ٣٧.
(٦) سورة البقرة، الآية ٢٥٩.

﴿لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[١]، وحيثما كقوله: حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان. وما، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[٢].
وإذ ما نحو:

(وإنك إذ ما تأت) ما أنت آمر ... به تلف من إياه تأمر آتيا

وأنى نحو:

(خليليّ) أنى تأتياني تأتيا ... أخاً غير ما يرضيكما لا يحاول

ومتى نحو:

(متى تأته) تعشو إلى ضوء ناره ... تجد خيرنا عندها خير موقد

(فهذه جوازم الأفعال ... جلوتها منظومة اللآلي

(قوله: وإنك إذ ما تأت إلخ) الواو للعطف والكاف اسم إن والجملة بعدها خبرها، وإذ ما للشرط، وتأت فعل الشرط، وما مفعول موصولة، وأنت مبتدأ، وآمر خبره، والجملة صلة الموصول وإلى مفعول لتأمر والجملة صلة الموصول وآتياً حال من من. اهـ شواهد.

(قوله: خليليّ إلخ) خليلي منادى مضاف حذف منه حرف النداء أي: يا خليلي، أصله خليلان، فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون ثم انقلبت الألف ياء علامة للنصب وأدغمت الياء في الياء، وأنى شرطية، وتأتيا فعل الشرط، وتأتيا جواب الشرط، وأخا مفعول تأتيا، وغير منصوب بقوله: لا يحلو لي ومضاف إلى ما يرضيكما. والجملة محل نصب صفة أخا، وكلمة ما موصولة، ويرضيكما صلته والعائد محذوف. والتقدير: أي به. ويجوز أن تكون مصدرية أي غير رضاكما لا يحاول، أي لا يحاول غير مرضاكما. اهـ شواهد.

(قوله: متى تأته إلخ) متى ظرف زمان ومعناه الشرط والعامل فيه تأته. وتأته: مجزوم بالشرط. وتعشو جملة في موضع الحال، أي متى تأته عاشياً إلى ضوء متعلق بتعشو. تجد: جواب الشرط، وخير نار: مفعول، وخير موقد: كلام إضافي مبتدأ، وعندها: خبره. والجملة في محل جر صفة لنار. اهـ شواهد.

(١) سورة الأعراف، الآية ١٣٢.
(٢) سورة البقرة، الآية ١٩٧.

فاحفظ وقيت السهو ما أمليت   وقس على المذكور ما ألغيت)

هذه الإشارة إلى الأدوات العشرة السابقة، وشبهها بالعروس المجلاة باللآلىء المنظومة، وأمر الطالب بحفظ ما أملاه لأن الحفظ يعينه على ما هو بصدده وبقياس ما أهمل ذكره على ما ذكره.



(باب المبنيات)

(ثم اعلمن أن في بعض الكلم ما هو مبني على وضع رسم
فسكنوا من إذ بنوها وأجل ومذ ولكن ونعم وهل وبل)

اعلم أن من الكلم ما هو معرب وهو الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد من نوني التأكيد ونون الإناث وقد سبق الكلام عليهما.

ومنه ما هو مبني على وضع لازم كلزوم البناء موضعه فلا يختلف عما رسمته العرب باختلاف العوامل.

والأصل في كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبنى على السكون لأنه أخف ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع.

وألقاب البناء أربعة: ضم وفتح وكسر وسكون.

ولأصالة السكون بدأ الناظم به.

ولخفته دخل على الأسماء والأفعال والحروف.

فمما بني عليه من الأسماء من وكم، وعلة بناءيهما شبههما بالحرف في الوضع.

ومن الحروف: لكن وهل وبل ومذ، في لغة من جرّ بها، وأجل ونعم، وهما حرفا جواب، وسيأتي المبني على السكون من الأفعال.

(وضم في الغاية من قبل ومن بعد وأما بعد فافقه واستبن
وحيث ثم منذ ثم نحن وقط فاحفظها عداك اللحن)

أتبع السكون الضم والأولى تأخيره عن الفتح والكسر لأنه إذا عدل إلى الحركة قدم الأخف فالأخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم، ويكون في الأسماء لا في الأفعال ولا في الحروف إلا في: منذ، في لغة من جر بها.

فمما بني على الضم من الأسماء حيث من ظروف المكان وقط بالتشديد وهو ظرف لما مضى من الزمان، ونحن من الضمائر المنفصلة.

وكذا قبل وبعد إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن

﴿قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[1]. ومنه قولهم: أما بعد.

فإن صرح بالمضاف إليه حذف ونوى ثبوت لفظه أو حذف ولم ينو ثبوت لفظه ولا معناه أعرب نصباً على الظرفية أو خفضاً بمن نحو: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[2]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾[3]، ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[4]، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ﴾[5].

وقد قرىء: «لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ» بالخفض من غير تنوين. وتقول: جئتك قبلاً وبعداً، أي في زمن من الأزمان.

ومنه قوله:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً   أكاد أغص بالماء الفرات

ومثلهما في ذلك أسماء الجهات الست وأول ودون وحسب.

وسميت قبل وبعد وما في معناهما غايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً.

(والفتح في أين وأيان وفي   كيف وشتان وربّ فاعرف

وقد بنوا ما ركبوا من العدد   بفتح كل منهما حين يعد)

البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال والحروف.

فمما بني عليه من الأسماء: أين.

وعلة بنائه شبهه بالحرف في المعنى وهو معنى الاستفهام أو الشرط ولم يبن على السكون فراراً من التقاء الساكنين وحرك بالفتحة طلباً للخفة ومثله: أيان وكيف.

ومما بني على ذلك منها أيضاً شتان، وهو اسم فعل بمعنى افترق، وبني لشبهه بالحروف في كونه عاملاً غير معمول، وقيل: لوقوعه موقع المبني. وحرك

---

(١) سورة الروم، الآية ٤.
(٢) سورة الحج، الآية ٤٢.
(٣) سورة الأعراف، الآية ١٨٥.
(٤) سورة التوبة، الآية ٧٠.
(٥) سورة القصص، الآية ٤٣.

بالفتحة طلباً للخفة والجزءان من العدد المركب كأحد عشر وكثلاثة عشر وتسعة عشر وما بينهما.

أما الأول فلافتقاره إلى الثاني.

وأما الثاني فلتضمنه معنى الحرف إذ أصل أحد عشر مثلاً أحد وعشر، فحذفت الواو قصداً لمزج الاسمين وجعلهما اسماً واحداً وحركا بالفتحة قصداً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب.

ومما بني على الفتحة من الأفعال: الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك، كضرب واستخرج.

ومن الحروف: رب ولعل، ولكنّ بالتشديد.

(وأمس مبني على الكسر فإن   صغر كان معرباً عند الفطن
وجير أي حقاً وهؤلاء   كأمس في الكسر وفي البناء
وقيل: في الحرب نزال مثل ما   قالوا حذام وقطام (في الدمى))

البناء على الكسر يكون في الأسماء والحروف ولا يكون في الأفعال.

فمما بني عليه من الحروف: باء الجر ولامه، وجير بمعنى نعم. وفسرها الناظم بمعنى حقاً والمشهور الأول.

ومن الأسماء: أمس، وعلة بنائه شبهه بالحرف وهو تضمنه معنى لام التعريف، وبني على الحركة ليعلم أن له أصلاً في الإعراب، وكانت كسرة لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وبناؤه على ما ذكره لغة أهل الحجاز. ومحل بنائه عندهم (إذا أريد به معين ولم يضف) ولم يعرّف بأل ولم يكسر ولم

(قوله: في الدمى) جمع دمية، وهي صورة من العاج يعملها اليونانيون ويجعلونها قبالة المرأة الحاملة إذا أتى عليها ثلاثة أشهر ليأتي المولد على شكلها. اهـ.

(قوله: إذا أريد به معين ولم يضف إلخ) وقد نظم بعضهم الشروط الخمسة بقوله:

بخمس شروط فابن أمس بكسرة   إذا ما خلا من أل ولم يك صغرا
وثالثها التعيين فاعلمه يا فتى   وليس مضافاً ثم جمعاً مكسرا

يصغر فإن فقد شرط من ذلك، كأن صغر، فلا خلاف في إعرابه وصرفه.

وأما بنو تميم فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً للعلمية والعدل عن الأمس، وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر في غيرها.

ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضاً: هؤلاء ونزال وحذام وقطام.

فأما هؤلاء فهو من أسماء الإشارة يشار به لجمع المذكر والمؤنث والهاء فيه للتنبيه وعلة بنائه تضمنه معنى الإشارة الذي هو من معاني الحروف، وبني على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك.

وأما نزال: فهو اسم فعل أمر بمعنى انزل، وعلة بنائه ما تقدم في شتان، وخصه بالحرب لكثرة قولهم عند طلب المبارزة: نزال. ومثله دراك وتراك.

فأما حذام ونحوها مما هو على وزن فعال بفتح أوله علماً لمؤنث، كما أشار إليه بقوله في الدعي كوبار وظفار وسكاب وسجاح.

فأهل الحجاز (يبنونه على الكسر مطلقاً) تشبيهاً له بفعال الدال على الأمر في الوزن والعدل التقديري.

قال الشاعر:

إذا قالت حذام فصدّقوها ... فإنّ القول ما قالت حذام

وأكثر بني تميم يوافقهم فيما ختم براء فتنبيه على الكسر (مطلقاً).

وتعرب غيره إعراب ما لا ينصرف وغير الأكثر ذهب إلى إعرابه مطلقاً إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل عند سيبويه، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد وهو الظاهر.

والدمى بضم الدال المهملة جمع دمية، وهي الصورة المنقوشة على الحائط، وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه.

(وقد بني يفعلن في الأفعال ... فما له مغير بحال

(قوله: يبنونه على الكسر مطلقاً) رفعاً ونصباً وجراً، أي سواء كان آخره راء أم لا.

(قوله: مطلقاً) رفعاً ونصباً وجراً، وخصوا ذوات الراء بالبناء على الكسر لأن مذهبهم الإمالة فإذا كسروا توصلوا إليها.

تقول منه النوق يسرحن ولم ... يسرحن إلا للحاق بالنعم

فهذه أمثلة مما بني ... جائلة دائرة في الألسن

وكل مبني يكون آخره ... على سواء فاستمع ما أذكره)

تقدم أن المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد ولم يتصل به نون الإناث كان معرباً، فذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث بني على الكسر نحو: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾(1)، والنوق يسرحن.

وإذا دخل عليه عامل نحو: لن يضربن، ولم يسرحن، لم يؤثر فيه لفظاً.

وهذا معنى قوله: فما له مغير بحال.

وإلى ذلك أشار بعضهم ملغزاً حيث قال:

وما ناصب للفعل أو جازم ... ولا حكم للإعراب فيه يشاهد

ومثله الماضي المتصل بضمير رفع متحرك كضربت وضربن، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة نحو: لينبذن وليكونن.

ومذهب الجمهور أنه مبني معها على الفتح لتركبه معها تركيب خمسة عشر بدليل أنه لو فصل بينه وبين النون فاصل لم يحكم ببنائه نحو: ولا تتبعان، ولا يصدنك.

وقوله: فهذه أمثلة مما بني، أشار به إلى أنه لم يستوف المبنيات وإنما ذكر جملة منها لكونها جائلة بين الناس أي دائرة على ألسنتهم.

وأشار بقوله: وكل مبني يكون آخره على سواء، إلى الفرق بين المعرب والمبني.

فالمبني ما يكون آخره سواء أي لازماً طريقة واحدة من سكون أو حركة.

فسكونه وحركته ليسا بعامل دخل عليه حتى يتغير آخره بخلاف المعرب فإنه يتغير آخره باختلاف العامل فحركته وسكونه يكونان بعامل فيوجدان بوجوده.

فقد ظهر بذلك أنهما ضدان، والله أعلم بالصواب.

---

(1) سورة البقرة، الآية ٢٢٨.

(وقد تقضت) (ملحة الإعراب) مودعة بدائع الآداب
فانظر إليها نظر المستحسن وحسن الظن بها وأحسن)

يشير إلى أن هذه المنظومة الموسومة بـ«ملحة الإعراب» انقضت شيئاً فشيئاً مع ما أودع فيها من العلم والآداب فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت على جمل جمة من مهمات النحو والتصريف، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة التي من وفّقه الله لامتثالها وفهم معانيها بلغ الرتبة العليا. فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن للشيء لينتفع بها حفظاً وقراءة وتفهماً، فإن من أساء ظنه بشيء لم ينتفع به وأن يحسن ظنه بها ليبلغ بها ما يرتجيه ويؤمله من العلم، وأن يحسن إلى ناظمها بالدعاء كما أحسن إليه بها فإنها مشهورة البركة قلّ أن يشتغل بها طالب إلا وانتفع بها ومنح.

الملحة الواحدة: من الملح بضم الميم، ما يستملح من الكلام.

والبديع: الشيء الغريب الذي لم ينسج عن منواله.

ولما كان كلامه هذا متضمناً الاعتناء بهذه المنظومة لما أودعته أشار بقوله:

وإن تجد عيباً فسد الخللا

إلى أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاد أو اعتراض أن يسد الخلل وذلك حيث تحققه ولم يمكن الجواب عنه على وجه حسن ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن فإن الإنسان محل العيب والنقص، والكمال لا يكون إلا لله تعالى.

(فجل من لا عيب فيه وعلا)

وأصل الخلل الفرج التي تكون بين ألواح الباب.

ثم ختم هذه المنظومة بما بدأ من الحمد المعقَّب بالصلاة فقال:

(والحمد لله على ما أولى فنعم ما أولى ونعم المولى

(قوله: وقد تقضت) أي فرغت وتمت.

(قوله: ملحة الإعراب) الملحة بالضم هي المستحسنة والمستملحة من كل شيء، وجمعها: مُلَح.

ثم الصلاة بعد حمد الصمد على النبي الهاشميّ محمد
وآله وصحبه الأطهار القائمين في دجى الأسحار)

قد مر الكلام على الحمد والنبي وآله، والصلاة من صلى إذا دعا بخير. والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلى عليه وإرادة الخير له، وقد مر أن إفرادها عن السلام مكروه.

والهاشمي نسبة إلى جده هاشم بن عبد مناف. ومحمد: علم على نبينا وهو منقول من اسم مفعول حمد كمفضل من فضل، موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة. وصحبه: اسم جمع لصاحب، عند سيبويه، وجمع له عند الأخفش.

والصاحب: من اجتمع مؤمناً بالنبي ﷺ ومات على ذلك، وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم.

والدجى: جمع دجية بالياء، وهي ظلمة الليل.

وليكن هذا آخر ما تيسر جمعه، فلله الحمد سبحانه لا أحصي ثناء عليه وهو كما أثنى على نفسه، وحسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى والنصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فهرس المحتويات


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی